

# مجلة جيل

## الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الرابع – العدد 14 : يناير 2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيايوي

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان – تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة تكريت-العراق

### الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. آدم حسن السودان جامعة نيالا – السودان.

د. خديجة عمراوي جامعة خنشلة-الجزائر.

### التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل –العراق-

## قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

### بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

### سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

### نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@jjlrc-magazines.com**

## الفهرس

### الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • التوافقية في مجلس الأمن الأزمة السورية انموذجاً: ضمير عبد الرزاق محمود جامعة الموصل / العراق.
- 35 • الأحزاب السياسية ومسألة وصناعة القرار السياسي في الدول المغاربية (المغرب-الجزائر): فدوى مرابط: باحثة في الحياة السياسية والدستورية جامعة محمد الأول وجدة، المغرب.
- 55 • الدولة -دراسة نظرية - بلعوجة حسينة، اسماعيل توزالة، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان/ الجزائر.
- 75 • العلاقات الأورو-مغربية في اطار سياسة الجوار الأوروبية 2005-2012: مهدي بوكعومة باحث دكتوراه علوم سياسية جامعة الجزائر3.
- 101 • المكانة الديمقراطية في العلاقات الموريتانية الفرنسية: د. بُتارولد إسلك
- 115 • التحولات الاجتماعية ما بع الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من 2011م-2018م: إبراهيم إسماعيل عبده محمد، جامعة الملك سعود - الرياض
- 133 • L'immigration irrégulière de l'Afrique Sahélo-Saharienne vers et à travers l'Algérie: Samir GATT Université de Mohammed khidher Biskra (Algérie)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية  
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز  
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018



## الإفتتاحية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفاءً بوعدنا بالمضي قدما في عالم العلم والمعرفة، يهديكم هذا العدد مجموعة من الدراسات النوعية من مختلف الدول العربية، والتي يمكن الاعتماد عليها في بلوغ إدراك سليم للكيفية التي تسير وفقها العلاقات المنتظمات البشرية المعاصرة وآلياتها المؤسسية على الصعيدين المحلي والدولي وما يصدر عنها من قرارات تهدف إلى تحليل التحولات الناتجة عن الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية وانعكاساتها على البنى الفكرية والمؤسسية لمجتمعاتها.

أيها الباحث الكريم فريق المركز والمجلة على يقين أن مواضيع العدد تساهم في ترقية الحياة الفكرية العربية لاسيما وأنها صادرة عن مجموعة من الأساتذة المختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيايوي



## التوافقية في مجلس الأمن الأزمة السورية إنموذجاً

الدكتور ضمير عبد الرزاق محمود جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية/ فرع العلاقات الدولية

### Abstract

The Charter Of the United Nations included giving the UN Security Council the responsibility of maintaining international peace and security ,However, the difference among the interests of permanent members of the Council and the use of the veto was one of the main reasons for disabling the Councils work to resolve the Syrian crisis . this has consequently led to prolonging the period of conflict increasing human and material losses , destructing the infrastructures , increasing the number of displaced persons and deepening the dispute between the local , regional and international parties . thus , the security council has become part of the problem and not part of the solution , which requires agreement among the permanent members towards the issues under discussion without sticking to the full interest of a state at the expense of others , so the question of using the vote by member states needs to be reviewed and the charter needs to be amended with this regard . this falls in the interest of international community and contributes to the building of world peace .

### المقدمة :

من الطبيعي القول أن ميثاق الأمم المتحدة تضمن في حيثياته مهام مجلس الأمن الدولي والذي يعد المؤسسة الأهم والأكثر فاعلية في المنظمة الدولية ، لاسيما وضعه لمسألة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومنع قيام حرب عالمية ثالثة في مقدمة تلك المهام .

ولدى التمعن في دور مجلس الأمن في حل الأزمات الدولية في المراحل السابقة فقد عبر في حقيقته عن إرادة دولة واحدة فرضت هيمنتها على بقية الأعضاء وهذا ما ينطبق على تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنفرادها بالمشهد الدولي في مرحلة القطبية الأحادية ، أو من خلال إستخدام إحدى الدول الأعضاء حق النقض

( الفيتو) وحسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية أكثر مما تقتضيه مسألة الأمن والسلام الدوليين ، وهذا ما ينطبق على روسيا الاتحادية والصين في كثير من الأزمات الدولية وعبر مراحل مختلفة من عمر مجلس الأمن .  
مما يعطي الإنطباع على إمتزاج تصريف الشؤون الخارجية للدول الأعضاء الدائمين في المجلس مع إرادة تحليل هذه الدول للقضايا الدولية ، وهذا جعل إرادة المجلس تتحدد بإرادة دولة واحدة دون النظر إلى إرادة الآخرين في المجلس أو إرادة المجتمع الدولي ، وهو ما يطلق عليه الإنفرادية في القرار ، مما فرض عملياً حالة من الطغيان في المجلس نتج عنه شلل تام عن التحرك الفعال وهو ما أبعد عن دوره الرئيس المرسوم له والمتمثل في فرض الأمن والسلام الدوليين.

ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون أحد الأعضاء الدائمين في المجلس هو في ذات الوقت عنصر فاعل في الأزمة المراد بحثها في المجلس مما ينعكس سلباً على فعالية المجلس تجاه تلك الأزمة ، إذ يعطي هذا الموقف القدرة لذلك العضو بالتحرك وفق ما تقتضيه مصالحه ومصالح الدول الحليفة له من خارج المجلس دون التخوف من إصدار قرارات فاعلة لإنهاء الأزمة أو حل بعض عقدها دون إرادته ، وقد يصل ذلك إلى حد تجميد قرارات الإدانة التي قد يتطلب الموقف إصدارها مما يدفع بأطراف الصراع إلى الذهاب إلى مديات بعيدة في التعنت بالمواقف السياسية أو في استخدام القوة المفرطة دون النظر إلى تبعات ذلك وتأثيره على السكان المدنيين أو الخشية من المحاسبة وفق ماتمليه المسؤولية الدولية .

ووفقاً لطبيعة الأزمات الدولية الراهنة نجد أن الأزمة السورية التي نعيش تفاصيلها اليوم ينطبق عليها ما ذهبنا إليه كمثال حي وواقعي ، فرغم تعقيد الموقف وتشابكه إلا أن هناك إتفاق لدى أغلب المهتمين في الشؤون السياسية أن الأزمة السورية لا يمكن حلها عسكرياً إنما من الضرورة بمكان أن تذهب كل الأطراف إلى مائدة المفاوضات والحوار عبر رعاية دولية وفي مقدمة ذلك رعاية الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي ، إلا أن أحد أطراف الصراع الأساسية في الأزمة السورية وهي روسيا الاتحادية تقف بكل ثقلها العسكري والسياسي لدعم النظام الحاكم في سوريا ، كما إستخدمت قوتها المفرطة الجوية والصاروخية في قصف المدن السورية وتدميرها بشكل هائل تحت غطاء ضرب المعارضة السورية التي تتهمها كونها جماعات إرهابية كداعش والنصرة وغيرها ، وقد تزامن ذلك مع تصدي روسيا وهي العضو الفاعل في مجلس الأمن الدولي لتعطيل العديد من مشاريع القرارات حول الأزمة التي قدمت من بقية الأعضاء من خلال إستخدامها لحق النقض ( الفيتو) مما يعني عملياً منع أو تجميد كل تحرك دولي بإتجاه حل الأزمة أو على الأقل محاولة حلحلة بعض عقدها في طريق الحل السياسي .

#### أهمية البحث :

تحظى الأزمة السورية بالأولوية والإهتمام الرسمي والشعبي وعلى المستويين الأقليمي والدولي ، وإنسحب هذا الإهتمام على المراكز الأكاديمية والبحثية ، وأنطلق ذلك وفق مسببات عديدة منها التعقيدات

التي تقف بوجه الحل السياسي للأزمة ، وذلك لتعدد أطراف الصراع المحلية فضلاً عن التدخلات المباشرة وغير المباشرة الإقليمية والدولية ، كما أن الإنقسام الواضح في مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن من الأزمة عمق الخلاف بين الأعضاء وأعاد أجواء الحرب الباردة على مناقشات المجلس ، وترافق كل ذلك مع الخسائر المكلفة والجسيمة في صفوف المدنيين السوريين وتدمير البنى التحتية لمدهم ، كما إنعكست طبيعة الصراع بشكل سلبي على بناء هيكلية الدولة السورية ووجودها ، وأعطى ذلك الأهمية في البحث عن أسباب فشل مجلس الأمن في حل الأزمة السورية .

### إشكالية البحث :

يتقدم البحث في مضمونه وحيثياته في طرح إشكالية تتمحور في ماهية أسباب فشل مجلس الأمن الدولي في حل الأزمة السورية ، ومن خلال ذلك تم طرح العديد من الأسئلة التي حاولنا تلمسها للوقوف على أبعاد الموضوع وتلخصت بالآتي :

1. ماهي طبيعة وآلية التصويت لأعضاء مجلس الأمن الدولي تجاه مشاريع القرارات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؟.
2. ماهي جذور الأزمة السورية وتفاعلاتها؟ وماهي طبيعة التدخلات الإقليمية والدولية فيها ؟.
3. ماهو أثر عدم حصول التوافق بين الدول الأعضاء في المجلس في إستمرار الأزمة السورية ؟

### فرضية البحث :

التوافقية بين أعضاء مجلس الأمن ضرورة حاکمة لتفعيل دور المجلس في حل الأزمات الدولية ومنها الأزمة السورية ، وإستخدام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض ( الفيتو) عطل من حل الأزمة وأفقد المجلس فاعليته وقدرته بإتجاه الضغط على أطراف الصراع لوقفه ، أو محاولة التخفيف من حدته .

### منهجية البحث :

تناول البحث تطلب الإعتماد على المنهج التاريخي للوقوف على أهم محطات تكوين مجلس الأمن وطبيعة التصويت من الدول الأعضاء الذي عبر عن الإنفراد المصلحي دون إرادة ومصصلحة المجتمع الدولي ، وكذلك جذور وتطورات الأزمة السورية ، ومن ثم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لفهم المواقف السياسية تجاه الأزمة السورية وإنعكاس ذلك على فعالية مجلس الأمن .

### هيكلية البحث :

لغرض الوقوف على المحاور الرئيسة للموضوع وفق المعطيات والمعلومات المتوافره ، تم إعداد هيكلية البحث وفق مطالب أربعة ، إذ تضمن المطلب الأول الوقوف على هيكلية مجلس الأمن الدولي وآلية تصويته على مشاريع القرارات ، ويتضمن المطلب الثاني جذور الأزمة السورية ، أما المطلب الثالث فقد تضمن التفاعلات

الأقليمية والدولية للأزمة ، في حين تضمن المطلب الرابع مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي من الأزمة السورية .

### مفهوم الأزمة :

يتطلب محاولة الفهم البحث في مفهوم الأزمة بشكل مبسط دون الذهاب إلى تفاصيلها وآلياتها، ويعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الإنتشار في المجتمع المعاصر والتي أصبحت مجسدة في كل نواحي الحياة ، إذ توزع وجودها من حياة الإنسان في المجتمع وكذلك في مؤسسات الدولة وصولاً إلى الأزمات الدولية ، من هنا أصبح مفهوم الأزمة يتداول بشكل واسع وأصبح يمثل جزءاً مهماً في تفاصيل وواقع الحياة البشرية .

وقد جرت عدة محاولات لتقديم تعاريف محددة للأزمة إختلفت مع تباين وجهات النظر، ودون الخوض في التفاصيل فقد عرفت الأزمة إنطلاقاً من مفهومها الإجتماعي " بإنها تتمثل بتوقف وحدات المنظومة وإضطراب العادات فيها مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة مع الواقع<sup>(1)</sup> ، أما الأزمة من الناحية السياسية تعني وجود مشكلة أو حالة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله إدارياً أو أو نظامياً أو إجتماعياً أو سياسياً أو إقتصادياً أو ثقافياً<sup>(2)</sup>، أما من الناحية الإقتصادية تعني الأزمة إنقطاع في مسار النمو الإقتصادي حتى إنخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الإجتماعي<sup>(3)</sup>.

### المطلب الأول : هيكلية مجلس الأمن الدولي وآلية التصويت على مشاريع القرارات

وقعت الدول المشاركة في ختام مؤتمر الأمم المتحدة على ميثاقها بتاريخ 26 حزيران / 1945 في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية بعد مناقشة الظروف الدولية التي أدت إلى إنهيار عصبة الأمم المتحدة ، وقد ساهمت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى في وضع ميثاق المنظمة الدولية<sup>(4)</sup> ، وقد أشار الميثاق في مادته الأولى التي تضمنت المقاصد والمبادئ من قيام المنظمة أن حفظ الأمن والسلم الدوليين هي الغاية الأساسية لوجود الأمم المتحدة ، إذ تؤدي دوراً رئيساً في تخفيف حدة التوترات الدولية ، ومنع الصراعات ، ووضع حد للإقتتال الجاري بشكل فعلي ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن في العالم لغرض إزالتها ،

1. عليوه السيد ، إدارة الأزمات والكوارث ، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي ، ط2، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص13.

2. المصدر السابق نفسه ، ص13 .

3. هلال محمد عبدالغني ، مهارات إدارة الأزمات ، مركز تطوير الإداء والتنمية ، القاهرة ، ط4، 2004 ، ص5.

4. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، 1995 ،

ص45.

وكذلك قمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم العالمي ، وتندرج بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها<sup>(1)</sup>.

كما أشار الميثاق في ديباجته إن تشكيلة مجلس الأمن الدولي تتكون من خمسة أعضاء دائمين وعشرة أعضاء غير دائمين ، ومثلت الدول الأعضاء الدائمين في المجلس كل من (روسيا الاتحادية ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية) ، أما الدول العشرة الأعضاء غير الدائمين يتم إنتخابهم عبر الجمعية العامة وتكون العضوية للدول غير الدائمة لمدة سنتين ، وقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ الأمن والسلم الدوليين ، ويعمل المجلس كنائب عن الجمعية للقيام بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات<sup>(2)</sup>.

وحول مسألة التصويت في المجلس فقد أشار الميثاق أن قرارات المجلس تصدر بالمسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضاءه ، وفي المسائل الأخرى تصدر بموافقة تسعة من الأعضاء على شرط أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين الخمسة مجتمعة أو متوافقة ، بشرط أن تكون القرارات المتخذة بموجب أحكام الفصل السادس (حل المنازعات بالطرق السلمية) ، والفقرة (3) من المادة (52) (تشجيع مجلس الأمن للمنظمات الإقليمية لحل المنازعات المحلية على أن يتمتع من كان طرفاً في النزاع من أعضاء مجلس الأمن عن التصويت)<sup>(3)</sup>.

ووفقاً للميثاق أيضاً لا يمكن إتخاذ أي قرار في المجلس وتعطيل فعاليته إذا تم معارضته من أحد الأعضاء الدائمين من خلال إستخدام حق النقض الفيتو ، لذلك يتطلب الأمر التوافق بين الأعضاء الدائمين لإصدار القرارات المطروحة ، إذ رأى واضعوا ميثاق الأمم المتحدة إستمرار الدول الخمسة الأعضاء الدائمين التي ساهمت بشكل رئيس في تأسيس الأمم المتحدة في إداء دور هام في صون السلم والأمن الدوليين ، وقد منحت الدول دائمة العضوية وضعاً خاصاً في مجلس الأمن ، إلى جانب القوة التصويتية الخاصة المعروفة باسم حق النقض (الفيتو) ، وتم الاتفاق بين واضعي الميثاق في حالة قيام أحد الأعضاء الدائمين بالتصويت السلبي على مشروع القرار المطروح للتصويت لاتتم الموافقة على القرار<sup>(4)</sup>.

وتجدر الإشارة أن العديد من الدول إعترضت خلال مناقشة مسودة الميثاق في حينها على طريقة وآلية التصويت في مجلس الأمن مبينة أن الصلاحيات التي ستمنح للدول الأعضاء لاسيما آلية التصويت هي ذات ابعاد واسعة قد تقلص من قدرة وفعالية الجمعية العامة ، فضلاً أنها أعطت تميزاً عن الدول الأخرى قد يعطل

<sup>1</sup>. ينظر الى الفصل الأول الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة ، المتضمن مقاصد الهيئة ومبادئها ، ص 5.

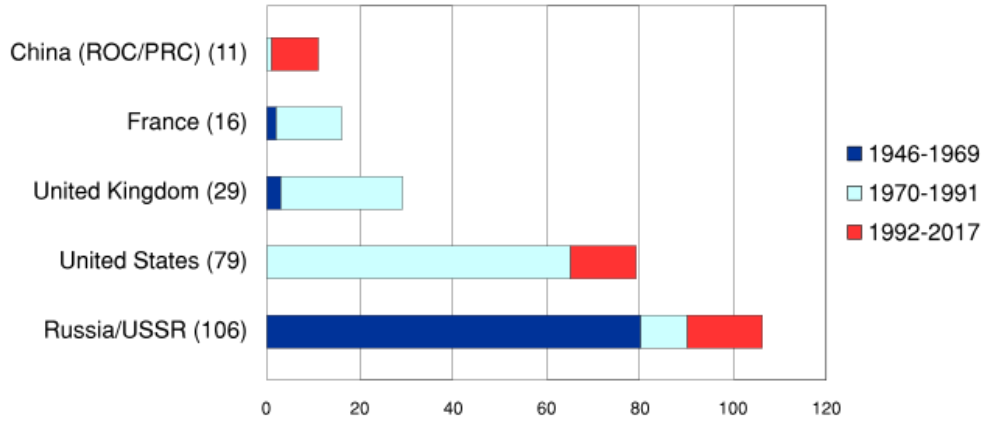
<sup>2</sup>. المصدر نفسه ، ص 5.

<sup>3</sup>. ينظر الى ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، الفصل الخامس من الميثاق المتضمن تأليف مجلس الأمن المادة (23) والمادة (27) حول آلية التصويت في المجلس ، ص 21

<sup>4</sup>. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

من قدرة مجلس الأمن ذاته مستقبلاً من خلال تكبيل نفسه في حالة عدم التوافق أو في حالة التعسف في استخدام حق النقض (الفيتو) من إحدى الدول الأعضاء<sup>(1)</sup>.

ويذكر الميثاق أيضاً أنه في حالة عدم توافق أحد الأعضاء الدائمين بشكل تام وقاطع مع القرار المطروح للتصويت وفي الوقت ذاته ليس لدى العضو الرغبة في استخدام حق النقض (الفيتو) يمكنه في هذه الحالة اللجوء إلى عدم التصويت ، مما يسمح بإعتماد القرار بعد حصوله على العدد المطلوب المكون من تسعة أصوات مؤيدة للقرار ، وقد استخدم جميع الأعضاء الدائمين من الناحية العملية حق النقض (الفيتو) في مناسبات مختلفة منذ تأسيس المنظمة الدولية وفق مصالح دولهم ، ويقدر عدد استخدامه من الدول الأعضاء بحدود (279) مرة لغاية إنتهاء مدة الحرب الباردة ، ويبين المخطط أدناه طبيعة استخدام حق النقض (الفيتو) من الدول الأعضاء منذ قيام الأمم المتحدة لغاية عام 2017 .



المصدر: <http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto>

وعند المحاولة في تحديد الدول المستخدمة لحق النقض (الفيتو) يلاحظ أن الإتحاد السوفيتي السابق من أكثر الدول الأعضاء استخداماً له حتى منتصف الستينات من القرن الماضي ، وكان الأساس في استخدامه ينطلق من الدفاع عن مصالحه ، لاسيما أن استخدامه في كل مرة جاء مع تولد القناعة لديه بعدم القدرة في حشد الأصوات المطلوبة من بقية الدول الأعضاء تجاه القضايا المطروحة ، وأدى الإسراف في استخدام حق النقض (الفيتو) إلى تعطيل المجلس عن إداء مهامه ووظائفه في مناسبات عدة وأدى ذلك من الناحية العملية إلى عدم تحقيق الأمم المتحدة لغاياتها بمنع المنازعات ، إذ وقع بحدود (100) نزاع مسلح ذو نطاق واسع وكبير منذ تأسيسها ولغاية إنتهاء مدة الحرب الباردة ، وكان ينظر المختصين والمراقبين إن من الأسباب الرئيسة لتلك

<sup>1</sup>. قاد وزير خارجية استراليا حينها ( H. V. Evatt ) الاعتراض في المناقشات وأيده العديد من رؤساء الوفود إلا أنه جوبه برفض شديد من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة الاعتراضات ، للمزيد ينظر .. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، مصدر سبق ذكره ، ص 69 .

النزاعات هو عدم فاعلية مجلس الأمن الدولي وتعطيل دوره من خلال إستخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض (الفيتو) في ظل هيمنة القطبية الثنائية وأجواء الحرب الباردة ، ويشير (بطرس غالي) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة واصفاً تلك الهيمنة بقوله " إن توازن القوى السائدة في ظل الحرب الباردة حد من هامش الأمم المتحدة في صنع السلام ، فبقى عملها محصوراً بالعمليات التي كانت موضع رضى الدولتين العملاقتين لوحدهما ، ومن هنا لم تتسع هذه العمليات لصنع السلام وإبتداع صيغ جديدة للتوصل اليه ، بل إن الذي كان متاحاً للأمم المتحدة هو فقط النهوض بدور فني وليس فيه إبتكار سياسي كمرقبة وقف إطلاق النار بعدما يكون قد تقرر" (1).

إلا أن الحرب الأمريكية على العراق في عام 1991 غيرت من هذه الأجواء وأعطت إنطباع عام لدى المجتمع الدولي بوجود آلية جديدة لإمن جماعي تتقدم فيه قواعد لبناء نظام دولي جديد على مصالح الدول الأعضاء وفق الأطر الذي وضعها ميثاق الأمم المتحدة ، إذ إستطاع مجلس الأمن في ظل الهيمنة الأمريكية أن تقدم نموذج جديد للتوافقات داخل المجلس من خلال عدم الإعتراض من جميع الدول الأعضاء بإستخدام حق النقض (الفيتو) مما أتاح تمرير العديد من القرارات الفاعلة والمجحفة تجاه العراق والتي تضمنت عقوبات صارمة بحققة (2).

وقد ساهمت سياسة التفرد الأمريكية في معالجة القضايا الدولية في إنكفاء دور الأمم المتحدة وفرض شروط الهيمنة الأمريكية على عملها ، ويشير الرئيس الأمريكي الأسبق (بل كلنتون) بهذا الصدد في خطاب القاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1995 " إن الولايات المتحدة يمكن أن تتصرف بمفردها دون الأمم المتحدة إذا اضطرت إلى ذلك مع أن قيمنا ومصالحنا يخدمها أيضا العمل مع الأمم المتحدة " (3).

وعن حالة الأضرار التي أشار اليها الرئيس كلنتون فهي محاولة كسب الشرعية لبعض الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيقها من خلال قرارات يصدرها مجلس الأمن الدولي ، إلا أن أحداث 11/أيلول 2001 وما رافقها من تداعيات دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن مسألة الشرعية لاسيما مع تبني سياسة الحرب الوقائية التي تتطلب القفز على المبادئ والقيم التي كانت تلتزم بها منذ الحرب العالمية الثانية بضرورة كسب الشرعية للقرارات المتخذة في مجلس الأمن وقد أعطى تبني هذه السياسة صورة سلبية

1 . Boutros Gali . An Agenda for peace, preventive Diplomacy . peace Making and peace- Keeping Report of the Secretary General Pursuant to statement Adopted by Summit Meeting of the Secretary Council on 31 ganury1992. United Nation . New York, 1992 , p7 .

2. ينظر حول قرارات المجلس بموجب الفصل السابع والجزاءات الاقتصادية على العراق .. عبدالعزيز المفتي ، تدمير العراق بين قرارات مجلس الأمن وعدوانية الإدارة الأمريكية 1990-2003 ، بدون دار نشر ، 2014 ، ص ص 50-73 .

3. الأمم المتحدة في عامها الخمسين ، بيانات زعماء العالم بالمناسبة ، نيويورك 22-24 تشرين الثاني / أكتوبر 1995 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996 ، ص 11 .

عن الولايات المتحدة الأمريكية بعدها دولة لاكتسب سياستها الشرعية مستغلة البيئة الداخلية والدولية التي تولدت عن احداث 11/أيلول 2001<sup>(1)</sup>.

وقد تجسد ذلك من خلال إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإستخدامها القوة العسكرية دون إثباتها قيام العراق بالإعتداء عليها بشكل مباشر أو غير مباشر والدفاع عن نفسها ضد هذا الإعتداء ، أو حصولها على تفويض من مجلس الأمن بقرار واضح وصريح ، وهي مخالفة للفقرة (4) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة والتي يقضي بتحريم إستخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالات محددة فصلتها المادة (51) وهي الدفاع عن النفس في حالة هجوم دولة على أخرى ، وحالة التفويض من مجلس الأمن الدولي<sup>(2)</sup>.

وإنطباقاً مع الميثاق بأخذ مجلس الأمن المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان لدى حدوث مستجدات عدائية أو توترات متصاعدة أو غير ذلك ، ويطلب مجلس الأمن بداية الى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية ، وفي بعض الحالات يمكن للمجلس اللجوء الى فرض جزاءات وصولاً إلى الأذن بإستخدام القوة العسكرية لصون الأمن والسلم الدوليين وإعادتهما ، ويتولى رئاسة المجلس كل من أعضائه بالتناوب لمدة شهر واحد ، تبعاً للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء باللغة الأنكليزية<sup>(3)</sup>.

#### المطلب الثاني: جذور الأزمة السورية

من الطبيعي القول أن لكل ظاهرة جذور ومسببات بدونها لا يمكن الوقوف على الابعاد الحقيقية لدراسة الظاهرة ، وبناء على ذلك فإن جذور الأزمة السورية تعود إلى عقود عدة سبقت إندلاعها في عام 2011 ، ودون الغور في تفاصيل تاريخية بعيدة يمكن العودة في ذلك إلى الإنقلاب العسكري الذي قاده الرئيس السابق ( حافظ الأسد ) في عام 1963 ومن خلاله إعتلت القيادات العسكرية السلطة في سوريا والتي حظيت بمساندة بعض القوى المدنية والعشائرية والتي إستطاعت إزاحت القوى البرجوازية التقليدية التي كانت تتسيد الموقف آنذاك<sup>(4)</sup>.

ودون تجاهل تعاضم مكانة سوريا كدولة ودور سياستها الخارجية خلال العقود الأربعة التي حكم بها الرئيس السابق ( حافظ الأسد) إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن الإنكار عن تراجع ملف حقوق الإنسان ومؤسساته ، وكان إعلان الأحكام العرفية في عام 1963 "القشه التي كسرت ظهر البعير" كما يقال وترسيخ التضييق على الأحزاب السياسية ومنها الأحزاب المشاركة بما يسمى الجبهة الوطنية التقدمية وإحتكار حزب

1. خنسان الغريب ، مأزق الأمبراطورية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار / 2008 ، ص 21-23 .

22. محمد الهزاط ، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 292 ، السنة السادسة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران / 2003 ، ص78 .

3. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، مصدر سبق ذكره ، ص99 .

4. للمزيد حول تشكيل الجبهة الوطنية والتقدمية والقوى المشاركة فمها .. ينظر باتريك سيل ، الأسد والصراع على الشرق الأوسط ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط 10 ، 2007 ، ص282

البعث العربي الإشتراكي العمل السياسي بعده الحزب القائد لإدارة الدولة والمجتمع دون رقابة ومحاسبة وهو مارسخته نصوص الدستور الدائم عام 1973 ، وهو ما يعني في واقع الحال الغاء وتقزيم العمل السياسي وفق المنهج الديمقراطي وإلغاء الدور البرلماني وتراجع إستقلالية القضاء وهو ما إنعكس بشكل سلبي وحاد في إضعاف وشلل في أجهزة الدولة ويستثنى من ذلك الأجهزة الأمنية التي تصاعد أعدادها وأعداد العاملين فيها وهو ما أدى في النهاية إلى إنهاء مقومات المجتمع المدني والدخول في أزمات إقتصادية متعاقبة مما ساهم في الإبتعاد وعدم التلاقي بين السلطة وفئات المجتمع بشكل تدريجي ، وإنعكس بشكل فعال على التكوين النفسي والفكري والروحي لإفراد المجتمع ومكوناته (1) .

وقد ساهمت محاولات تسيد المشهد السياسي في تعطيل عمل الجبهة الوطنية والتقدمية ومن ثم تحديد دور ومشاركة الأحزاب السياسية التي أصبحت عديمة الفعالية على مستوى النشاط السياسي مما إنعكس بدوره في إلغاء العمل الديمقراطي والسياسي في البلاد والهيمنة المطلقة على معترك الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإعلامية وما إنفكت البلاد تحكّم من حزب واحد يتحكّم بمقدراتها دون حساب ورفيق ، وكذلك محاولة السلطة خلق قوى أخرى فاعلة على الأرض مثل الأمن السياسي والمجالس المحلية (2) .

ولم يتوقف الأمر عند حد الهيمنة بل أستخدمت أساليب الأضطهاد لقوى المعارضة بمختلف صورها وأشكالها لاسيما القوى الإسلامية التي كانت وما تزال تنصدر قوى المعارضة السورية ، ورغم إنتقاد ممارسة هذه الأساليب من منظمات دولية وعدد من الحكومات الغربية ، إلا أنه هناك قناعة راسخة لدى أكثرية الشعب السوري أن جود نظام حكم وإن كان يوصف بالديكتاتوري أفضل من سيطرة قوى إسلامية ومنها حركة الإخوان المسلمين التي تمتلك قاعدة لا يستهان بها ، ويعتقدون بأنها أفضل من عملية الفوضى التي تتطلبها عملية إنتقال السلطة ، فضلاً عن تولد قناعة لدى العالم الغربي عموماً ولدى الولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس (حافظ الأسد) هو الوحيد القادر على إدارة المعادلة السورية المعقدة ، لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إنتهاجها لسياسة إستمرار الأمر الواقع على ما هي عليه وهو ما كان يتوافق وطبيعة أهدافها في المنطقة العربية والأهم في كل ذلك سعي نظام حافظ الأسد عدم تغيير معادلة العلاقة مع إسرائيل (3) .

وكانت وفاة الرئيس (حافظ الأسد) في 10/حزيران / 2000 قد أسدلت الستار عن مدة مهمة من حياة سوريا والعالم العربي ، إذ إنتهى معه حلم الكثير من القوميين العرب الذين كانوا يعدونه حاملاً لرايتهم وهو الزعيم العربي الوحيد الذي إستطاع أن يجمع بين المبادئ القومية والواقعية السياسية وفق رؤية إستراتيجية

1. حازم نهار ، مركز القاهرة لدراسة الحقوق ، مسارات السلطة والمعارضة في سورية 2000-2008 ، نقد الروى والممارسات ، الهيئة العامة لدار الكتب المعربة، القاهرة ، 2006 ، ص 11 .

2. باتريك سيل مصدر سبق ذكره ، ص 284 .

3. هشام النجار ، سوريا التحولات الكبرى ، مشكلة الوطن ومستقبل العرب ، سما للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 32 .

، إلا أن شخصته للسلطة وجمعها في يده أفضل موضوعة التحديث السياسي من جانب ونجح في فرض الأستقرار النسبي في البلاد من الجانب الأخر<sup>(1)</sup>.

وتوافق وصول الرئيس (بشار الأسد) إلى قيادة السلطة وإعلانه النية في إجراء إصلاح شامل حدث نوع من التفاؤل بإمكانية حدوث بعض التغيير في طريقة تعامل السلطة مع قوى المعارضة بل مع عموم الشعب السوري من خلال إعلانه إلغاء سياسة الأقصاء والتمهيش وتفعيل المشاركة السياسية وتبني دستور جديد وإجراء إصلاحات فعالة على مختلف المستويات ، وفي مقدمة ذلك تعطيل بعض القوانين الصارمة التي سبق وأن صدرت في الحقبة السابقة بحق بعض القوى السياسية المعارضة مثل إصدار عقوبة الإعدام على كل من ينتمي إلى حركة الأخوان المسلمين ، وفعالاً أستطاع إعتماده على أساليب قانونية ومؤسسية لتغيير بحدود 60% من المناصب العليا في الدولة ، إلا أن هذا التفاؤل لم يستمر مع تبني سياسة صارمة مع قوى المعارضة التي كانت تنمو بسرعة وكذلك عدم إتخاذ السلطة خطوات جديّة ولمموسة في العديد من القضايا ، كذلك إستمرار النظام الإعتقاد على الأساليب السابقة دون تغيير في عملية الإصلاح السياسي ، مما ساهم من الناحية العملية إلى إنقطاع التواصل بين النظام والقوى السياسية والإجتماعية الأخرى<sup>(2)</sup>.

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد كان وصول الرئيس (بشار الأسد) إلى السلطة محل ترحيب من أكثر دول العالم ومنها الدول الغربية ، وقد حاول النظام الحاكم إستغلال هذه الأجواء لتحسين العلاقة مع الدول المجاورة ولاسيما تركيا والعراق ، إلا أن إنعكاس بعض الأجواء التي رافقت ذلك حالت دون نجاح مسعاها مثل توقف عملية السلام في الشرق الأوسط والحرب على العراق وتصعيد لهجته العدائية للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما التي رافقت إنتفاضة الأقصى والتي أعادت حالة التوتر والتشنج في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>.

وقد رافق تلك المرحلة تدهور واضح في مجالات الحياة المختلفة وفي مقدمتها الحياة الاقتصادية وإنعكس ذلك على زيادة نسبة السوريين ممن هم دون خط الفقر إلى ما نسبته 37% وبدأت المعارضة السورية وقوى الشعب المختلفة في البحث عن طريق جديد لتحقيق غاياتها وأهدافها والبحث عن بدائل جديدة لذلك ، لاسيما أن الساحة السورية أصبحت مهيئة للإنفجار في أي لحظة مع التغيير الحاصل في تونس ومصر وإنطلاق

<sup>1</sup>. رايموند هيبنوش ، ثورة من فوق ، ترجمة حازم نهار ، مؤسسة رياض الريس للكتب والنشر ، ط1 ، 2011 ، ص 19 .

<sup>2</sup>. مع وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة أعلن عن نيته إجراء إصلاح شامل على الأوضاع في البلاد ، واتخذ العديد من الإجراءات التي ساهمت في إنتعاش الأمل بإجراء إصلاح حقيقي ، منها تشكيل جمعية لحقوق الإنسان وإعادة نشاط الجمعيات والهيئات وظهور بعض المنتديات والأنشطة النقابية وإجراء حوارات علنية مع من يمثلون السلطة في حينه لمناقشة القضايا الداخلية المختلفة وكذلك ملف السياسة الخارجية ، ورافق ذلك الإفراج عن المعتقلين وإغلاق سجن المزة ، وزيادة الرواتب للعاملين في الدولة ، وتراجع خلالها دور الأجهزة الأمنية ، إلا أن هذه الإصلاحات توقفت عند حدود معينة.. ينظر حول ذلك حازم نهار ، مركز القاهرة لدراسة الحقوق ، مصدر سبق ذكره ، ص 12 ، وكذلك رايموند هيبنوش ، مصدر سبق ذكره ، ص 31 .

<sup>3</sup>. رايموند هيبنوش ، المصدر نفسه ، ص 33 .

ما سمي بالربيع العربي ، إذ إنطلقت التظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح ومن ثم تصاعدت إلى المطالبة بإسقاط النظام ومن ثم تحولت إلى مواجهات مسلحة بين النظام وقوى المعارضة إمتدت إلى مساحات واسعة من المحافظات السورية ، ولم يستطع النظام إنهاء الأزمة بسرعة من خلال تقديمه بعض التنازلات ولا من خلال إستخدام القوة في إنهاء المظاهر المسلحة مما أعطى الفرصة للقوى الإقليمية والدولية في التدخل بالشأن السوري وتعقيد الأزمة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: التدايعات الإقليمية والدولية للأزمة السورية

ومما لاشك فيه أن الاهتمام الدولي بعموم منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص ليس بالأمر الجديد ، إذ كانت على الدوام ساحة للصراع والنفوذ بين الدول الكبرى ، ولكون سوريا تمثل قلب الوطن العربي فقد كانت مركزاً أساسياً لهذه الصراعات وبمختلف إمتدادتها السياسية والفكرية والعسكرية وكذلك الاقتصادية ، فضلاً عن مجاورتها لإسرائيل جعلها طرفاً أساسياً في الصراع العربي الإسرائيلي وفي الوقت نفسه أصبح من محاور علاقة سوريا مع الأطراف الدولية المهتمة بهذا الصراع ومنها الدول الكبرى<sup>(2)</sup>.

وإتساقاً مع ما تقدم فإن سوريا كدولة لها أهمية قصوى من الناحية الجيو – إستراتيجية من خلال تأثيرها الجيو سياسي فضلاً عن موقعها الجغرافي المؤثر بشكل واضح في كل الصراعات الإقليمية التي جرت وتجري في المنطقة العربية وإمتدادها الأقليمي ، وتسهم التعقيدات والتشابك الداخلي مع العوامل الخارجية والعكس صحيح ، ويقيناً كلما إمتد عمر الأزمة السورية زمنياً إزداد تأثير العوامل الدولية والإقليمية فيها ، ولا بد من الإشارة أن النظام الحاكم في سوريا إعتد كثيراً على هذه المعادلة من خلال تعامله مع الأزمة رغم الإنعكاسات الخطيرة لهذه المسألة لاسيما كون شكل الصراع أخذ البعد الطائفي في كثير من تدايعاته<sup>(3)</sup>.

وإختلفت مواقف الدول الإقليمية وكذلك الدولية من الأزمة السورية بموجب طبيعة مصالحها وتوجهاتها الاستراتيجية ، وعند محاولة تثبيت هذه المواقف نجد أن الموقف الإسرائيلي منذ عدة عقود تمثل إهتمامه في مسألة هدوء جبهة الجولان ؛ لذلك فإن بقاء النظام الحاكم في سوريا يعد مصلحة إسرائيلية في هذا الجانب وهو يتماشى مع عدم وصول القوى الإسلامية المتطرفة الى السلطة ، ومع ذلك فإن هذه الرؤية ليست مطلقة في إسرائيل فهناك من يؤمن إن إنبهار النظام الحاكم في سوريا سيوقف تعاضم الدور الإيراني في المنطقة ، ومع تطورات الأزمة بدأت إسرائيل لاتهتم بمسألة بقاء النظام الحاكم في سوريا إلا بالقدر الذي يؤثر على وضعها الأمني والسياسي<sup>(4)</sup>.

1. هشام النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص 36.

2. إبراهيم سعيد البيضاني ، السياسة الأمريكية تجاه سوريا ، أمواج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 9.

3. عزمي بشارة ، سورية : درب الأمل نحو الحرية محاولة في التأريخ الراهن ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة – بيروت ، 2013 ، ص 13.

4. بدون أسم كاتب ، ملفات ساخنة ، الربيع العربي بعيون إسرائيلية ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ، 2013 ، ص 16.

وقد تناغم الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي تجسد في رغبتها باستمرار نظام ضعيف في سوريا رغم تقاطعها معه في العديد من القضايا إلا أن المهم لديها أن النظام الحاكم في سوريا لم يعد يشكل تهديداً أعلى الأقل في المدى المنظور للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ، مع إستغلالهما لما يحدث من تطورات أحداث الربيع العربي والأزمة السورية لتمهيد القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً في ظل أجواء الإنقسام العربي الرسمي والشعبي والهدوء الواضح في الجبهتين اللبنانية والفلسطينية وإنكفاء أعمال المقاومة بشكل شبه تام<sup>(1)</sup>.

ووفق هذه الرؤية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ديمومة الصراع في سوريا إلى أقصى مدعبر دعمها المتردد لبعض فصائل المعارضة المسلحة السورية من خلال التسليح والتدريب دون تمكينها من تحقيق النصر النهائي على قوات النظام من جانب ودون تمكين قوات النظام من سحق قوات المعارضة بشكل كامل ؛ لذلك إقتصرت الفعاليات العسكرية على الطيران الحربي وإقامة قواعد في الجزيرة السورية وفي بعض المناطق التي تسيطر عليها القوى الكردية الحليفة لها ، فضلاً عن توظيفها الأدوات الإستخبارية والإعلامية والإتصالية والمعلوماتية لأغراض تخدم تحقيق توجهاتها في سورية وخلق المناخات المناسبة لمخططاتها وبما يجعل الحرب في سوريا مستدامة لإغراقها وكذلك القوى الداعمة لها مثل روسيا وإيران في مستنقع الأزمة وإستنزاف قدراتها<sup>(2)</sup>.

كما إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها السياسية والدبلوماسية التفاوضية عبر قنوات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالرغم من عدم قناعتها بإمكانية الوصول إلى إنهاء الصراع عبر مجلس الأمن لعدم وجود توافق بين الأعضاء الدائمين وهو ما لا يمكن من إصدار قرارات فاعلة لحل الأزمة ، لاسيما أن الموقف الروسي الذاهب على طول الخط بإتجاه دعم مواقف النظام السوري بشكل فعال وتجلي ذلك بشكل واضح من خلال إستخدام الفيتو الروسي لأكثر من مرة لتعطيل مشاريع قرارات مقدمة لحل الأزمة السورية ، وفشل إدارة الرئيس (باراك أوباما) والأطراف الأوروبية الأخرى من خلال مفاوضات ماروثينية في الوصول إلى توافقات سياسية تستطيع من خلالها تمرير مشاريع القرارات التي تطرحها هي أو دول أخرى ، إذ تجلت السياسة البراغماتية التي مارسها إدارة الرئيس أوباما بشأن الأزمة السورية بشكل واضح من خلال حالة التردد في تعاملها مع المعارضة السورية بإستثناء الأكراد وعدم قدرتها في إتخاذ مواقف فعالة ومؤثرة في الأزمة<sup>(3)</sup>.

1. أحمد سعيد نوفل وآخرون ، التداخبات الإستراتيجية للثورات العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة - بيروت ، 2014 ، ص 24 .

2. منير الحمش ، ماذا تريد أمريكا من سوريا ؟ ولماذا تكره القومية العربية ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 457 في آذار 2017 ، ص 136 .

3. غازي دحمان ، " تداعيات التطورات السورية على العلاقات الروسية الأمريكية المرتقبة " ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 169 ، ربيع 2017 ، ص 87 .

ومن جانب آخر شهدت هذه المدة ما يشبه الصحوة والتي تمثلت في التحالف بين روسيا والصين وإيران للوقوف بوجه المشروع الأمريكي والهادف إلى تغيير خارطة الشرق الأوسط والعالم وجسدت ذلك من خلال الدعم السياسي والعسكري الواسع النطاق للنظام الحاكم في سوريا وصل إلى حد الإشتراك الحربي المباشر وغير المباشر فضلاً عن التحركات الدبلوماسية لاسيما في أروقة مجلس الأمن لوقف مشاريع القرارات الأمريكية والأوروبية تجاه الأزمة السورية والتي تكفلت به روسيا الاتحادية من خلال عضويتها في مجلس الأمن<sup>(1)</sup>.

وكان الموقف الروسي من الأزمة السورية ينطلق من الدفاع عن المصالح الذاتية الروسية والمتمثلة في تجديد توجهاتها القومية من خلال محاولة إثبات وجودها مرة ثانية كدولة عظمى وكفاعل دولي قادر على موازنة الدور الأمريكي في محاور جغرافية عديدة في العالم ومنها المنطقة العربية لاسيما مع تخبط السياسة الأمريكية بعد تدخلها المباشر في أفغانستان والعراق وبدت وكأنها غارقة في أوضاع لا يمكن ضبطها والسيطرة عليها<sup>(2)</sup>.

وبذلك أسقطت كل التحليلات والتوقعات الأمريكية والغربية التي رافقت إنهاء الإتحاد السوفيتي السابق والتي أشارت إلى عدم قدرة روسيا الاتحادية القيام بأي نشاط أو دور سياسي فعال تجاه القضايا الإقليمية والدولية لعقود طويلة قادمة والإنكفاء على الدور الذي مارسه خلال مدة الحرب الباردة ، وترافقت كل هذه الجهود السياسية مع تطلع روسيا أن تكون الفاعل الرئيس في الأزمة السورية ونجحت إلى حد كبير في ذلك وتجلت صورة النجاح في إخراج قوى المعارضة من مناطقها الإستراتيجية التي كانت قد سيطرت عليها مع بداية الأزمة مثل حلب وغيرها ، مما أجبر قوى المعارضة إلى الدخول في مفاوضات إستانه وجنيف التي مازالت مستمرة إلى الآن دون تحقيقها لنتائج واضحة<sup>(3)</sup>.

ولا بد من الإشارة أن الأزمة السورية لم تكن هي بداية الصحوة الروسية بل سبقتها محاولات لإفشال مساعي الولايات المتحدة الأمريكية وتحييد دورها على الساحة الدولية لذلك عملت على تحديدها في العديد من القضايا منها بيع الأسلحة لدول غير صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تقديمها للمساعدات الفنية لإيران في مجال بناء المفاعلات النووية ، وكذلك إتخاذها مواقف مخالفة لتوجهات السياسة الأمريكية في قضايا متعددة مثل الأزمة اليوغسلافية وغيرها ، وهو ما أسقط فكرة الشراكة الإستراتيجية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تبنيها كطريق لضخ روسيا الاتحادية إلى المعسكر الغربي<sup>(4)</sup>.

1. حسن محمد الزين ، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير ، دار القلم الجديد ، بيروت ، 2013 ، ص 20 .

2. أحمد سعيد نوفل وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

3. للمزيد حول هذه التحليلات ينظر الى أناتولي أوتكين ، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة أنور محمد أبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2003 ، ص 92 .

4. أناتولي نوكتين ، مصدر سبق ذكره ، ص 127 .

وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكي ( ستروب تالبوت ) طبيعة المخاوف الأمريكية من التحركات الروسية في هذا المجال قائلاً " لأن روسيا تحدد أهداف خاصة بها وتحاول الإبتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب فإننا من الممكن أن نواجه إحتداماً في التوتر بيننا وبين روسيا بسبب مشكلات دبلوماسية ومشكلة الأمن"<sup>(1)</sup>.

وإتساقاً مع هذه الطروحات عملت روسيا الاتحادية على تعزيز مواقعها بهذا الإتجاه في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها التدخل في الأزمة السورية بشكل مباشر أو غير مباشر وإستخدامها قاعدة للإنتلاق نحو تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط ، وإن كانت لا ترى في هذه المنطقة مكاناً لتعظيم أمنها القومي ومصالحها أكثر من محيطها الإقليمي لاسيما في دول آسيا الوسطى ، إلا أنها ترى من جانب آخر أن موقع سوريا الجيوسياسي يعد موطناً قدم لها على سواحل البحر الأبيض ويمثل منفذاً لأسطولها في البحر الأسود في قاعدة ( ستيفاستبول ) إلى البحر الأبيض ، وهذه المقاربة للأزمة السورية تأتي في قاعدتها الأساسية من منظور جيوسراتيجي ، فضلاً عن العمل بمنع تكرار ما حدث في التجربة الليبية من قبل حلفائنا<sup>(2)</sup>.

ووجدت روسيا الفرصة في تحقيق ذلك من خلال حاجة النظام الحاكم في سوريا لطرف دولي يستطيع الإعتماد عليه عسكرياً وسياسياً في إدارة الصراع الذي تحول من صراع داخلي إلى صراع إقليمي ودولي ، وبذلك أصبحت روسيا تمثل الطرف الفاعل والرئيس في الأزمة السورية من خلال تبنيها لعملية التفاوض والنقاش مع الأطراف المختلفة من جانب ومن الجانب الأخر إستخدام قدراتها العسكرية الفائقة بشكل فعلي في الصراع إلى جانب النظام الحاكم في سوريا وضرب الفصائل المعارضة تحت غطاء ضرب مجاميع الإرهاب كالنصرة وداعش وغيرها ، وهذا يعد في الوقت ذاته دفاعاً عن الأمن القومي الروسي لاسيما من خلال محاولة القضاء على الروس المنتمين لهذه المجاميع على الأراض السورية<sup>(3)</sup>.

أما بصدد الموقف الصيني من الأزمة السورية فقد تمثل بالتقاطع والتناقض مع السياسة الأمريكية وإن كان هذا الموقف ليس بالجديد فعلمدى التاريخ المنظور إتبع الصين سياسة خارجية براغماتية في منطقة الشرق الأوسط تمثلت بمحاولة التوفيق بين إيدولوجيتها ومصالحها ، إلا أن الجديد في الأمر أن الصين طورت مواقفها من الإختلاف إلى حد التصادم والمواجهة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي ساهم إلى حد كبير في إحداث توازن قوى مع إصطفاف روسيا وإيران إلى جانبها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في ظل تصاعد الأزمات في المنطقة والتي أصبح قاسمها المشترك النزاعات المسلحة<sup>(4)</sup>.

1. المصدر نفسه ، ص 131 .

2. أحمد سعيد نوفل وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 34 .

3. سعيد رفعت ، دور الأوضاع السورية في إستدعاء التدخلات الخارجية وتصعيد النشاطات الإرهابية ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 164 ، شتاء 2015 ، ص 5 .

4. سنية الحسيني ، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس إستخدام إستراتيجية جديدة في المنطقة ؟ مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 404 ، تشرين الأول / أكتوبر ، 2015 ، ص 41 .

أما بشأن السياسة الإيرانية في سوريا لاينكر وجود تنافس وتسابق روسي إيراني لتعزيز نفوذيهما وموقعيهما مع وجود إختلاف في وجهات النظر في كيفية إدارة الأزمة السورية إلا أن الواقعية التي تنتهجها السياسة الروسية تتمثل في عدم قدرتها التخلي عن إيران باعتبارها تمثل القوات البرية لوجودها في سوريا ، وبدون وجود المتطوعين الإيرانيين والمساندين لهم والممثلين بعشرات الألوف يعني جلب قوات روسية بديلة عنهم وهذا يعني زيادة الإنزلاق الروسي بالملف السوري أو يجبرها على إتخاذ خيارات أخرى قد تؤثر على إنجازاتها المتحققة في سوريا والتي أصبحت معطيات ثابتة لايمكن التنازل عنها من وجهة النظر الروسية<sup>(1)</sup>.

وقد عمدت إيران منذ مدة ليست بالقصيرة إلى توسيع نفوذها في منطقتي الخليج والمشرق العربي ، لذلك عملت على تعزيز علاقتها مع سوريا اذ وصلت إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي وتبني محور معارض للتوجهات الأمريكية في المنطقة لاسيما بعد حرب لبنان عام 2006، وتجلى التحالف السوري الإيراني بشكل واضح خلال الأزمة السورية إذ كان هذا التحالف من الأسباب التي منعت سقوط النظام الحاكم في سوريا لأن سقوطه كان يعد ضربة إستراتيجية لإيران بخسارتها الحليف مهم لها ، كما يخشى قادة إيران أن يكون سقوط النظام الحاكم في سوريا بداية لحركة داخلية إيرانية معارضة قد تهدد وجود النظام الحاكم في إيران<sup>(2)</sup>.

وفيما يتعلق بالموقف التركي من الأزمة السورية لابد من الإشارة إلى تجذر سياسة نمطية معروفة للسياسة التركية الأتاتوركية تقوم على ركائز أساسية تتقدمها أهمالها لعموم قضايا الشرق الأوسط والدول العربية ، وكانت النقلة النوعية لهذه السياسات بعد عام 2002 وتبني حزب العدالة والتنمية سياسة جديدة تركزت في تحويل تركيا من دولة طرفية إلى دولة مركزية تستطيع من خلالها توفير الأمن والإستقرار لها ولجيرانها وكذلك المحيط الأوسع من ذلك ؛ لذلك توجهت نحو الإنغماس في العديد من القضايا الرئيسية العربية والإسلامية دون تخليها عن علمانيتها<sup>(3)</sup>.

وإستناداً للسياسة العمق الإستراتيجي التي وضع أسسها (أحمد داؤود أوغلو) والذي أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء عملت السياسة التركية على تصفير مشاكلها مع جيرانها من خلال محاولاتها تحسين علاقاتها مع سوريا التي كانت توصف على الدوام بالعدائية نتيجة إتهامها لسوريا بدعمها لحزب العمال الكردي والتي أدت إلى إثارة المشاكل وعدم الاستقرار في الداخل التركي ؛ لذلك حاولت بناء صداقة قوية من خلال الإنفتاح بشكل واسع على النظام الحاكم في سوريا في عهد الرئيس (بشار الأسد) وتعزيز العلاقات في المجالات المختلفة وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية<sup>(4)</sup>.

1. حسين محمد الزين ، المصدر نفسه ، ص 92.

2. براين مايكل جنكينز ، " ديناميكية الحرب الأهلية " ، مؤسسة راند ، 2014 ، منشور على الشبكة العالمية للأنترنيت وعلى الرابط w.w.w . Rand . .org

3. مينا أسحاق طانيوس ، " السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الآن " ، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2014 ، ص 9.

4. للمزيد حول فهم تلك السياسة الجديدة .. ينظر ، أحمد داؤد أوغلو ، " العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " ، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبدالجليل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط 1 ، 2010.

وتغيرت هذه السياسة خلال الأزمة السورية من خلال معارضتها للنظام الحاكم في سوريا وإن جاء ذلك بشكل متدرج ، وكانت البداية بمطالبتها للنظام القيام بإصلاحات وتغييرات سياسية والغاء قانون الطوارئ وتبني مطالب المعارضة ، ومن ثم ذهبت أبعد من ذلك بإستقبالها لقيادات من المعارضة على أساس إيجاد لغة من التفاهات مع نظام الحكم في سوريا ، كما إستمرت بتنظيمها سلسلة من مؤتمرات المعارضة وصولاً إلى تشكيلها للمجلس الوطني السوري ، ومع إستمرار نظام الحكم في سوريا إستخدام القوة العسكرية كوسيلة فاعلة لمعالجة الأزمة فرضت تركيا عقوبات إقتصادية وتجميدها للأموال ومنع سفر المسؤولين السوريين ، وتصاعد موقفها من خلال تقديم ملاذات أمنة لمقاتلي الجيش الحر والمطالبة بإقامة منطقة أمنة داخل الأراضي السورية كحل لمشكلة اللاجئين مما دفع النظام الحاكم في سوريا إلى تغيير موقفه من تركيا والتخلي عن سياسة إحتواء المواقف التركية إلى سياسة المواجهة ، وصعدت تركيا مواقفها من خلال التهديد بإستخدام القوة إلا أنها لاتسعى إلى الإنزلاق عسكرياً بالأزمة السورية لخشيتها من توسع المجابهة مع حلفاء النظام الحاكم في سوريا مثل إيران ، وكذلك دفع حزب العمال لزيادة ضغطه العسكري على القوات التركية فضلاً عن إنتقال شرارة الإنقسام والصراع إلى داخل المجتمع التركي<sup>(1)</sup>.

أما النظام الحاكم في سوريا فقد عمل من جانبه على تلافي أخطاء الأنظمة العربية التي ضربها إعصار الربيع العربي وإزاحتهم عدد من رؤساء الأنظمة العربية من خلال إتباع إستراتيجية دفاعية تمثلت في قطع وإيقاف سلسلة لعبة (الدومينو) التي تحدث عنها الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) ودخوله في تحالف وثيق وإستراتيجي مع روسيا وإيران ، كما إمتلك النظام قدرة المناورة بين الحليفين فضلاً عن تحالفه مع بعض الحركات الإسلامية والعربية المقاومة للمشروع الأمريكي في المنطقة العربية<sup>(2)</sup>.

ولا بد من التأكيد على أن الربيع العربي هو إمتداد لمشاريع تقسيم الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، ويعد مشروع (برنارد لويس) هو الأكثر جدية لتقسيم المنطقة من خلال توظيف مراكز القرار الأمريكي لإنقسامات الطائفية والمذهبية وتحويلها من فكره إلى واقع عملي وفق مشروع مايسى بالشرق الأوسط الكبير والتي جرى تطبيق وقائعة عبر مراحل متعددة والتي إستهلكت ما يقارب عقد ونصف بعد أن وفر إنبهار الإتحاد السوفيتي السابق الأرضية المناسبة لتنفيذ المشروع الذي تضمن إعادة رسم التوازنات الإقليمية وإعادة النظر في خرائط وحدود الكيانات القائمة<sup>(3)</sup>.

كما عمل المشروع إلى نقل الصراع العربي الصهيوني إلى صراع عربي عربي ، وكذلك إلى صراع أديان وطوائف وأقليات داخل الدولة العربية الواحدة وصولاً إلى تقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة ، وتم التركيز

1. هيفاء أحمد محمد ، " الموقف التركي من الأزمة السورية " ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 24 ، 2013 ص 62 .

2. حسن محمد الزين ، " الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير " ، دار القلم الجديد ، بيروت ، 2013 ، ص 21 .

3. عبدالإله بلقزيز ، " آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 443 ، الصادر في كانون الثاني / يناير 2016 ، ص 66 .

فيه على تقسيم الدول العربية المحورية مثل العراق ومصر وسوريا ، وكذلك دول الأطراف العربية مثل اليمن والسودان وليبيا ، ووفق هذا المشروع العمل على تقسيم سوريا إلى أربع دويلات ، دولتين سنية في حلب وأطراف دمشق ، ودولة شيعية علوية في الساحل ، ودولة درزية في الجولان<sup>(1)</sup>.

كما ركز المشروع التفكيكي على تدمير جيوش هذه الدول ، إذ بدأت بتدمير الجيش العراقي بالعدوان الأطلسي الأمريكي وحله بشكل رسمي بعد عام 2003 ، ثم كانت المحاولة لتدمير الجيشين المصري والسوري بعدهما القوتين الرئيسيتين في ميزان قوى الصراع العربي الصهيوني ، والعمل على إدخالهما في عملية إستنزاف واسعة من خلال تصديهم للجماعات المسلحة الإرهابية، وهو ما سبقه من دق أسفين الصراع بين مكونات مجتمعاتها دينياً ووطنياً وقومياً ، وكذلك وسعت هوة الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين وصولاً إلى إطلاق حروب أهلية دامية في العديد من الدول العربية لاسيما الدول المواجهة مع إسرائيل ، ومن ثم العمل لاحقاً على نقلها إلى داخل الدول الإسلامية ، وهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الرابع : التصويتفي مجلس الأمن حيال الأزمة السورية

مسألة التوسط السياسي لفتح حوار بين الدول أو القوى المتعارضة داخل الدولة الواحدة يصبح أمراً ضرورياً في حالة صعوبة التواصل بين حكومات هذه الدول أو بين قوى المعارضة وسلطة الدولة من أجل التقليل من حدة التوتر وتجنب مخاطر وصول الأزمة إلى حالة التصادم العسكري أو حتى محاولة إيقاف الصراع العسكري في حالة وقوعه ، ومنذ قيام الأمم المتحدة كان مجلس الأمن هو حلقة التواصل الرئيسة عن طريق الدبلوماسية الثنائية أو الجماعية أو لتجنب الصراع أو إدارته أو إيقافه<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من ذلك فإن مجلس الأمن يواجه العديد من التحديات الرئيسة التي تقف حائلاً أمام تنفيذ مهامه من بينها إعتراض دولة أو أكثر من الدول الأعضاء الدائمين على مبادرة ما أو مشروع قرار مقدم من إحدى الدول على مبادرة معينة لإسباب سياسية أو مصلحة للدولة أو لحلفاءها ، لذلك يتم العمل على عدم تمرير القرارات من خلال إستخدام حق النقض (الفيتو) وهذا تجسد في الواقع من خلال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع القرارات التي لاتصعب في مصلحة حليفها (إسرائيل)<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup>. لمزيد من التفاصيل حول مشروع برنارد لويس ، ينظر إلى عادل الجوجري ، " برنارد لويس ، سيف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو 2 ،

مخطط الفتنة والحروب الأهلية بين الطوائف " ، دار الكتاب العربي ، دمشق القاهرة ، ص 11

<sup>2</sup>. كان الجيش السوري لديه تسليح جيد مع بداية الأزمة من خلال إمتلاكه عدة الألف من الدبابات القتالية ، وأكثر من 4000 ناقلة اشخاص مدرعة وأكثر من 300 مقاتلة طائرة للهجوم البري فضلاً عن 165 طائرة هليكوبتر ، ينظر براين مايكل جنكيز ص 4 ، وكذلك عبد الإله بلقرز ، مصدر سبق ذكره ، ص 80 .

<sup>3</sup>. جيفري بيجمان ، الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والإتصال في دنيا العولمة ، ترجمة د. محمد صفوت حسن ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2014 ، ص 225 .

<sup>4</sup>. جيفري بيجمان ، المصدر السابق نفسه ، ص 226 .

ولم يسجل التاريخ أن مواقف الدول ولاسيما الدول الكبرى تأتي بمحض الصدفة أو كردود فعل آنية تجاه الأزمات الدولية إنما تستند إلى جذور راسخة في ثقافة الدولة وسياسة النظام القائم فيها والذي يعكس الطبيعة الأيديولوجية السائدة ، وبطبيعة الحال ان الموقف الروسي من الأزمة السورية والمتمثل بالوقوف مع النظام الحاكم سياسياً وإقتصادياً ساهم مع عوامل أخرى أقل أهمية في بقاء النظام على رأس السلطة وديمومته وإلى مدى ليس بالقصير ، وفي الوقت نفسه مثل ذلك نجاح لسياسة التحدي التي تحاول روسيا إظهارها أمام الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية ومن بينها الأزمة السورية ، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في مناقشات مجلس الأمن للأزمة إذ كان الموقف الروسي المعارض لكل المحاولات الأمريكية على الدوام<sup>(1)</sup> .

وقد ظهر الموقف الأمريكي خلال الأزمة السورية بالضبابية وعدم الجدية في حلها متذرعاً بعدم القدرة على عمل الكثير في ظل استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ، وعدم إستخدامه لقدراته العسكرية أو التهديد بها من خلال الإعلان عن نية التدخل لصالح أحد الأطراف لإجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات ، وكذلك في الضغط على بقية الحلفاء :لأن مسألة إسقاط النظام لم تكن في أجندة السياسة الأمريكية ليس في عدم رغبتها في ذلك وإنما في عدم قدرتها على تحقيقه بدون قرار من مجلس الأمن والذي تقف روسيا حائلاً دون ذلك مع عدم رغبتها في تكرار التجربة في العراق وليبيا والتي أدت إلى نتائج كارثية<sup>(2)</sup> .

وقد أعطت السياسة الأمريكية في سوريا الضوء الأخضر للدول الأخرى وفي مقدمتها روسيا ومن بعدها الدول الحليفة لها للتصرف وفق ماتقتضيه مصالحها والتحرك دون فرض قيود عليها وإن كانت شكلية ، وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه السياسة ستتيح لها فتح صفحة جديدة للعلاقة والتفاهات مع روسيا وإيران حتى وإن كانت على حساب الشعب السوري أو وجوده ، في حين إستغلت روسيا التردد في السياسة الأمريكية وتبنت مواقف معارضة لكل المحاولات الأمريكية في مجلس الأمن وإستخدمت حق النقض (الفيتو) لإيقاف مشاريع القرارات المطروحة أمام المجلس حول الأزمة السورية<sup>(3)</sup> .

وليس من باب المصادفة ومنذ بدء الأزمة السورية في عام 2011 ولغاية عام 2017 استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو)تسع مرات اثناء اجتماعات مجلس الأمن لمناقشة تداعيات الأزمة السورية ، إذ عملت على عدم تكرار ما حدث في مناقشات الأزمة الليبية بإمتناعها مع الصين في حينه عن التصويت إعتقاداً منهما أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ستلتزم بروح القرارات الدولية والتعامل مع الجانب الإنساني للمدنيين إلا

1. علي حسين باكير ، الدور الأمريكي المدمر في الأزمة السورية . مقال منشور في (موقع سوريا نت ) على شبكة الأنترنت العالمية بتاريخ 2015 /8/24 . وعلى الرابط Alsouria. Net

2. هشام النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص 37 .

3. هشام النجار ، المصدر نفسه ، ص 37 .

أن الولايات المتحدة الأمريكية إستغلت الموقف ودعمت التدخل العسكري ضد نظام الرئيس السابق (معمر القذافي) وبذلك خسرت روسيا حليفاً مهماً لها في منطقة البحر الأبيض وعموم الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

وإستناداً إلى ذلك فقد أدى عدم التوافق في مجلس الأمن إلى تفاقم الأزمة السورية إذ لم تستطيع الدول الأعضاء الراغبين بإصدار قرارات إدانة لإرتكاب أطراف الصراع مجازر بحق المدنيين ، وهذا إنعكس بشكل واضح على إستمرار الأزمة دون حل وأدى إلى مضاعفة أعداد القتلى والجرحى فضلاً عن تشريد الملايين من اللاجئين السوريين في مختلف دول العالم ، فضلاً عن تدمير شبه تام للبنى التحتية في بعض المحافظات يعجز الكلام عن شرحه ووصفه ، وهذا ما جعل فعالية المجلس شبه معدومة نتيجة استخدام عضو واحد لحق النقض (الفيتو) بعكس إتجاهات ورغبة الأغلبية في المجلس وكذلك الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يخلق قناعة بإستحالة معالجة المجلس للقضايا المطروحة حالياً وفي المستقبل<sup>(2)</sup>.

وللوقوف حول طبيعة التصويت على القرارات المتعلقة بالأزمة السورية من قبل الأعضاء لاسيما روسيا والصين لآبد من العودة إلى سياق الأحداث وبدون الخوض في التفاصيل نجد أن الإستخدام الأول لحق النقض (الفيتو) الروسي حول الأزمة السورية كانت في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 4/ تشرين الأول 2011 وتركز التصويت الروسي ضد مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وفرنسا والمانيا والبرتغال لإدانة قمع النظام الحاكم في سوريا لمعارضيه ويهدد بعقوبات ضده في حالة عدم إيقاف القمع وإحترام حقوق الإنسان وبدء بإصلاحات فورية ، ووقفت الصين إلى جانب روسيا بموقفها من مشروع القرار ، في حين أيدت تسعة دول مشروع القرار وإمتنعت أربع دول عن التصويت وهي البرازيل والهند ولبنان وجنوب أفريقيا<sup>(3)</sup>.

وكررت روسيا والصين إستخدامهما لحق النقض (الفيتو) للمرة الثانية ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا وبريطانيا بدعم من الدول العربية إلى مجلس الأمن بتاريخ 4/ شباط 2012 يحمل رئيس النظام الحاكم في سوريا مسؤولية قتل المواطنين السوريين ، ويدعم القرار المشروع التي تقدمت به الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية والمتضمن تسليم السلطة إلى نائب الرئيس لإفساح المجال لعملية التحول الديمقراطي ، في حين صوتت الأعضاء الثلاثة عشر لصالح مشروع القرار ، وعلى الرغم من أن الصين تعد من الدول الأقل إستخداماً لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن إلا أننا نجد موقفها مغاير في الأزمة السورية فقد إستخدمت حق النقض (الفيتو) لمرتين لإيقاف صدور قرارات يدعو إلى تنحي الرئيس (بشار الأسد) ، وإستخدمت فيتو آخر ضد قرار

1. المصدر نفسه ، ص 38 .

2. نواف سلام ، " لبنان في مجلس الأمن 2010 – 2011 " ، دار الساقى ، بيروت ، 2012 ، ص 53

3. شريف درويش اللبان وأحمد علي إبراهيم ، دور الإعلام في إدارة الأزمات .. الأزمة السورية إنموذجاً ، تقرير صادر عن المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، بتاريخ 22/ تشرين الثاني / 2015

يدعو إلى تطبيق الفصل السابع في الأزمة السورية ، وهكذا الحال ضد قرار يطالب بإحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية<sup>(1)</sup> .

وكان الإستخدام الثالث للفييتو الروسي مع موقف مماثل من الصين ضد قرار تقدمت به فرنسا وبريطانيا للمجلس في 19/تموز 2012 يسمح بانتقال سلمي للسلطة تحت البند السابع ، وصوتت إحدى عشر دولة لصالح القرار في حين إمتنعت دولة جنوب أفريقيا وباكستان عن التصويت ، وقد نص القرار على تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار الذي لم يكتب له النجاح<sup>(2)</sup>.

وتقدمت فرنسا بمشروع قرار آخر إلى المجلس في 22/مايس 2014 يدين فيه جرائم النظام الحاكم في سوريا وإحالة ملف الحكومة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية ، إلا أن روسيا عادت وإستخدمت حق النقض (الفييتو) للمرة الرابعة ضد مشروع القرار مما حال دون تمريره<sup>(3)</sup>.

كما كررت فرنسا محاولاتها في 8/تشرين الأول 2016 بتقديمها مع إسبانيا مشروع قرار إلى المجلس يتضمن وقفاً لإطلاق النار والمعارك في مدينة حلب السورية ، إلا أن روسيا إستمرت بموقفها المتعنت ضد مشاريع القرارات المطروحة إزاء الأزمة السورية وإستخدمت حق النقض (الفييتو) للمرة الخامسة ، وبذلك عطلت كل محاولات الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ورغبة المجتمع الدولي عموماً لإيجاد فرص لتسوية الأزمة أو على الأقل إنقاذ ما يمكن إنقاذه والتخفيف من معاناة المدنيين السوريين العالقين في مناطق القتال أو الذين فروا إلى مناطق أكثر أمناً إلا أنهم يعانون من صعوبة العيش تحت ظروف قاسية<sup>(4)</sup>.

وإمتداداً لهذه المواقف إستخدمت روسيا في 5/كانون الأول 2016 حق النقض (الفييتو) للمرة السادسة في مناقشات الأزمة السورية حول مشروع القرار المقدم من مصر وإسبانيا وفنزويلا والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والذي تضمن المطالبة بهدنة لمدة أسبوع للقتال الجاري في محافظة حلب السورية ، كذلك إستخدمت الصين حق النقض (الفييتو) على نفس القرار للمرة الخامسة وإمتنعت أنغولا عن التصويت ، وأيدت القرار إحدى عشرة دولة من الأعضاء الآخرين ، ودافع المندوب الروسي (فيتالي تشوركين) عن موقف بلاده من القرار كونه يضر بالموقف الإنساني في حلب من خلال قياما لمعارضة السورية بإستغلال ذلك لتعزيم مواقعها القتالية مبيناً أن القرار يجب أن يتضمن ضرورة الانسحاب من شرق مدينة حلب ، وإنتقد وزير خارجية فرنسا (جان مارك أيرلوت) الموقف الروسي مشيراً بأنه منع المجلس من إداء

1. سنية الحسيني ، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس إستراتيجية جديدة في المنطقة ؟ مصدر سبق ذكره ، ص 41 .

2. مركز وثائق الأمم المتحدة المنشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنت وعلى الرابط :

w.w.w / un / org / ar /

3. المصدر نفسه .

4. مركز وثائق الأمم المتحدة المنشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنت وعلى الرابط :

ww.w un org/ar / .

دوره تجاه السكان المدنيين السوريين ، في حين طالب المندوب الصيني بإستمرار التشاور للوصول إلى التوافق بشأن الأزمة<sup>(1)</sup>.

وخلال مناقشة مشروع جديد تقدمت به ثلاثة من الدول الأعضاء الدائمين وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتاريخ 12/نيسان 2017 ، تضمن الطلب بتشكيل لجنة دولية لغرض التحقيق بالضربة الكيميائية بغاز السارين على مدينة خان شيخون السورية (ريف أدلب) بتاريخ 4/ نيسان 2017 ، والتي أوقعت بحدود 100 قتيل و500 جريح وأتت القوة الجوية السورية بتنفيذه ، وطالب مشروع القرار الحكومة السورية بالتعاون مع اللجنة المقترحة وتقديم المعلومات المطلوبة ، إلا أن روسيا إستخدمت وللمرة الثامنة حق النقض (الفيتو) ، في حين إمتنعت الصين وكازخستان وأثيوبيا عن التصويت ، وصوتت بوليفيا ضد القرار في حين أيدته عشر دول من الأعضاء ، وقد ندد وزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسون) بإستخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) ، وعد الرئيس الفرنسي (فرانسو هولاند) "الموقف الروسي هو حماية لحليفها الأسد بشكل منهجي وأنها تتحمل مسؤولية ثقيله بإستخدامها الفيتو للمرة الثامنة" ، وقالت السفارة الأمريكية (نكي هيلي) " أن روسيا تعزل نفسها من خلال دفاعها المستمر عن جرائم الأسد"<sup>(2)</sup>.

وقد دفع الهجوم الولايات المتحدة الأمريكية لشن عدد من الضربات الصاروخية لبعض مواقع قاعدة الشعيرات الجوية في حمص التي يعتقد إنطلاق الطائرات الحربية منها ، وأدى ذلك إلى توسيع هوة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتصاعدت لهجة التصريحات المتبادلة إلى مستويات غير مسبوقة ، إذ أشار الرئيس بوتين حول ذلك بقوله " إن مستوى الثقة بين البلدين قد تأكل منذ أن تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه " ، في حين صرح وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون) بعد إجتماعه بالمسؤولين الروس " أن العلاقات وصلت إلى مستوى متدني ودرجة الثقة ضعيفة بين الطرفين ، ودعى إلى رحيل الرئيس (بشار الأسد) عن السلطة ، وبالتأكيد فإن هذا التباعد في المواقف السياسية سيجد أثره البالغ على مناقشات مجلس الأمن ، وسيدفع روسيا إلى تبني مواقف تمنع من إصدار أي قرار تتقدم به الولايات المتحدة الأمريكية إلى المجلس بشأن الأزمة السورية ؛ لإنها ترى أن هذه المشاريع هي في حقيقتها محاولات لتمير السياسات الأمريكية والأوروبية أكثر من كونها مشاريع قانونية وموضوعية ، لذلك سيتم البحث من كل الأطراف عن بوابات أخرى للولوج إليها في إيجاد تفاهات سياسية لحل عقد الأزمة خارج إطار مجلس الأمن بعد فشله في إيجاد التوافق بين أعضائها الدائمين"<sup>(3)</sup>.

وللمرة التاسعة إستخدمت روسيا في 25/ تشرين الأول 2017 حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار أمريكي المتضمن تمديد مهمة لجنة التحقيق حول إستخدام الكيميائي في خان شيخون لمدة عام آخر ، وعلى

1. منشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنت وعلى موقع قناة العربية وعلى الرابط [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)

2. منشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنت وعلى موقع قناة فرانس 24 وعلى الرابط <http://www.france24.com/ar>

3. بدون أسم باحث ، الدور الروسي في الأزمة السورية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، بغداد ، تشرين أول / 2012 ، ص 160 .

أثر ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها محبطة بشدة ، وأشارت (هيدر ناوتر) المتحدثة بأسمها " أنها تشعر بخيبة أمل جراء استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) ، فيما أعلنت (نيكس هايلي) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة " إن موسكو تنحاز مرة أخرى إلى جانب الإرهابيين الذين يستخدمون هذه الأسلحة وإنما تفعل كل ما في وسعها لكي لا يواجه النظام الحاكم في سوريا عواقب استخدامه للأسلحة الكيميائية ، وحصل مشروع القرار على تأييد إحدى عشر دولة وإعتراض بوليفيا وإمتنعت عن التصويت كل من الصين وكازخستان<sup>(1)</sup>.

### الإستنتاجات:

1. هناك فناعة أن استخدام روسيا الإتحادية لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد أغلب مشاريع القرارات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تهدف إلى عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها المشاركة بحل أو توجيه الأزمة السورية خارج نطاق السياسات الروسية ، وهي تبقي بذلك الحل على ما ينتجه واقع الصراع العسكري والذي تسيره وفق إرادتها من خلال تقديم الدعم الكامل وبمختلف الأشكال للقوات النظامية السورية لتحقيق أهدافها والتي تقع في صالح المصالح الروسية التي تسعى لتحقيقها من الأزمة.
2. إستغلت روسيا الإتحادية الموقف المتردد للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما موقف إدارة الرئيس (باراك أوباما) تجاه الأزمة السورية وبشكل خاص موقفها من بقاء الرئيس السوري (بشار الأسد) على رأس السلطة وكذلك دعمها للمعارضة السورية بشكل يؤثر في قلب المعادلة العسكرية والسياسية ساهم بشكل جاد في تحقيق المزيد من المكاسب لروسيا وحلفائها سواء على الصعيد العسكري أم السياسي.
3. تراجع الإهتمام الأمريكي من قبل إدارة (دونالد ترامب) في محاولات حل الأزمة السورية بشكل نهائي وتركيز إهتمامها على إنهاء التنظيمات المتشددة ومحاولات الحد من النفوذ الإيراني في إدارة الأزمة في الوقت الذي تضائل فيه دعمها لفصائل المعارضة السورية المعتدلة ، فيما تركز الإهتمام الدبلوماسي الروسي على تحديد مناطق عدم التصعيد وهذا الأمر لاينهي الأزمة السورية بشكل نهائي .
4. عدم توافق الدول الأعضاء جمد فاعلية مجلس الأمن وجعله يبدي وكأنه جزء من المشكلة وليس جزءاً أساسياً في الحل ، لاسيما أن مصالح الأطراف غير قابلة للتطابق أو على الأقل في التقارب وفق المنظور الحالي ومن ثم جعل مسألة التوافق فيما بينها في مجلس الأمن قضية تحتاج إلى مزيد من الوقت وهذا يعني عملياً المزيد من الخسائر البشرية والتكاليف الاقتصادية والمعاناة الإنسانية ، فضلاً عن دفع أطراف الصراع إلى تغيير مواقفها لاسيما المعارضة السورية التي قد تدفع تغيير المعادلة العسكرية في ظل إستمرار الدعم الروسي وغيره إلى النظام وإنحسار الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف العربية للمعارضة السورية مما أجبرها على تقديم تنازلات أساسية .

<sup>1</sup>. نقلاً عن مركز وثائق الأمم المتحدة المنشور على الموقع العالمي لشبكة الأنترنت وعلى الرابط : [w.w.w/un/org/ar/](http://w.w.w/un/org/ar/)

5. ولاشك أن مسألة التوافق بين أعضاء مجلس الأمن تعد من الأمور المهمة والأساسية لديمومة تفعيل عمل المجلس لا سيما إن كانت القضية المطروحة تتعلق بإصدار القرارات من المجلس والتي تقتضي من الأعضاء التصويت لصالح القرار أو ضده، وقد يلجأ أحد أعضاء المجلس في بعض الأحيان إلى عدم التصويت على القرار في حالة تولد قناعة لديه بصواب ذلك إنسانياً مع مصالحه أو مراعاة لعلاقاته مع بعض الدول، إلا أن الأمر الأكثر أهمية وخطورة هو ذهاب أحد الأعضاء الدائمين في المجلس إلى استخدام حق النقض (الفيتو) لتعطيل القرار مما يعني من الناحية العملية تجميد فعالية المجلس تجاه أزمة معينة لاسيما إذا إقترن ذلك بمواقف متشددة دون مراعاة مواقف الأعضاء الآخرين أو بطبيعة تفاعلات الأزمة ذاتها وكذلك عدم النظر بأهمية إلى الخسائر التي قد تسببها استمرار الأزمة بين السكان المدنيين أوحى الأطراف المتصارعة، فضلاً عن التدمير الواسع للبنى التحتية للدولة التي تضرب أركانها الأزمة نتيجة استخدام القوة المفرطة من أطراف الصراع وبعضها والتي لا تتطلبها في كثير من الأحيان طبيعة الصراع والغرض منها تتحدد في التأثير على أحد أطراف الصراع لبروح الخوف والأستسلام بين مقاتليه وقياداته، إذا تم الأخذ بنظر الإعتبار القوة التدميرية الهائلة التي تسببها الأسلحة التقليدية الحديثة بمختلف صنوفها والتي أصبحت لا تقارن مع استخداماتها في الحروب السابقة .

6. مما يعطي أهمية واضحة لضرورة الحصول على التوافق داخل المجلس للوصول إلى قرارات عملية وفاعلة ومنتجة، وهذا يتطلب أمرين أساسيين إما أن تتخلى روسيا عن استخدام حق النقض (الفيتو) من خلال إقناعها بضرورة تغيير موقفها أو إقناع الأطراف الأخرى في مجلس الأمن بالقبول بالموقف الروسي كما هو، ويبدو أن الأمر ينفي غاية الصعوبة لتحقيقه ما على أرض الواقع، مما يوضح طبيعة تعقيد حل الأزمة عبر المجلس دون تحقيق التوافق بين أعضاءه، وهذا يعني من الناحية العملية تعطي لدور مجلس الأمن من إداء مهامه التي تضمنتها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وينعكس ذلك على استمرار الأزمة إلى ما لانهاية والوصول إلى أهداف تحاول روسيا تحقيقها مستقبلاً أو محاولة حل الأزمة بعيداً عن مجلس الأمن وهو ما يتيح لها حرية التحرك والمناورة أكثر من تحركها داخل المجلس وبالتالي التملص والخلص من كل الضغوطات التي يمارسها بقية الأعضاء، وهذا الموقف يدفع التحرك بحل الأزمة خارج إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال محاولة حل أزمة عبر مؤتمرات تعقد في جنيف وإستانه وغيرها ، أو محاولة الربط بين حل الأزمة مع مواضيع أو مشكلات أخرى أو الإستفادة من التحالفات القائمة عن الأزمة في تمرير المواقف السياسية .

#### التوصيات :

في ضوء ماتقدم نجد من الضروري طرح بعض التصورات التي تتضمن بدائل مقترحة لحل مشكلة عدم التوافق بين الأعضاء في مجلس الأمن وإصابته بالشلل بسبب آلية التصويت وإستخدام حق النقض (الفيتو) وعلى النحو التالي :

1. العمل على تعديل الميثاق بالعودة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة عدم تمكن مجلس الأمن الدولي من معالجة القضية المحالة اليه وتحديد سقف زمني لذلك أو أي آلية أخرى ، وفي حالة عدم موافقة الدول الكبرى على التعديل بالإمكان طرح القضية في إجتماع الجمعية العامة السنوي ومحاولة إصدار قرارات أو توصيات مما يزيد من الضغوطات على الدول الأعضاء في مجلس الأمن وهو ما سيدفع أو يسرع من جهودها لتحريك حالة الجمود والشلل في فعالية المجلس .
2. إعادة تكرار المحاولات السابقة التي تبنتها العديد من الدول ولاسيما الدول الطامحة للإنضمام إلى العضوية الدائمة في المجلس مثل البرازيل والمانيا واليابان والتي ستقلل من هيمنة الدول الكبرى ، وكذلك الطلب بإعادة النظر بألية التصويت في المجلس ومنها الدعوة إلى الغاء التصويت بحق النقض (الفيتو) من جميع الدول .
3. بذل جهود دبلوماسية وقانونية وتحرك سياسي وإعلامي جدي وفعال من دول العالم المختلفة تساهم فيه الجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لإعادة النظر في ميثاق وهيكلية الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن لمزور عدة عقود على قيامهما إختلفت خلالها الكثير من الوقائع والمعطيات وكذلك البيئة التي أقيمت من أجل حل تعقيدات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلاً عن فشل الدعوات العديدة للإصلاح التي طرحت في السابق ، كذلك ظهور معطيات وأوضاع ومشكلات في بقاع العالم المختلفة تتطلب تعديلات في الميثاق من الغاء أوإضافة تنسجم مع الواقع الحاليلاسيما موضوع التدخل الإنساني وتحديد القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ، وبالإمكان تحريك الموضوع وتبنيته من دول العالم المختلفة بما فيها دول أوروبية وأفريقية وأسيوية ومن دول أمريكا الجنوبية ، لاسيما الدول التي تمتلك قدرات إقتصادية وعسكرية وتكنولوجية تمكنها من زيادة تأثيرها السياسي وفعاليتها الدبلوماسية، وكذلك العمل على زيادة فعالية المنظمات الجماهيرية والشعبية لدعم مثل هذا النشاط .

## الأحزاب السياسية ومسألة وصناعة القرار السياسي في الدول المغاربية (المغرب-الجزائر)

فدوى مرابط: باحثة في الحياة السياسية والدستورية جامعة محمد الأول وجدة (المغرب)

### مقدمة

تعتبر عملية صنع القرار السياسي أحد أبرز مهام الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، وهي نتاج تفاعل أركان النظام السياسي ضمن عملية معقدة تتداخل فيها عوامل ومؤثرات متعددة، بهدف الاختيار بين البدائل المتاحة لمعالجة القضايا الداخلية والخارجية التي ترتبط بمصالح الشعوب والبلدان.<sup>1</sup>

فتحليل عملية صنع القرار السياسي يكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطورها، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، وعلى أهم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية، ويرى دافيد استون أن القرارات هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أيا كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية.<sup>2</sup>

فعملية صنع القرار السياسي عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل، ويتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى (المدخلات) وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات .

2- المرحلة الثانية (القرارات) وتشمل استعمال المعلومات وعملية التخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة والمناقشة والمساومة والنصح والتوصيات.

3- المرحلة الثالثة (المخرجات)، وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة القرار السياسي إلى ما هو داخلي وما هو خارجي، فالعوامل الداخلية هي مجمل الظروف القائمة في إطار الدولة أي النظام السياسي

<sup>1</sup> - بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي ماهيته-صناعته- اتخاذه-تحدياته، معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة كتيبات برلمانية، 2017، ص 6

<sup>2</sup> - جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي، <http://www.pidegypt.org>

والأحزاب وجماعات الضغط السياسي، ومن المعروف أن الأنظمة الديمقراطية التي تقبل الرأي والرأي الآخر فإن صنع القرار فيها يشهد تقدما ملموسا على أرض الواقع.

والسبب في ذلك هو توسيع دائرة المشاركة للأحزاب والمنظمات والصحافة والرأي العام عموما من خلال الكثير من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل معرفة رد الفعل حول القرار.

وعلى العكس ذلك، مساحة الرأي الآخر موجودة شكلا دون أن توجد مضمونا إن لم نقول أنها منعدمة تماما في الأنظمة غير الديمقراطية رغم تبني هذه الأنظمة للدساتير والقوانين التي تعطي للأحزاب والمنظمات والصحافة والرأي العام الحق في طرح أفكارها واقتراحاتها وآراءها المؤيدة أو المعارضة للنظام القائم، إلا أنها تبقى نصوصا قانونية غير مفعلة في هذا المجال.

أما العوامل الخارجية فهي ظروف المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول ومنظمات دولية، وتؤثر في عملية صناعة القرار السياسي بحيث أصبحت معالجتها تتم وفق أحكام القانون الدولي وحقوق الإنسان والبيئة والمناخ والنزاعات الداخلية ومدى توفر الديمقراطية في الحكم وغير ذلك من الأمور<sup>1</sup>.

وفي الدول المغاربية (المغرب، الجزائر) محل الدراسة تمر عملية صناعة القرار السياسي بمجموعة من المراحل ومن خلال مجموعة من المؤسسات، حيث تشارك الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار من خلال تمثيلها في مجموعة من المؤسسات كمؤسسة رئاسة الدولة والحكومة والبرلمان، وأيضا من خلال الدور الذي تمارسه المعارضة في الأنظمة السياسية.

فما هي مؤسسات صناعة القرار السياسي في كل من المغرب والجزائر؟ وإلى أي مدى تساهم الأحزاب السياسية في صناعته؟ وماهي حدود تأثيرها في صناعة هذه القرارات؟ وماهي المعوقات التي تواجهها في هذه البلدان؟

### المحور الأول: مؤسسات صناعة القرار السياسي ودور الأحزاب السياسية في هذا المجال.

إن تأثير الأحزاب السياسية في صناعة القرار السياسي يمكن أن يتم من خلال شكلين مختلفين، إما أن يتم من داخل مؤسسات النظام السياسي، أو من خارج نطاق هذه المؤسسات، إذ أن الأحزاب السياسية تقوم بمجموعة من الوظائف فهي التي تستلم السلطة ومقاليد الحكم، أو تقوم بمجموعة من الوظائف منها بلورة المطالب والقضايا العامة التي تناقش عند رسم السياسات العامة، وإثارة الرأي العام حولها، ومحاولة إقناع المواطنين بتبني المواقف التي تتخذها الأحزاب للضغط على الحكومات، كما تعد وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على النشاط الحكومي.

<sup>1</sup> - عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي في الجزائر "كصانع قرار سياسي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، <http://www.democraticac.de>

وفي هذا المحور سنحاول أن نسلط الضوء على المؤسسات التي تقوم بصناعة القرار السياسي في كل من المغرب الجزائر ودور الأحزاب السياسية في صناعته.

فعند الحديث عن القرار السياسي نجد أن هناك مؤسسات رسمية وغير رسمية تساهم في صناعته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتختلف درجة مساهمة هذه المؤسسات من نظام لآخر وذلك حسب درجة الديمقراطية التشاركية وطبيعة البيئة التي تحيط بصانع القرار، لذلك سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على المؤسسات التي تساهم في صنع القرار السياسي في كل بلد من بلدان محل الدراسة وسنبين ما دور الأحزاب السياسية في صناعة هذا القرار من خلال معرفة هل الأحزاب السياسية جزء من هذه المؤسسات أم لا.

## 1- مؤسسة رئاسة الدولة

### أ- في النظام السياسي المغربي.

يعتبر الحديث عن المؤسسة الملكية حديث عن مؤسسة رئاسة الدولة في المغرب، إنها مؤسسة المؤسسات إنها الدولة المغربية بذاتها، تمثل استمرارية النظام السياسي، بعكس المؤسسات السياسية الأخرى سواء كانت حديثة كالأحزاب السياسية أو النقابات، أو مؤسسات تقليدية كالقبيلة والزاوية، حيث تتأسس مشروعية المؤسسة الملكية على أساس تاريخي وديني ودستوري وتمثل في إمارة المؤمنين ثم في العادات والتقاليد المغربية.

لقد استطاعت المؤسسة الملكية على مدى التاريخ السياسي المغربي إحلال نوع من التوازن السياسي بين مجموعة من الفاعلين السياسيين، ففي السنوات الأولى للاستقلال، حسمت الملكية صراعها مع حزب الاستقلال الذي كان القوة الثانية إلى جانبها بخيار التعددية الحزبية، ثم بعد المحاولتين الانقلابيتين التي عرفها المغرب في السبعينيات من القرن الماضي استطاعت المؤسسة الملكية ان تبعد مؤسسة الجيش عن السياسة. ثم جاءت مرحلة التناوب التوافقي الذي أدى إلى دخول المعارضة إلى الحكم، وانتقال الحكم بشكل سلس من الراحل الحسن الثاني إلى ابنه محمد السادس.

ثم أخيرا في ظل الربيع العربي على المستوى الإقليمي تم مطالب حركة 20 فبراير لتنفراد المؤسسة الملكية بالتعديل الدستوري شكلا و مضمونا، فعلى مدى التطور الدستوري المغربي كانت للمؤسسة الملكية مكانة سامية في الهندسة الدستورية<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه.

<sup>1</sup>- للمزيد من المعلومات ينظر فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات، عدد 82، 2010.

- يونس برادة، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، www.aljazeera.net

وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة يبدو أن المكانة السياسية الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنًا في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل 19 من دساتير المغرب المتعاقبة والفصول 41 و 42 من الدستور الحالي لسنة 2011. فهو الذي يحدد الاختيارات الإستراتيجية في الميادين التي تهم مصير و مستقبل المغرب، أي ان الملك يحكم وحكمه يستمد من الدستور ومن عقد البيعة الذي يجمعه بالشعب وليس بالأحزاب.

فالمؤسسة الملكية جعلت نفسها فوق المنافسة السياسية مع كونها محور كل العمليات السياسية، فهي تؤكد طابعها القدسي باعتبارها " مؤسسة المؤسسات"، لأن الملك في المغرب يحظى بمكانة متميزة، فهو من جهة أمير المؤمنين يملك السلطة الروحية، ومن جهة ثانية يملك السلطة المدنية، حيث يعتبر الملك سلطانا شريفا ينتسب لآل البيت وحفيدا للنبي صلى الله عليه وسلم، تمنحه هذه المكانة رمزية و قدسية.

فالبرامج الحقيقية للحكم وتوجهات السياسة العامة تصنع بعيدا عن الأحزاب السياسية لأن الأورش الكبرى والبرامج الإستراتيجية تدخل ضمن مخططات المؤسسة الملكية، حيث دشن الملك محمد السادس عهده بعدة قرارات أساسية، مثل القرارات المتخذة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، كقرار تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، وإقرار التعددية الثقافية بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والقرارات المتعلقة بوضعية الصحراء، وقرار إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.<sup>1</sup>

وهذا واقع لا يساعد أن تكون مصداقية للأحزاب السياسية بل بالعكس يفقدها ثقة المواطن العادي الذي يرى في الحزب السياسي مجرد عبئ وليس له تأثير على حياته الاقتصادية والاجتماعية إلى التجديد، تجديد على مستوى البرامج وعلى مستوى الخطاب السياسي وعلى مستوى التواصل مع الناس، حيث نلاحظ في المغرب منذ الاستقلال هيمنة منطق التشرذم ومنطق التفكك والانشقاق على الأحزاب السياسية بدل الاتجاه نحو الانصهار والتكتل<sup>2</sup>.

### ب- في النظام السياسي الجزائري

من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر يمكن القول أن النظام السياسي عزز مكانة وسلطة هذه المؤسسة، وذلك بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة التي وضعت تحت تصرف رئيس الجمهورية، فدستور 1976، رغم تنصيبه على مبدأ فصل السلط إلا أنه حافظ على المكانة البارزة للرئيس مثله مثل دستور 1963، إذ نجد أن رئيس الجمهورية هو قائد الحزب والدولة معا، كما أن وجوده على رأس السلطة التنفيذية مكنه من المحافظة على مركزه السياسي على كل المؤسسات وأبعاد كل محاولة للنيل من مكانته وسلطته الواسعة التي يتمتع بها من خلال الدستور، ومن ثم تجسدت وحدة القيادة والتوجيه في ممارسة السلطة في شخص رئيس

<sup>1</sup> - عبد الله ساعف وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، يوليو 2010، ص 518.

<sup>2</sup> - يونس براءة، مقال سبق ذكره.

الجمهورية الذي يجمع بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية التي شكلت أداة للتدخل في شؤون الحزب والدولة معاً، وبذلك أصبح النظام السياسي الجزائري قائماً على نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، وعدم السماح لأي تشكيلة سياسية النشاط في الحياة السياسية واعتباره الممثل الوحيد لمصلحة الشعب واستخدامه في تهيئة مختلف المنظمات الجماهيرية لمساندة قرارات النظام وسياسته. وقد تميزت تلك الفترة بين إقرار دستور 1989 وهو دستور التعددية السياسية وإلغاء أول انتخابات تنافسية فكانت مؤسسة الرئاسة محور المبادرة في القرار، حيث اختار الشاذلي بن جديد التعايش مع الوضع الجديد إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن القائمين على المؤسسة العسكرية، ومن خلفهم مؤسسة الحكومة ارتأوا وقف المسار الانتخابي بدفع رئيس الدولة إلى تقديم استقالته في يناير 1981، وبعد إلغاء الانتخابات التشريعية، وبعد اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف، تم تعيين السيد علي كافي على رأس المجلس والذي استمر في المنصب إلى حين انتهاء مهمة المجلس، ليتم اختيار الجنرال اليمين زروال وزير الدفاع لتولي منصب رئيس الجمهورية<sup>1</sup>. انعكس العنف السياسي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات سلباً على المسار الديمقراطي، وأعلنت حالة الطوارئ سنة 1992، وأمام هذه الوضعية، أصبح من الصعوبة العودة إلى المسار الديمقراطي، لكون الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد لا تسمح بذلك. وقد أثرت حالة الطوارئ من ناحية على الحريات الفردية والجماعية، فأصبحت المسيرات والتجمعات السياسية التي تعد أشكالاً للتعبير السياسي الحر ممنوعة وتراجع أيضاً نشاط الأحزاب السياسية ودورها من ناحية أخرى، أثرت حالة الطوارئ على المجتمع المدني، على أساس أن وجوده يرتبط بوجود الديمقراطية<sup>2</sup>.

وفي عام 1995 تم انتخاب السيد ليامين زروال كأول رئيس للجمهورية منتخب في ظل التعددية، وفي عهده تم إقرار دستور 1996، ولم تمض سنتان على ذلك حتى عبر الرئيس عن عزمه مغادرة منصب رئيس الدولة بتقديم استقالته وإجراء انتخابات رئاسية سابقة لأوانها، وهو ماتم فعلاً في أبريل 1999، ليخلفه عبد العزيز بوتفليقة على كرسي الرئاسة.

<sup>1</sup> - محمد علي ندور، آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر الإطار المؤسسي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50، 2016، ص94-95

<sup>2</sup> - للمزيد من المعلومات ينظر

- فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره.

- بوطيب بن ناصر، المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد 25، 2013/10/52، <http://democracy.ahram.org.eg>

- رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 2011، الحوار المتمدن، العدد، 1888، بتاريخ 2007/04/17

- مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، <http://www.ingdz.net>

وقد حملت الانتخابات الرئاسية المسبقة عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، في ظل أجواء سياسية مشحونة وبخاصة بعد الشرخ في شرعية الانتخابات الذي تسبب في انسحاب جميع المترشحين المتنافسين مع عبد العزيز بوتفليقة ما حمل البعض إلى وصفه بمرشح السلطة<sup>1</sup>.

فالمؤسسة العسكرية مثلت ولازالت تمثل أساس النظام الجزائري حيث لعب مسؤولوها دورا مركزيا في اختيار النخب التي تقود مؤسسة رئاسة الدولة و المؤسسات الحكومية ، فالجيش هو القوة الفاعلة والوحيدة المنظمة والمهيكله للخريطة السياسية في الجزائر، خاصة وأن السيد عبد العزيز بوتفليقة حكم لأربع ولايات متتالية وهذا كفيل بإبراز موقع مؤسسة رئاسة الدولة كفاعل أساسي في صنع القرار السياسي في الجزائر.

إن إقبال النظام في نهاية الثمانينات على فتح المجال السياسي لم يكن بنية إطلاق دينامية التحول نحو الديمقراطية ، وإنما فعل ذلك تحت ضغط الأحداث المحلية لمواجهة أزمة داخلية متفاقمة نزعت عن النظام كامل شرعيته وجعلت الحزب الذي كان يحكم باسمه مسؤولا عما آلت إليه الأوضاع .

فكان القصد من التخلي عن الأحادية الحزبية وتعويضها بتعددية حزبية تضم العديد من الأحزاب يبقى للنظام ضمنها حزب مهيمن يقوم بوظائف الحزب الواحد سابقا، لضمان استقرار النظام ، وأحزاب أخرى محدودة الوزن للتعبير عن مختلف الحساسيات السياسية في المجتمع دون الطمع في الوصول إلى السلطة، وتزويد النظام بواجهة ديمقراطية تضمن له البقاء وترد له شرعيته المفقودة التي تم تجديدها تجديدا دوريا بواسطة انتخابات تعددية<sup>2</sup>.

## 2- المؤسسة العسكرية

### - في النظام السياسي الجزائري

يلعب الجيش دورا محوريا في صناعة القرار السياسي بالجزائر، باعتباره أحد المؤسسات المهمة في المشهد السياسي للبلاد منذ الاستقلال فخصوصية هذا الجيش تكمن في كونه قد خلق الدولة الجزائرية وليس العكس، أي أن الدولة الجزائرية هي التي أنشأت جيشها. تؤكد هذه الفكرة الباحثة الفرنسية ميري دوتاي عندما تقول بصفة عامة، أراد الجيش في الجزائر أن يكون مالكا للدولة التي صنعها. فهو الشرعية وهو السلطة<sup>3</sup>. وجاءت سيطرة الجيش على الحياة السياسية نتيجة صراع عرفته الجزائر قبل الاستقلال، كان الحسم فيه لصالح الجيش والذي مثلته مؤسسة قيادة الأركان على بعض حساب بعض قوات الولايات

<sup>1</sup> - محمد علي ندور، مقال سبق ذكره، ص 95

<sup>2</sup> - صالح بلحاج، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، 2011، ص 83-84.

<sup>3</sup> - رياض الصيداوي، أي دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي، الحوار المتمدن-العدد: 1966 بتاريخ 2007 / 7 / 4 ،

<http://www.ahewar.org>

الداخلية والحكومة المؤقتة، هذا الصراع تنبأت له قيادات الثورة عام 1956 عندما أقرت في مؤتمر الصومال مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، لتبقى الكلمة الأخيرة لصالح العسكر، ثم تطور الأمر لتصبح الأجهزة الأمنية وعلى رأسها مخابرات الجيش النواة الفعلية لمركز القرار السياسي في الجزائر، ولتتمظهر هذه السيطرة الفعلية بصور مختلفة في علاقاتها بمراكز القرار ومؤسساته الظاهرة المعينة أو المنتخبة، السياسية والإدارية أو الاقتصادية<sup>1</sup>.

فالجيش الجزائري هو الذي فرض ضمن جميع الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد. كذلك، هو الذي فرض كل رؤساء الجزائر المتعاقبين الذين عرفتهم منذ الاستقلال، حيث قام بشطب كل تعدد سياسي ومنعه من النشاط بحجة الأحادية الحزبية، ليبقى الجيش القوة السياسية الأساسية والوحيدة في البلاد، وهكذا مسحت تقاليد عقود من النشاط السياسي التعددي خبرها الجزائريون في ظل الإدارة الفرنسية، وتم تهميش حزب جبهة التحرير الوطني الذي عد الحزب الطلائعي في البلاد خاصة بعد انقلاب 1965 وتحويله إلى امتداد للجيش، بينما تحول الأمن العسكري إلى نظام سياسي حقيقي يشغل ميدانيا كمنظمة لتأطير قطاعات النشاط في البلد، ويراقب الجميع<sup>2</sup>.

حيث أصبحت المؤسسة العسكرية تتدخل في اختصاصات باقي المؤسسات وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة والتدخل في جميع شؤون الدولة، فهي التي قررت عزل الرئيس الشاذلي بن جديد، وفرض حالة الطوارئ وإطلاق العنان للجيش وقوات الأمن لقمع المعارضة، وممارسة سياسة الاستئصال والإقصاء، وتغليب منطق الحوار على العنف<sup>3</sup>.

لقد أبرز هذا الجيش مدى تضامنه الداخلي في مواجهة تهديدات الإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة حيث تميز موقف الجيش الجزائري في مواجهته للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالصلابة والشدة رغم صراعاته الداخلية المتعددة التي اخترقته منذ تأسيسه في أول نوفمبر 1954، وحافظ على وحدته الداخلية وتضامنه العسكري وانضباطه الهرمي رغم تسجيل بعض حالات الفرار منه، خاصة بين سنتي 1992 وسنة 1994. لقد عاش مفارقة صعبة، تكاد تكون مستحيلة لو تعلق الأمر بغيره من الجيوش، وهي كيف يدير صراعاته الداخلية وتناقضات ضباطه دون المساس بوحده المقدسة في مواجهة عدوه المشترك<sup>4</sup>.

ثم قام بعد ذلك بخلق أحزاب موالية له من أجل أن تكون أدواته السياسية، حيث تشهد الساحة الجزائرية في السنوات الأخيرة صراعا بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة التي يقودها حلفاء الرئيس

1 - عبد الناصر جابي ومجموعة من المؤلفين، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2010، بيروت لبنان، ص 82-83.

2 - الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال بالجزائر، سياسات عربية عدد 24، 2017 يناير، مركز الدراسات وتحليل السياسات، ص 38.

3 - محمد علي ندور، آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر، الإطار المؤسسي، مجلة العلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 97.

4 - رياض الصيداوي، أي دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي، مقل سبق ذكره.

بوتفليقة<sup>1</sup>. وقد أخذ الصراع يشتد للبحث عن بديل الرئيس الحالي، حيث قام الرئيس بوتفليقة بحملات من أجل دعم مؤسسة الرئاسة كإحالة بعض رموز الدولة الذين كانوا في القريب يسيطرون على دواليب الحكم على التقاعد، أبرز هذه القرارات إحالة الجنرال "محمد مدين" المعروف بالجنرال توفيق قائد إدارة الأمن والاستعلامات الذي عايش أربعة رؤساء دولة على التقاعد، وهناك من يقول أن هذا الصراع هو أصلاً صراع في المؤسسة العسكرية بين من يدعم الرئيس ومن يدعم جهات أخرى، بالنظر للحالة الصحية للرئيس التي قد تمنعه من اتخاذ قرارات مصيرية بهذا الشكل<sup>2</sup>.

### - في النظام السياسي المغربي.

تُبرز الخصائص الأساسية للجيش المغربي ضعف مركزه السياسي في مجال الشأن العام، ويعود أهم أسباب هذا الضعف بصفة عامة إلى تبعية الجيش المغربي المطلقة للملك، وما يتمتع به هذا الأخير من سلطات على هذا القطاع تسمح له بالتحكم في كل صغيرة وكبيرة تمسُّ هذه المؤسسة. ومن جهة أخرى فإن ظاهرة بُعد الجيش في المغرب عن الشؤون السياسية تم تكريسها عبر القوانين المنظمة لهذه المؤسسة التي جعلت دور الجيش المغربي يقتصر على تنفيذ التعليمات والأوامر في ميدان الدفاع الوطني والمساهمة في بعض عمليات الإنقاذ أو التنمية دون أن يكون له الحق في التدخل فيما تموج به الساحة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي<sup>3</sup>.

يندرج النموذج المغربي فيما يصطلح عليه صامويل فاينر بـ"الأنظمة المدعومة بالعسكر والتي تضم الدول التي يحكمها رئيس دولة ومهيمن على السلطات التنفيذية، ويمثل الجيش ضامناً لحكمه ضد التهديدات الداخلية والخارجية. ويظهر ولاء الجيش في المغرب للملك أولاً من الاسم الذي يحمله، فهو لا يحمل اسم القوات المسلحة المغربية أو الجيش الوطني المغربي، بل يُعرف رسمياً باسم القوات المسلحة الملكية كما يظهر من خلال طبيعة أهداف القوات المسلحة الملكية والتي حددها الملك الحسن الثاني عندما كان ولياً للعهد، حيث أعلن في الذكرى الثالثة لتأسيس القوات المسلحة الملكية أن هذه القوات هي جيش الشعب الذي ليس له إلا هدف واحد خدمة جلالته وخدمة الشعب المغربي.

ويُضاف إلى ما سبق أن الملك الراحل الحسن الثاني هو الذي كُلف -عندما كان ولياً للعهد- مباشرة بعد الاستقلال بتنظيم القوات المسلحة الملكية حيث كان بمثابة المخطط والمدير والخبير الذي أشرف على تنظيم هذا الجيش الذي أسسه الملك سنة 1956<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - للمزيد من المعلومات ينظر

كمال القصير، الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار بالجزائر، مركز الجزيرة للدراسات، 15 سبتمبر 2015.

<sup>2</sup> - محمد الخلوقي، الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية، مركز برق للأبحاث ودراسة السياسات، <http://barq-rs.com>.

<sup>3</sup> - سعيد الصديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2015، ص 7

<sup>4</sup> - سعيد الصديقي، مقال سبق ذكره، ص 8

لكن التحول البارز في بنية المؤسسة العسكرية ارتبط بمحاولة الانقلاب ضد الملك الراحل، في صيف سنة 1972، وهو تحول نتجت عنه تداعيات كبيرة على مؤسسة الجيش، أبرزها إلغاء وزارة الدفاع بموجب الظهير الشريف الصادر سنة 1972، وتكريس الانضباط العام في حظيرة القوات المسلحة، لتجنب الدولة نفوذ المؤسسة العسكرية، كما هو واقع في كثير من البلدان اليوم.

لقد ساهمت المؤسسة العسكرية في حماية الأمن والنظام العام، و في حالات الطوارئ أو وضعيات أمنية استثنائية، ويقوم بتأمين المؤسسات وحمايتها. كما يشارك في حفظ الأمن الداخلي، في حال وجود أخطار داهمة وحماية الأمن الداخلي ضد التهديدات الإرهابية<sup>1</sup>.

### دور الأحزاب السياسية في صناعة القرار السياسي

#### في النظام السياسي المغربي

تمتد جذور التعددية الحزبية في المغرب إلى عهد الحماية، حيث أثمر النضال ضد الاستعمار الفرنسي حركة وطنية موحدة في البداية قبل أن تتباين المواقف بين زعاماتها فيما بعد وجعلت المؤسسة الملكية بعد الاستقلال من التعددية الحزبية مبدأ دستوريا ثابتا، حيث ينص البند الثاني من الفصل الثالث من دساتير التي سبقت دستور 2011 على أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع، كما يشدد البند الثالث من الفصل التاسع من الدستور على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية حسب اختيارهم. وينص الفصل 7 من دستور 2011 على أن الأحزاب السياسية تعمل على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

حيث أن المعيار الوحيد لمشاركة الأحزاب في صناعة القرار السياسي يكمن في العمليات الانتخابية والوصول إلى المؤسسات الدستورية ألا وهي الحكومة والبرلمان، وما يؤكد هذا الطرح أن الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها التاريخ السياسي المغربي قد ساهمت فعلا في ترسيخ إطار تعبر من خلاله التنظيمات الحزبية عن رؤيتها للحياة السياسية مما تطلب تجديدا مستمرا للحقل الحزبي، لكن استمرار مراقبة المؤسسة الملكية للأداء الحزبي قلص من البعد التنافسي بين الأحزاب المغربية ولم يتح لها الفرصة للدخول في غمار

للمزيد من المعلومات ينظر

جون واتربوري، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، مؤسسة الغني، الطبعة الثالثة 2013، ص 381 إلى 385.

<sup>1</sup> - وللمزيد من المعلومات في هذا الشأن ينظر:

-إحسان حافظي، الجيش، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، البنية والسلوك، سياسات عربية، مارس 2017

الوصول إلى السلطة ورغم انطلاق النظام المغربي نحو نظام أكثر لبرالية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي دفعت إلى القول بوجود ديناميكية على الصعيد الحزبي وتجديد على مستوى الفكر الحزبي، فإن الحزبية المغربية ظلت بين معضلتين بالنسبة للأحزاب القبول بالاستمرار في التعاون والاندماج التي قد تسبب إضعاف دورها ورصيدها لدى القاعدة الشعبية التي تساندها، وبالنسبة للملكية ضمان مشاركة الهياكل الحزبية لإضفاء الشرعية على الانتخابات إن لم يكن ذلك بغرض تكريس هيمنتها فهو ضمان استقرارها وبقائها<sup>1</sup>.

فالمغرب شهد عدة انتخابات تشريعية منذ الاستقلال تكون من خلالها 16 حكومة و10 برلمانات بين عامي 1963 و2016، حيث عرفت الأحزاب السياسية تنافسا من أجل الوصول إلى المؤسسة التشريعية التي تطورت بشكل ملموس خلال هذه الفترة، فباستثناء الفترة الوجيزة التي حلت فيها الملكية البرلمان ظل البرلمان موجودا باستمرار، ومن دستور إلى آخر، تعززت سلطات البرلمان بأسلوب تنظيمي، فالبرلمانات الأولى ما عدا برلمان 1963، كانت تعتبر شكلية، اقتصر دورها على الاستشارة وإصدار القرارات المتخذة خارجها، لكن التجارب الأحدث في أواخر تسعينيات القرن العشرين، وتلك التي قامت في ظل حكم الملك محمد السادس تظهر أن البرلمان ينزع إلى تأدية دور فعال على نحو متنامي في مجال التشريع ومراقبة الحكومة وقد تعززت صلاحيات البرلمان بالإصلاح الدستوري عام 1996 الذي أنشأ نظام المجلسين التشريعيين للحلول محل البرلمان أحادي المجلسين<sup>2</sup>.

وقامت الهيئة التشريعية الحالية في المغرب بموجب دستور 2011 الذي يمنح البرلمان مزيدا من الصلاحيات خصوصا مجلس النواب، إذ وسع نطاق سن القوانين واعترف بمكانة المعارضة، وخولته عدة صلاحيات في مجال الرقابة على العمل الحكومي ومنحت المعارضة وضعية متميزة وحقوقا متعددة بغية النهوض بالعمل البرلماني والرفع من جودة القوانين والسياسات العمومية التي يتولى تشريعها، ولم تعد مسؤوليته تنحصر فقط في مناقشة السياسات العمومية بل أضحت مسؤولية تقييم هذه السياسات من اختصاص البرلمان<sup>3</sup>.

لكن رغم هذا التطور لازال البرلمان المغربي يعاني مجموعة من العوائق تجعل مساهمته في صناعة السياسة العامة محدودا، حيث تتأسس الهندسة الدستورية المغربية على البرلمانية المعقلنة، التي تؤدي إلى تعميق الهوة بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية وترجيحها لصالح هذه الأخيرة، وبالرغم من صدور

<sup>1</sup> Jean-Claude Santucci, Le multipartisme marocain entre les contraintes d'un « pluralisme contrôlé » et les dilemmes d'un « pluripartisme autoritaire », in les partis politiques dans les pays arabes, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, N°111-112- Mars 2006, pp.63-117

<sup>2</sup> محمد مدني وآخرون، دراسة نقدية للدستور المغربي لسنة 2011، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2012، ص27 <http://www.constitutionnet.org>

<sup>3</sup> - الفصل 70 من دستور 2011،

الوثيقة الدستورية الجديدة التي منحت تصورا أكثر انفتاحا اتجاه البرلمان إلا أن من الصعوبة تجاوز محددات اتخاذ القرار السياسي بالمغرب في ظل بني كلاسيكية لممارسة تعتمد على التوافقات و المساومات في ظل ديمقراطية متعثرة ومتردة إلى حد أننا لا زلنا نتحدث عن ما يسمى بالانتقال الديمقراطي<sup>1</sup>.

فمن مكامن ضعف البرلمان المغربي صعوبة تكوين أغلبية وازنة و منسجمة قادرة على توجيه وتبع و تقييم العمل الحكومي، فإذا استثنينا التجربة البرلمانية الأولى 1963-1965 حيث تقاربت التوازنات داخل المؤسسة التشريعية، فإن التجارب اللاحقة كرسست أغلبية محدودة بسبب نمط الاقتراع والتقطيع الجغرافي الذي لا يسمح بوجود أغلبية قادرة على تكوين جبهة موحدة و مترابطة تملك إمكانية الفعل و الأداء في التبع و تقييم العمل الحكومي، كما تأثرت أيضا بطبيعة الأحزاب المسؤولة دستوريا عن تأطير المواطنين و انتقاء ما يسمى النخبة البرلمانية، و بالرغم من الجديد الذي أتى به الدستور الجديد منها المنع من ظاهرة الترحال السياسي بعد الانتخابات، فقد أبانت الحصيلة من الحياة الحزبية وجود أعطاب حالت دون قيام الأحزاب المغربية بالأدوار و الوظائف المنوطة بها فقد ساهمت ظاهرة الانشقاقات في صعوبة بناء الديمقراطية داخلها و في ما بينها على تعميق نزاعات الانشقاق و عزوف المواطنين على الانتماء إليها<sup>2</sup>.

وبالنسبة للحكومات المغربية وإن ظلت لمدة طويلة تابعة تبعية مطلقة للمؤسسة الملكية فإنها هي أيضا عرفت تطورا ملموسا منذ الاستقلال إلى الآن، فلم تعد الحكومة هي حكومة جلالة الملك<sup>3</sup>، بل أصبحت الحكومة في المغرب بعد التعديل الدستوري لسنة 2011 هي حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، حيث تمت تقوية مركز الوزير الأول وأصبح يعين من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، ويتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي<sup>4</sup>.

وتمارس الحكومة في المغرب سلطات تنفيذية وأخرى تنظيمية، وتضمن تنفيذ القوانين، واداء الوظائف الإدارية، ويعين رئيس الحكومة الموظفين في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي المناصب العليا في المؤسسات والمقاولات العمومية، لكن الملك يحتفظ بتعيين كبار الموظفين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة.

ويحق لرئيس الحكومة أن يحل مجلس النواب بمرسوم يقتضي من المجلس الوزاري دراسته، وهذا الامتياز يعطي للسلطة التنفيذية نفوذا أكبر على السلطة التشريعية، ويدعو رئيس الحكومة المجلس للانعقاد برئاسته، ويتداول المجلس في بعض القضايا مثل السياسة العامة للدولة، والسياسات العمومية وتعهد

<sup>1</sup> - طه لحمداني، البرلمان المغربي و تقييم السياسات العمومية، أنفاس حقوقية، مجلة مغربية للتنمية الثقافية الحقوقية و القانونية العدد الرابع، ص 10-11

<sup>2</sup> - ينظر العوامل الخاصة بضعف الأحزاب السياسية في المحور الثاني من هذا البحث.

<sup>3</sup> - للمزيد من المعلومات ينظر

فدوى مرابط، موقع الحكومة في دساتير دول المغرب العربي، مجلة دفاتر سياسية، يونيو، يوليو 2008، عدد 101

<sup>4</sup> - حيث فاز السيد عبد الإله بنكيران برئاسة الحكومة بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2016.

للحكومة بتحمل مسؤوليتها أمام مجلس النواب، والقضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام، كما يتداول أيضا في بعض النصوص مثل مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، ومراسيم القوانين والمراسيم التنظيمية، والمعاهدات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري برئاسة الملك، ويطلع رئيس الحكومة الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة<sup>1</sup>.

وقد ربط الدستور الجديد لسنة 2011 المسؤولية بالمحاسبة<sup>2</sup>، حيث لم يعد تقتصر دور الحكومة على تنفيذ السياسة العامة التي تحددها المؤسسة الملكية، وإنما أصبح أعضاء الحكومة يحاسبون على عدم تنفيذ هذه المشاريع من طرف الملك وخير مثال على ذلك قرار العاهل المغربي الملك محمد السادس في 2017/10/24، اتخاذ إجراءات عقابية بحق مسؤولين حكوميين بسبب التقصير في أداء واجباتهم، تضمنت عزل بعض الوزراء والمسؤولين الكبار وحرمان آخرين من المناصب مستقبلا وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 47 من الدستور بعد استشارة رئيس الحكومة.

### في النظام السياسي الجزائري

وفي الجزائر إذا كانت مشاركة الأحزاب محدودة في تولي رئاسة الجمهورية وتقتصر على الترشح لهذا المنصب دون الفوز به أو على مساعدة المرشح الحر، فإنها على عكس ذلك فإنها تشارك في الحكومة، سواء من خلال تولي زعيم الحزب لرئاسة الحكومة أو من خلال تولي الحزب لحقائب وزارية.

ولكن هيمنة رئيس الجمهورية الواسعة على مختلف المؤسسات وتدخله في كل المجالات قلص من صلاحيات رئيس الحكومة وحصر صلاحياته فقط في الأمور التقنية والاقتصادية والاجتماعية وليس السياسية<sup>3</sup>. خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي أصبح بموجبه رئيس الحكومة وزيرا أولا مساعدا لرئيس الجمهورية حيث جرى العرف السياسي في الأنظمة الديمقراطية ان يعين الوزير الأول من حزب الأغلبية البرلمانية، ولكن في الجزائر يعين الوزير الأول دون تحديد انتمائه إلى الأغلبية فهو يخضع للسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية.

وبالنسبة للبرلمان فإنه يؤثر في السياسة العامة من خلال الاختصاص التشريعي والرقابي، حيث يساهم في صناعة القرار السياسي من خلال مايلي:

- مهمة تشريع القوانين العادية والعضوية.

<sup>1</sup> - محمد مدني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> - الفصل 1 من دستور 2011.

<sup>3</sup> - للمزيد من المعلومات ينظر

ياسين ربوح، الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)، رسالة لنيل دبلوم الماجستير، رسم سياسات عامة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009.

- مراقبة البرلمان لعمل الحكومة.
- مناقشة كل مشروع أو اقتراح قانون من طرف المجلس الشعبي الوطني ثم مجلس الأمة قبل المصادقة عليه.
- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بطلب من رئيس إحدى الغرفتين
- يمارس أعضاء البرلمان حق استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة
- يمكن لأعضاء البرلمان حق استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة.
- يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي أي عضو في الحكومة.
- يمكن لنواب المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشة بيان السياسة العامة التصويت على ملتصق الرقابة ضد الحكومة شريطة تصويت أغلبية ثلثي النواب<sup>1</sup>.

وبصفة عامة كرس المشرع الدستوري الجزائري ضعف البرلمان بوضع آليات العقلنة البرلمانية، فقد أعطى للحكومة حق تقديم مشاريع القوانين، وأعطى للبرلمان حق التقدم بمقترحات قوانين وضع أمامه عدة حواجز في مساره مما يجعلها صعبة إن لم نقل مستحيلة، كما أسندت صلاحيات التشريع بأوامر لرئيس الجمهورية مما ساهم بشكل كبير في هذا الضعف<sup>2</sup>.

أضف إلى ذلك ضعف البرلمان الجزائري في المجال الرقابي، حيث تعتبر آليات الرقابة البرلمانية ضعيفة بسبب الآليات التي وضعها المؤسس الدستوري وكذا العوائق التي وضعت في القانون الأساسي المنظم لغرفتي البرلمان، باستثناء آلية الأسئلة الشفوية والكتابية، مقابل عدم تفعيل مهام اللجان التحقيق والاستجواب.

#### المحور الثاني: العوائق التي تواجه الأحزاب السياسية المغربية في كل من المغرب والجزائر.

هناك عدة أسباب جعلت الأحزاب السياسية في كل من المغرب والجزائر لا تستطيع المساهمة في مجال صناعة القرار السياسي، فهي تعاني من عدم الوضوح السياسي والإيديولوجي، ومن الهشاشة لتعدد منابها ومكوناتها، ومن غياب التنظيم الديموقراطي داخلها، ويمكن حصر هذه الأسباب في ضعف البرامج الحزبية (1)، مما أدى إلى ضعف التأطير والمشاركة السياسية.

<sup>1</sup> - مصطفى بلعور، طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، دفا تر السياسة والقانون، جامعة القاصدي مبراح، ورقلة، الجزائر العدد05، جوان 2011، ص 186-187

<sup>2</sup> - عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان بعد التعديل الدستوري لسنة 1996، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 32

## 1- ضعف البرامج الحزبية

يفترض التحول الديمقراطي أن تكون الحياة السياسية تتميز بالتعددية السياسية التنافسية، حيث يتم التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية من خلال المشاركة السياسية الواسعة في رسم السياسات العامة للحكومة مع الرقابة القبلية والبعديّة على الطرق التي يصرف بها المال العام من قبل السلطة التشريعية، وبالرجوع إلى الأحزاب السياسية في هذه الدول نجد أنها لم تنشأ كما نشأت الأحزاب السياسية في الغرب كاستجابة للواقع الاجتماعي والسياسي في تلك المجتمعات إذ ارتبطت بنمو الديمقراطية والحياة البرلمانية، بل اختلفت في ظروف نشأتها عن الحالة الغربية، فالتجارب الحزبية في هذه الدول كانت محكومة بردّ الفعل أكثر منه بالفعل. لأن العامل التاريخي كان هو العامل الأهم في قيام معظم الأحزاب، فأغلب الأشخاص المنتمون إلى الأحزاب لا تجذبهم البرامج الحزبية، وإنما الولاء لشخص لديه تأثير معين، وبخلاف ذلك نجد الحالة الغربية تعبر فيها الأحزاب عن روح التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين أحزاب حاكمة وأخرى تلعب دور المعارضة ومثل هذا التصور للعمل الحزبي قد افترض بداية الانطلاق من فكرة القبول بوجود الآخر وهي فكرة غير متجذرة في الممارسة السياسية في دول المغرب العربي، ويرى بعض الباحثين أنّ ارتباط النشأة الحزبية في هذه الدول بفترة الخضوع للاستعمار جعل هذا الأخير ينجح في استثمار هذه الخاصية لضرب القوى الوطنية بعضها ببعض ونشر الشكوك والافتراءات بينها عن طريق تصنيف الأحزاب القائمة إلى معتدلة وأخرى متطرفة حسب قربها منه.

إن الأحزاب السياسية في كل من المغرب والجزائر لم تنجح حتى الآن في التعبير عن الهموم اليومية للمواطن، وما زالت بعيدة عن المطالب الوطنية لشعوبها، فوسائل الاتصال مع الشارع ضعيفة بالرغم من أن لها الحرية في التعبير عن برامجها وأفكارها في جميع وسائل الإعلام، ومن خلال الصحف الحزبية.

حيث ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في المغرب والجزائر واستمرارها بشخص مؤسسها، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه شخصنة الأحزاب وينجم ذلك عادةً عن غياب الديمقراطية داخلها فلا توجد انتخابات داخلية لتجديد القيادة والتداول السلمي للسلط، كما أن برامجها متشابهة ولا تظهر إلا أثناء الحملة الانتخابية حيث لا يتم الاهتمام بالبرامج بقدر ما هناك اهتمام بالأشخاص فأغلبية الأحزاب لم تعطي للبرنامج الانتخابي قيمته الحقيقية.

فمثلا في الجزائر إن البرامج الحزبية غير واضحة، وذلك لعدة أسباب منها افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي. فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة

ومثيرة حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها، وبدلاً من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية، لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية<sup>1</sup>.

كما تعرف الأحزاب السياسية في المغرب والجزائر ظاهرة الانشقاقات الحزبية، ويعود ذلك إلى أسباب سياسية وشخصية وطائفية، وتُعدُّ الحالة المغربية بالغة الدلالة على تداخل العديد من العوامل المُسببة لظاهرة الانشقاقات الحزبية حيث انشَقَّ حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عن حزب الاستقلال، وعن هذا الأخير انشقت حركة 23 مارس التي لم تسلم أيضاً من الانقسام، ثم عاد بعض المنشقين إلى الاتحاد الوطني من جديد. ومن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية انشَقَّ الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. وفي عام 1957، تأسَّس حزب الحركة الشعبية الذي انشَقَّ عن حزب الحركة الشعبية الديمقراطية والدستورية في عام 1967، كما استفحلت في العقود الأخيرة الاختلالات الداخلية للأحزاب السياسية، مما أسفر عن تصدعات داخلها حيث افضت في غالب الأحيان إلى فض هذه النزاعات بالانشقاق وتأسيس أحزاب جديدة عوض معالجتها بالطرق الديمقراطية، حيث أن هناك مجموعة من الأحزاب اختارت أن تؤسس أحزاب خاصة بها كحزب الإصلاح والتنمية المنشق زعيمه عبد الرحمان الكوهن عن التجمع الوطني للحرار، والمؤتمر الوطني الاتحادي الذي أسسه المنشقون عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كما ظهرت مجموعة من الأحزاب إما بمبادرة أفراد من المجتمع المدني أو السياسي وأحيانا بمبادرة فرد واحد، مثل حزب قوات المواطنة بزعامة عبد الرحيم الحجوجي الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب، ورابطة الحريات بزعامة علي بلحاج رئيس جمعية مغرب 2020<sup>2</sup>.

وفي الجزائر، أصبحت الانشقاقات داخل الأحزاب ظاهرة حقيقية لم يسلم منها أي حزب، وتزداد حدة هذه الانشقاقات والانقسامات مع اقتراب كل موعد انتخابي. أو أثناء انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حماس في سنة 2008، والنهضة والإصلاح وجهة التحرير الوطني في 2003. حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار صحيحي والآخر موال للقيادة الحزبية الحالية. والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل الأحزاب

<sup>1</sup> - للمزيد من المعلومات في هذا الصدد ينظر

الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في المغرب والجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2016.

<sup>2</sup> - لمزيد من المعلومات ينظر سعيد خمري، تأملات حول مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية، أي إطار قانوني للأحزاب السياسية بالمغرب؟ منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2005.

السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح.

إن السبب الرئيسي لهذه الانشقاقات يرجع بالأساس إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناب على السلطة أو عدم العمل بها. والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى، حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهض على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها. والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأنوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي<sup>1</sup>.

## 2- ضعف التأطير والمشاركة السياسية

تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة.

وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع وهي مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة سياسية فهي حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، وإنه لمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا العامة التي تهمه، وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، و يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة والكفاءة على قيادة الجماهير والتعبير عن آرائهم وطموحاتهم في المجالس النيابية. كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، حيث إنه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع. المشاركة إذاً هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة.

وعادة ما تظهر المشاركة السياسية في أشكال ومستويات متنوعة، يحتل المستوى الأعلى فيها من يمارسون النشاط السياسي من خلال الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية، ويحرصون على حضور الندوات والمؤتمرات السياسية، والمشاركة في الحملات الانتخابية، ويشمل المستوى الثاني أولئك المهتمين بالنشاط السياسي، ممن يصوتون في الانتخابات ويتابعون ما يحدث بالساحة السياسية بشكل عام، ويعتبر التصويت هو أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وشبه الديمقراطية، وتعتبر الأحزاب السياسية من الهيئات التي تحمل على عاتقها تأطير المواطنين سياسياً، وإشراكهم في تحمل مسؤولية التسيير وذلك بتكوينهم سياسياً، وتعريفهم بالقضايا الوطنية، وإشراكهم في القرار السياسي،

<sup>1</sup> - عبد القادر عبد العالي، مقال سابق.

وإعدادهم للمشاركة في الاستحقاقات، بواسطة الندوات والبيانات والإعلام....وهي بذلك تهيئ منخرطها للدفاع عن مشروعها السياسي في مختلف مجالات التمثيل كالهيئات المنتخبة والمجالس الجماعية والتشريعية. وتؤهل مناضليها للتعريف بثوابت الحزب، بهدف كسب العديد من المنخرطين.

فالمشاركة في العمل السياسي، تعني الانخراط الجماهيري في الأحزاب السياسية وفي النقابات والمنظمات حيث أنه من وظائف الأحزاب السياسية وظيفة التأطير، سياسيا وتربويا، فكل مشاركة في العمل السياسي ترتبط بمدى قدرة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، على تأمين الديمقراطية وصيانة سلامتها داخل فضائها وهيكلها، وبمدى قدرتها على جعل الديمقراطية، قاسما مشتركا بين قواعد التنظيمات في العمل السياسي، حيث تترجم الديمقراطية كفعل وممارسة، على أرض الواقع، بجلاء ووضوح<sup>1</sup>.

كما تعرف الأحزاب السياسية في هذه الدول عزوفا كبيرا من طرف الجماهير لانضمام إليها خاصة لدى الشباب وتردد وإحجام شريحة واسعة من المجتمع عن المشاركة في العمل السياسي الحزبي، وذلك لأسباب متعددة أهمها:

- عدم قدرة الأحزاب السياسية على تلبية آمال وطموحات المواطنين وترجمتها الى برامج عملية ، واقتصار هذه الأحزاب على النخب السياسية وفشلها في الوصول الى الجماهير وإقناعها ببرامجها وأهدافها فهي لا تجيد فن وآليات التواصل معها لأنها أحزاب موسمية، بمعنى أنها تظهر فقط أيام الحملات الانتخابية أو المناسبات المعينة ثم تختفي بعد ذلك ، فالانتخابات تجري ليس على أسس البرامج الحزبية، وإنما استناداً إلى قضايا وتوازنات أخرى لا علاقة لها بالبرامج الانتخابية. ويمكن إرجاع ذلك إلى عجز الأحزاب في هذه الدول على خلق ثقافة سياسية مدنية ووعي سياسي، ما يعني أنّ الأحزاب السياسية لم تنضج بعد الأمر الذي يفتح المجال للتشكلات والانتماءات الأخرى مثل العائلة والطائفية.

- معظم الأحزاب السياسية في المغرب والجزائر لا تملك قواعد شعبية تمتد إلى كل أنحاء البلد، فهي تكتفي بوجود مكاتب لها في العواصم والمدن الكبرى وهذا يبين مدى الانقطاع بين الأحزاب وقواعدها الشعبية، لأنها ليست أحزاب توحيد وصهر ودمج، فمعظمها يوجه كل عنايته للمثقفين أو فئة منهم ، كما أن أغلبها لا تلتزم بمبادئها وقراراتها، ولذلك نجد في الغالب هوة سحيقة بين المبادئ البرّاقة التي تعلنها وبين التصرفات السياسية التي تصدر عنها، فهذه الأحزاب تكتفي فقط برفع شعارات وتدوين مبادئ عامة وحشو بياناتها بأحدث الأفكار والنظريات المستوردة<sup>2</sup>.

- أضف إلى ذلك الواقع التنظيمي داخل الأحزاب السياسية الذي انعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحة وانتخابية، من خلال

<sup>1</sup> - محمد اديب السلاوي، المشاركة السياسية في انتخابات 27 سبتمبر، جريدة الشرق الاوسط، 4 سبتمبر 2002 العدد 8701 //www.aawsat.co/

<sup>2</sup> - ألب ولد معلوم، اقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي ( سماتها العامة وأهم أزماتها الراهنة، //www.alakhbar.info

ممارسات القبلية والجهوية والزيائية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن الكبرى الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية، وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني.

- ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع خاصة الشباب جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في محاولة الوصول إلى السلطة فاقترعت وظيفتها على الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة.

- معظم الأحزاب السياسية في هذه البلدان أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصدقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي (الجزائر مثلا) في منطقة القبائل، بل إن هذا العنف والسخط أتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب اليساري والأفاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها، وحرارك الريف في المغرب الذي يدين الأحزاب السياسية<sup>1</sup>.

- ظاهرة الترحال السياسي، بمعنى الانتقال من حزب إلى آخر، أو من فريق إلى آخر، أو من تحالف إلى آخر (معارضة حكومة)، ليست بالظاهرة الجديدة في كل من المغرب والجزائر، فقد لازمت ورافقت هذه الممارسة الحياة السياسية منذ أول انتخابات تشريعية عرفها المغرب سنة 1963، وامتدت واستمرت عبر مختلف المحطات الانتخابية التي عرفها المغرب سواء تعلق الأمر بالانتخابات التشريعية أو الجماعية، أو المهنية... وهذه الظاهرة أيضا لا تخص المغرب لوحده، بقدر ما هي ظاهرة يمكن أن نقول عالمية ولكن حدتها وتكرارها تختلف من دولة لأخرى<sup>2</sup>. وهذه الظاهرة، تؤثر على السير العادي للمؤسسات التمثيلية حيث يكون عدد أعضاء كل من الأغلبية والمعارضة غير قار وغير ثابت، مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات، وقد عانت الطبقة السياسية ومعها بعض الأحزاب السياسية من ظاهرة الترحال السياسي ومن كائنات انتخابية متخصصة وذات مهنية عالية في هذا المجال، والتي أفسدت في أحيان كثيرة، بل ساهمت إلى حد كبير في تمييع الحياة السياسية وتلطيخ المشهد الحزبي، لهتدي جزء كبير من الطبقة السياسية إلى الحد من ظاهرة الترحال

<sup>1</sup> - للمزيد من المعلومات ينظر

محمد باسك منار، المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي، أوراق أبحاث مؤسسة قرطبة بجنيف، أكتوبر 2015.

<sup>2</sup> - أحمد مفيد، الترحال السياسي قراءة سوسيوقانونية، جريدة الاتحاد الاشتراكي يوم 05 - 05 - 2010.

السياسي وعقلنة المشهد الحزبي، وإعطاء عمق ومدلول للانتماء الحزبي وللديمقراطية التمثيلية، في ظل سياقات سياسية جديدة أفرزتها مرحلة ما بعد الربيع العربي<sup>1</sup>.

– تردي الخطاب السياسي الذي ينفر المواطن من العملية الانتخابية برمتها وهنا تحيل على الاتهامات التي يتبادلها السياسيون سواء في الحملات الانتخابية وحتى في قبة البرلمان، فخطابها ليس خطابا سياسيا جادا ينبني على التنافس من خلال البرامج والوعود الصادقة ، وهنا نعود إلى دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حيث أن 68% من المغاربة لا يثقون بالأحزاب السياسية و 57% لا يثقون بالبرلمان.

---

<sup>1</sup> - للمزيد من المعلومات ينظر:

الأمين سويقات، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.



## الدولة – دراسة نظرية\_

بلعوجة حسينة : طالبة دكتوراه جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان / الجزائر.  
اسماعيل توزالة: طالب باحث، جامعة ابوبكر بلقايد – تلمسان / الجزائر.

### الملخص:

لقد ظلت البشرية تعيش عصرا طويلا على شكل تجمعات إنسانية تفتقر إلى سلطة مركزية تنظم شؤونها العامة، و مع تطور العمليات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ظهرت مثل هذه السلطة لتقوم بإدارتها ألا وهي الدولة. حيث تعتبر من المواضيع التي لا تزال تلقى اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والقادة السياسيين، و شغلت بصفة عامة و أصل نشأتها و تكوينها بصفة خاصة حيزا كبيرا من الفكر الإنساني قديما وحديثا، لأنه يعد من الأمور العسيرة حيث اختلف علماء القانون والاجتماع والتاريخ والسياسة والفلسفة وغيرهم حول ذلك، وترتب عن هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وضعت لتفسير هذه النشأة، ذلك أن الدولة ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة و هي تتفاعل في تطورها مع الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

و نرمي من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على موضوع الدولة من الناحية النظرية بالتطرق إلى مفهومها و خصائصها و كيفية تطورها و نشأتها عبر مختلف النظريات التي جاءت في هذا الصدد مع ابراز دورها في مختلف جوانب الحياة.

الكلمات المفتاحية: الدولة – خصائص - نظريات-

## المقدمة

احتلت الدولة مكانة هامة في الفكر الإنساني قديما وحديثا، مما يعني حضورها القوي في الحياة الإنسانية الذي تجسده جملة من المفارقات، فهي تبدو كما لو كانت تعبيراً عن حاجة طبيعية في الإنسان، وتبدو من جهة أخرى كياناً مصطنعاً، ومجرد وسيلة لغاية أعلى منها. كما تبدو الدولة أعظم إبداع إنساني تتجلى من خلاله القدرة على التنظيم العقلاني والقصدي والإرادي لحياة الإنسانية لتصبح عنواناً للحرية، وهي من جهة أخرى مقبولة إذ تقضي على جميع مظاهر الحياة الإنسانية الفردية تحول الفرد إلى آلة أو عبد يتصرف بمقتضى قوانين لا دخل له فيها.

كما تظهر الدولة أحيانا أمراً واضحاً ومعطى مباشراً نقبلها إلى حد البدهية، وتظهر أحيانا أخرى ملتبسة، غامضة، معقدة، متداخلة حتى أن تعريفها يبدو مهمة شبه مستحيلة. ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

ما معنى الدولة؟ وما أصل نشأتها؟ وما هي العوامل التي أدت إلى ذلك؟

### 1- ماهية الدولة

لقد ظلت البشرية تعيش عصراً طويلاً على شكل تجمعات إنسانية تفتقر إلى سلطة مركزية تنظم شؤونها العامة، ومع تطور العمليات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ظهرت مثل هذه السلطة لتقوم بإدارتها و" إن أول أشكال الدول ظهرت في وادي الرافدين و وادي النيل و اليونان"<sup>1</sup>، وبالرغم من أنه كانت بعض الاهتمامات بموضوع الدولة في الحضارات القديمة إلا أن ذلك الاهتمام لم يحدد و يوضح مفهومها كما هو اليوم.

### 1-1- مفهوم الدولة:

#### 1-1-1 تعريف الدولة:

لقد تعددت تعاريف الدولة نظراً للاهتمامات التي يولمها علماء العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم لموضوع الدولة، حيث اختلفت تبعاً لتلك الاهتمامات، فقد عرفها السويدي "بلنثي" في كتابه النظرية العامة للدولة بأنها "جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكم و أخرى محكومة"<sup>2</sup>. كما عرفها غارنر: "الدولة كمفهوم في علم السياسة و القانون العام، هي مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً، و يشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض و يكونون مستقلين تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية و لهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة"<sup>3</sup>. أما في نظر ماكس فيبر تعد الدولة تنظيمًا عقلياً، يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها، كما

<sup>1</sup> بيير رونوقان، تاريخ العلاقات الدولية، القرن التاسع عشر (1810-1914)، الجزء الأول، ترجمة جلال يحيى، القاهرة، دار المعارف، 1978، ص 21.

<sup>2</sup> محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولية و الحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص 25.

<sup>3</sup> مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من ابريل، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 113

يعرفها بانها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب قيادته الادارية بالنجاح، و في تطبيقها للأنظمة، باحتكار الاكراه أو القهر البدني المشروع ذو الصفة الشرعية"<sup>1</sup>

و قد عرفها الدكتور عبد الحميد متولي في كتابه الأنظمة السياسية و القانون الدستوري بأنها ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أمة تقطن أرضا معينة و الذي بيده السلطة العامة أو كما يسمونها السيادة<sup>2</sup>

و يعرفها الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسن في 1918 بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضا معينة<sup>3</sup>.

و من خلال هذه التعاريف المختلفة نستخلص تعريفا شاملا للدولة على أنها مجموعة من الأفراد تقيم على وجه الاستقرار في إقليم معين، و تخضع لسلطة منظمة تسمى الحكومة تتولى المحافظة على كيان هؤلاء الأفراد و تدير شؤونهم و مصالحهم العامة.

### 1-1-2- عناصر الدولة ( أركانها):

رغم اختلاف التعاريف لمفهوم الدولة إلا أن هنالك إجماع فيها على أركان تقوم عليها، و هي وجود مجموعة من الأشخاص ( شعب)، ثم الرقعة التي يقطن عليها أولئك الأشخاص ( الإقليم)، و الأخير يتمثل في السلطة أو الهيئة التي تدير و تنظم شؤون الشعب على مستوى ذلك الإقليم، و تسعى الحكومة من خلال تمتعها بالسيادة عليه ممارسة سلطتها و نفوذها على من يقيم عليه.

### أولا: الشعب ( مجموعة من الأفراد):

يعتبر العنصر الأول الذي يجب أن يتوافر في الدولة هو عنصر الشعب<sup>4</sup>، و يضم أفراد الدولة التي ينتمون إليها و يحملون جنسيتها سواء يقيمون على أراضيها أو لا يقيمون عليها، و لكي يستطيع هؤلاء الأفراد التعايش عادة ما تجمع بينهم صفات عامة مشتركة يحققون من خلالها درجة معينة من الانسجام و هذا يوفر الرغبة عندهم في ذلك، و تلك الرغبة تأتي من عدة عوامل متفرقة كالتجاور، التشابه في العادات و التقاليد، الاشتراك في الطموحات، وحدة الأصل، الدين، اللغة...إلخ، و هذا لا يعني بتاتا توافر كل هذه العوامل معا، مثلا: ليس حتميا أن ينتمي كل شعب الدولة إلى نفس الجنس فدول كثيرة في العالم تتميز بتعدد أجناس شعوبها، فمن الطبيعي أن يكون انتماؤهم إلى ثقافة واحدة و أصل واحد عاملا فعالا في قوة الدولة، أما من ناحية عدد هؤلاء الأفراد فليس محددًا و لا يشترط تعيينه سواء زاد أم نقص حجمهم، لأن هذا مرتبط بالظروف المتاحة لكل دولة. و في هذا الصدد هنالك تداخل بين مفاهيم الأمة و الشعب و السكان حيث أن البعض يستخدمها كترادفات فأصبحت ذات مدلول واحد بسبب شكلها العام، لذا يجب الإشارة إلى إبراز الاختلافات بينها:

<sup>1</sup> Weber,M, the Economy And Society,N.Y,Mecem,1971,P57

<sup>2</sup> محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية، القاهرة، بدون دار النشر، 1994، ص 80

<sup>3</sup> محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 26

<sup>4</sup> جميل محمد حسين، دراسات في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، بدون دار النشر، 2008، ص 08

فالأمة هي مجموعة من الأفراد تربط بينهم روابط معنوية كالأصل، الدين، اللغة أي الثقافة المشتركة كما يربط بينهم تاريخ و تراث اجتماعي يتمثل في العادات و التقاليد<sup>1</sup>، أما الشعب فهو مجموعة من من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية، حيث يعتبر القانون الدولي الخاص هذه العلاقة هي الجنسية، و منه و بتعبير أوضح: " كل من يتمتع بجنسية الدولة هو من شعب الدولة"<sup>2</sup>.

أما سياسيا، فإن الشعب كلمة تخص كل أولئك الذين لا يملكون القوة و هم خارج السلطة أي عامة الشعب. أما بشأن مصطلح السكان فقد شاع استعماله كمرادف لكلمة شعب و لكن في الحقيقة هذان اللفظان غير مترادفان و لا يتفقان في تعريفهما اتفاقا كاملا، حيث لوحظ من طرف البعض أن الأول أوسع في مضمونه من الثاني، حيث يشمل السكان المواطنين و الأجانب الذين يعيشون على أرض الدولة ( إقليم الدولة) سواء كانوا بصفة دائمة أو شبه دائمة و لا يدخل فيها الزوار كالسياح. في حين ينصرف المصطلح الشعب إلى الأفراد الذين يتمتعون بجنسيتها.

إن استخدام هذه المصطلحات أمة، شعب، سكان، و أيضا دولة من الناحية الشكلية و المفهوماتية بنفس المعنى أو المضمون يؤدي إلى الخلط و الغموض، مما يصعب الوصول إلى الرأي العلمي الذي يتطلب تحديد المفاهيم بدقة و وضوح. و في إطار تجنب هذا الخلط الناجم يحاول العديد من الكتاب الابتعاد عنه مستخدمين كلمة " مواطنين" باعتباره أسلم المفاهيم التي يمكن أن تعبر عن العنصر الانساني في الدولة، حيث يعطى لهذا المصطلح في مفهومه بعدا سياسيا كبيرا لتعبيره عن مدى عمق علاقة الفرد بوطنه، و هذا ما يعرف بالمواطنة النابعة عن علاقة الانتماء المادي و المعنوي للمواطن بكامل نظمه السياسية و الاجتماعية، مما يجعل الفرد على استعداد لكي يضحى من أجل وطنه بأي شئ.

#### ثانيا: الإقليم:

إن كل دولة تقوم على جزء محدد من سطح الكرة الأرضية أين تمارس اختصاصات و سلطات فوق كل الأشخاص و الأشياء التي تقع أو توجد على هذا الجزء من الكرة الأرضية و المسعى عادة بإقليم الدولة. و منه فالإقليم هو تلك المساحة من الأراضي التي يعيش عليها شعب الدولة و يستمر عليها و يمارس نشاطاته فوقها بشكل دائم لكي يمكن قيام الدولة، حيث أن هذه الأخيرة تمارس عليه سلطتها و سيادتها مانحا إياها صفة الثبات و الاستقرار الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت في تكوين الأمم، و ساعدت على بالتالي على تكوين الدول و منه يمنع على الدولة أن تتعدى مجال الإقليم.

و بالتالي نستخلص أنه يجب أن يكون لدى الدولة إقليم معين و ثابت و محدد بحدود واضحة المعالم، و من هنا يجب أن نوضح أن الدولة تمارس سيادتها على إقليمها الذي يشمل العناصر التالية:

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 116

<sup>2</sup> جميل محمد حسين، مرجع سابق، ص 08

## أ- الإقليم الأرضي:

و يقصد به المساحة الأرضية التي تبسط عليه الدولة سلطتها، ويشمل الأجزاء التي تقوم عليها من السطح اليابس في الكرة الأرضية و كل ما يقع تحت هذا السطح إلى ما لا نهاية، ويتضمن سطح الأرض و ما عليه من سهول، وديان، سلاسل جبلية و أنهار، هضاب و بحار... إلخ، و كل ما ينتج عن ذلك من ثروات و كذلك باطن الأرض و ما يحتويه من ثروات معدنية مختلفة، كما أنه ليس هنالك تحديد لمساحة الإقليم الذي تقام عليه الدولة، فقد يكون واسعاً أو ضيقاً محدود المساحة، و هذا لا يؤثر أبداً على شخصية الدولة.

كما لا يشترط اتصال الإقليم في أجزائه، فيمكن أن يكون منفصل الأجزاء و هذا حسب ظروف كل دولة، فهناك دول تتكون من مجموعة من الجزر و يكون لإقليم كل دولة حدوداً فاصلة عن إقليم الدول المجاورة له تبين حدود سيادة الدولة صاحبة الإقليم و هذا في شكل حدود طبيعية كالجبال أو البحار أو الأنهار أو غير طبيعية بالنسبة للدول التي لا تفصلها حدود طبيعية، فتلجأ إلى وضع علامات خاصة كالأعمدة أو الأبنية أو الأسلاك الشائكة... إلخ و إما تكوم حسابية مثل خطوط العرض أو الطول، شرط أن تقوم سلطتنا الإقليميين المشتركين في تلك الحدود بتثبيت ذلك في اتفاقية يتم التوقيع عليها من طرفيها.

## ب- الإقليم المائي:

و يقصد به المياه الإقليمية للدولة، أي كل المسطحات المائية المرتبطة بالإقليم الأرضي إما داخليا كالأنهار و البحيرات و كذا البحار الداخلية و إما ملاصقة لحدود هذا الإقليم كالبحار و المحيطات و الخلجان، و يسمى هذا بالبحر الإقليمي حيث تقوم فكرته على أساس أن سواحل الدولة تمثل الحدود البحرية لها، حيث استقر العرف الدولي على خضوع المياه الإقليمية لسيادة الدولة مانحاً إياها القانون الحق في الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة و عن شواطئها و تأمينها من أي خطر، كما حدد لها القانون أيضاً المساحة التي تدخل ضمن إطار إقليمها معبراً عنها بالميل البحري، إلا أنه لم تتفق الآراء بعد حول تحديدها نظراً للاختلاف الناجم عن فقهاء القانون الدولي حول هذا الأمر، " و لكن المستقر عليه عرفاً الآن أن عرض البحر الإقليمي يجب أن لا يزيد عن اثني عشر (12) ميلاً بحرياً"<sup>1</sup>

## ج- الإقليم الجوي:

و يشمل ذلك الجزء الذي يعلو إقليم الدولة البري و البحري من هواء و فضاء، و حسب النظرية التقليدية في سيادة الدولة على إقليمها الجوي و الفضائي فإنه يمتد من أعلى إلى ما لا نهاية، إلا أنه بعد تقدم العلم و ظهور الاكتشافات الفضائية تقلصت بشدة هذه النظرية، حيث أصبحت السفن تقوم باجتياز الفضاءات العليا لعدد كبير من الدول دون الحاجة إلى الحصول على إذن أو تصريح من هذه الدول التي تم اجتياز الأعلى فوق

<sup>1</sup> جميل محمد حسين، مرجع سابق، ص 13

إقليمها، إضافة إلى غزو الفضاء بأقمار صناعية لا حصر لها لأغراض متعددة، و البث الإذاعي و التلفزيوني الذي أصبح يخترق طبقات الهواء و الفضاء التابعة لكل دول العالم دون إذنها و موافقتها.

إلا أنه يحق لكل دولة بممارسة سلطتها على ما يقع فوق إقليمها من طبقات الجو و تنظيم المرور فيها وفقا لمصالحها و متطلبات سلامتها و أمنها و في إطار تبادل المصالح، و هذا بعد إبرام اتفاقيات بين هذه الدول. و منه يظهر أن مبدأ السيادة الكاملة و الانفرادية للدولة على طبقات الهواء و الفضاء أصبح نظرا بما لا يوائم أبدا أوضاع التقدم العلمي الحديث.

و في الأخير نستخلص أن حق سيادة الدولة على إقليمها يرتبط بحقها بالانتفاع من كل الثروات و المعادن المتواجدة على مستواها، سواء على سطح الأرض (اليابس) أو في باطنها أو في مياهها الإقليمية بموجب أنها ضمن إطار حدودها.

### 3-1-1-السلطة:

لكي تقوم الدولة لا بد من وجود سلطة سياسية ذات سيادة أو ما يعرف بالحكومة، و بدون هذا الركن لا يمكن اعتبار وجود الدولة، فالسلطة هي هيئة حاكمة تتولى تنظيم شؤون الأفراد و حفظ الأمن في الدولة و حمايتها من الأخطار، كما تعمل على تحقيق الأهداف المشتركة عن طريق التوجيه و الإشراف و وضع السياسات ، كما تعمل على إقامة مؤسسات و تنظيمات و تشريعات و قوانين و تنظيم العلاقات بين الأفراد في إطار الدولة، و استغلال مواردها لمصلحة كل المواطنين و حمايتهم من كل عدوان خارجي، و هذا كله بهدف ضمان استمرارية الدولة.

تعتبر السلطة العنصر الهام الذي يميز الدولة كتجمع بشري عن سائر التجمعات البشرية الأخرى، "إلا أن ما لا نتفق معه هو الخلط الواضح بين مفهومي السلطة و الهيئة الحاكمة أو الحكومة، حيث يذهب أولئك الكتاب إلى أن الهيئة الحاكمة هي التي تمارس السلطة على أفراد الشعب في الدولة المستقلة ذات السيادة، و الأمر الصحيح هو أن السلطة للشعب، كل الشعب لا لهيئة حاكمة تكون نائبة عنه و تمارس السلطة باسمه"<sup>1</sup>

أما بخصوص خضوع أفراد الشعب للسلطة و طاعة أوامرهم فلا يمكن أن يكون دائما مصدر الخوف من القوة المادية، "فحقيقة السلطة أنها تكمن في رضا المحكومين أكثر من كونها تكمن في إرادة الحاكمين"<sup>2</sup>، أي بمفهوم أوضح و أحدث هو أن السلطة ملك للدولة و ليست ملكا للحاكمين، فهؤلاء يقومون فقط بتمثيلها و ممارستها و تظل مستمرة هكذا إلى أن زوالهم، و بالتالي لا زوال للسلطة في هذه الحالة، فسلطة الدولة تسود و تسيطر دون خضوعها لأية سلطة أخرى تعلوها سواء في داخل السلطة أو خارجها. و من هنا يبرز أن لسيادة الدولة مظهران داخلي و خارجي، فالداخلي يتمثل في امكان الجهاز القائم على أمور السلطة في الدولة على إصدار

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 120.

<sup>2</sup> يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية، 1969، ص 38

الأوامر على كل من يقيم على مستوى إقليمها وهذا يتطلب توفر قوة مادية لتنفيذ تلك الأوامر والتي لا تتوفر داخل الدولة لأي فرد أو جماعة.

أما المظهر الخارجي للسيادة يتجسد من خلال تبادل العلاقات مع الدول الأخرى والقيام بمجمل الأنشطة المتعارف عليها على الصعيد الدولي، وذلك دون التأثير على خضوع الدولة لتوجيهات منظمة دولية أو إقليمية تنتسب إليها الدولة كعضو طالما أن هذه التوجيهات متفق عليها.

كما أن وجود السلطة وتنظيم حرية الأفراد لا يتعارضان، لأن التمتع بالحرية وممارستها بحق لا يتم إلا في مجتمع منظم لكي لا يحدث تجاوز في ممارستها يحول دون ممارسة باقي أفراد المجتمع لحريةاتهم.

## 2-1- خصائص الدولة:

للدولة خاصيتان أساسيتان هما:

### 1-2-1- السيادة:

وتعني سلطان الدولة على الإقليم الذي تقوم عليه، بكل ما يحويه من أشخاص وأموال، يجعلها هذا السلطان تواجه الدول الأخرى، وتعد كل دولة، من الناحية النظرية ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى من وجهة نظر القانون الدولي، ويصف بعض المتخصصون المعاصرون بأن سيادة الدولة مقيدة وليست مطلقة، حيث أنها مقيدة باحترام الحقوق والحرية العامة وسيادة القانون في الداخل، ومراعاة حقوق ومصالح الدول الأخرى والتقييد بالالتزامات والمعاهدات الدولية في الخارج. وباعتبار سيادة الدولة السلطة العليا فيها، فإن لها عدة مظاهر أبرزها<sup>1</sup>:

#### أولاً: السيادة القانونية :

صاحب السيادة القانونية هو الشخص أو الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة، أي سلطة إصدار الأوامر النهائية في الدولة، بمعنى الجهة التي لها الحق في اتخاذ القرارات وإصدار القوانين، في حين أن هناك جهاز أو أجهزة تختص بتنفيذ تلك القوانين، والدستور في الدولة يحدد ذلك.

#### ثانياً: السيادة السياسية :

وتعني مجموعة القوى التي تكفل تنفيذ القانون، وهي الشعب حسب ما يجري في الدول التي تتبع الديمقراطية التقليدية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، في ظل النظام الجماهيري، هي علاقة تطابق، حيث أن السلطة للشعب والسيادة للشعب، أي أن الشعب هو الذي يسن القوانين والتشريعات

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 134.

من خلال اتخاذ القرارات في مؤتمراته الشعبية ، والشعب هو الذي يكلف عن طريق التصعيد الحر المباشر، الهيئات التي تختص بالتنفيذ ، وبذلك تكون السيادة واحدة ، حيث أن سيادة الشعب لا تتجزأ.

#### ثالثا: السيادة الداخلية :

وتعني أن سلطة الدولة على كل سكان إقليمها وكل الهيئات و المنظمات التي ينشئونها ، سلطة عليا ، لا تعلق عليها ولا توازيها ولا تنافسها أية سلطة أخرى ، في تنظيم شؤون إقليمها.

#### رابعا: السيادة الخارجية :

ويقصد بها عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية ، بمعنى إنها تتمتع بالاستقلال التام عن أية تبعية ، أي أن الدول ذات السيادة تكون متساوية أمام القانون الدولي والهيئات والمنظمات الدولية ، ويكون التعامل بين الدول على قدم المساواة من حيث التمتع بالحقوق والقيام بالالتزامات الدولية ، و إذا ما تمتعت الدولة بهذه السمات ، فإنها تكون دولة كاملة السيادة ، أما إذا فقدت سمة أو أكثر منها ، فإنها توصف بأنها دولة ناقصة السيادة ، مثل خضوعها لعلاقة تبعية مع دولة أخرى ، كالدول المحمية أو الدول الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية.

#### 1-2-2- الشخصية القانونية:

إن تمتع الدولة بالشخصية القانونية يعني القدرة على اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات من خلال التعامل مع الدولة كشخص معنوي ، أي أنها تلزم وتلتزم كالشخص الطبيعي تماما. كما أن الاعتراف بالشخصية المعنوية أو الاعتبارية للدولة ، يعني أنها وحدة قانونية مستقلة عن الأشخاص حكامها الذين يمارسون السلطة فيها مهما تعددوا ، ويترتب على ذلك أن الدولة تعمل على تحقيق الأهداف والمصالح العامة وليس مصلحة الحكام ، كما أنها تخضع للقانون في كل ما يصدر عنها باعتبارها شخصية قانونية دائمة، وهذا ينتج عنه ما يلي<sup>1</sup>:

1- تعد الدولة وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام ، وبذلك فإن الحكام يمارسون السلطة باسم الجماعة ومن أجل مصالحهم ، وليس من أجل المصالح الشخصية لهم.

2- لا تتأثر المعاهد والاتفاقيات التي تبرمها الدولة ، بتغير أشخاص الحكام الذين قاموا بذلك باسم الدولة ، حتى وإن تغير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها ، فما دامت الدولة باقية ، فإن حقوقها والتزاماتها تستمر إلى حين انتهائها.

3- إن تغيير نظام الحكم أو أشخاص الحكام أو تغير شكل الدولة ، لا يمنع من استمرار نفاذ القوانين التي أصدرتها الدولة ، إلى أن تلغى تلك القوانين أو تعدل بشكل قانوني صحيح.

<sup>1</sup> ثروة بدوي، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989، ص 54.

4- تظل الحقوق التي اكتسبتها الدولة باقية ، كما تظل ملتزمة بكل التزاماتها وارتباطاتها المالية ، بغض النظر عن كل التغييرات التي تقع في شكل الدولة أو من يمثلها.

## 2- نشأة الدولة وتطورها

لقد شغل موضوع الدولة بصفة عامة و أصل نشأتها و تكوينها بصفة خاصة حيزا كبيرا من الفكر الإنساني، لأنه يعد من الأمور العسيرة حيث اختلف علماء القانون و الاجتماع و التاريخ و السياسة و الفلسفة و غيرهم حول ذلك، وترتب عن هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار و النظريات التي وضعت لتفسير هذه النشأة، ذلك أن الدولة ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة و هي تتفاعل في تطورها مع الأوضاع السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية السائدة، " فقد تطور مفهوم الدولة من أنها تعني الحكومة أو النظام القائم، أو الأسرة الحاكمة ، حيث كان يشار إلى ذلك بقول: الدولة الأموية، الدولة العباسية، الدولة الفاطمية، دولة الأغالبة، دولة الروم ، و ماذا على ذلك من شواهد يذكرها لنا التاريخ، إلى أن أصبح مفهوم الدولة يعني أنها الجماعة السياسية التي وصلت إلى درجة من التنظيم الذي يجعل لها وجودا مستقلا عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها"<sup>1</sup>. و لقد قسمت هذه النظريات إلى مجموعات فرعية متقاربة حول حسب وجهة نظر كل عالم، و اعتبر أفضل تقسيم هو التقسيم الثنائي إلى نظريات قانونية و نظريات غير قانونية، حيث تتفرع كل واحدة منهما إلى عدة فروع متجهة كلها إلى الإجابة عن المشكل المطروح و هو اصل نشأة الدولة.

### 2-1- النظريات غير القانونية:

و تعتبر كاتجاه في أصل نشأة الدولة يعتمد على نظريات مفسرة لذلك، و هي:

#### 2-1-1- النظريات الثيوقراطية:

و هي نظريات ترجع أصل و مصدر السلطة إلى الله أي على أساس أن الدولة هي نظام إلهي، و يطالب أنصار هذه النظرية بتقديسها لكونها من صنع الله الذي هو مصدر السلطة فيها، و بالتالي فالحاكم يستمد سلطته من الله و لا يحق للمحكومين الخروج عن طوعه أو محاسبته، و لكن مع مرور الوقت بدأ الاختلاف حول طريقة اختيار الحاكم بالاجماع طبعا على أن السلطة من الله مما أدى إلى بروز ثلاثة اتجاهات:

#### أولا: نظرية تأليه الحاكم ( نظرية الطبيعة الإلهية للحكام):

وجدت هذه النظرية في الحضارات القديمة و المجتمعات البدائية أين وجدت مجالا رحبا، و تأثر الانسان بالأساطير فظن أن الحاكم إله يعبد، و يرتكز أساسها على أن الحاكم ذو طبيعة إلهية.

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 121

### ثانيا: نظرية الحق الإلهي المباشر (التفويض الإلهي):

لقد ألغت هذه النظرية الطبيعة الإلهية للحاكم، ونددت بأنه بشر يصطفيه الله و يودعه السلطة، متضمنة فكرة أن الدولة هي حق من حقوق الله هو الذي أوجدها و هو الوحيد الذي يختار لها الحاكم بطريقة مباشرة دون تدخ البشر، " و من الطبيعي أن تلقى هذه النظرية كل دعم و تأييد من قبل الحكام و الملوك، حيث أنها تجعلهم يسيطرون على شعوبهم و تطلق العنان لهم في إدارة الدولة دون أن يحاسبهم احد من أفرادها، حيث أن المصدر الإلهي هو أساس الخضوع لهم<sup>1</sup> و لكن مع تطور الشعوب و نمو وعيها لقيت هذه النظرية معارضة و هجوما من طرف أنصار المذاهب الديمقراطية التي كانت منتشرة في أنحاء أوروبا، و هذا نظرا إلى أنها تؤدي إلى دكتاتورية الحاكم و عدم قدرة الشعب على التدخل.

### ثالثا: نظرية الحق الإلهي غير المباشر (العناية الإلهية):

لم تنعدم فكرة الحق الإلهي المباشر تماما، بل تطورت في صورة التفويض الإلهي غير المباشر أو العناية الإلهية حيث " تذهب هذه النظرية إلى أن الحاكم لا يتم اختياره مباشرة من الإله و حتى لو كانت السلطة مصدرها الإله، فإن الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم عن طريق ارشاده من قبل الإله لاختيار حاكم معين"<sup>2</sup> و منه فإن هذه النظرية لا تتنافى مع النظم الديمقراطية لأن الشعب هو من يقوم باختيار حاكمه و له القدرة على محاسبته و مراقبته.

أن هذه النظريات الثيوقراطية مهما حاول رجال الدين آنذاك اضعاف الطابع الديني عل حكمهم إلا أنها تبقى في معظم صورها لا تتفق مع أي دين سماوي، فالإسلام يرفضها بل يحاربها تماما و بقوة، إذ نجد في القرآن الكريم أن الله تعالى في كثير من الآيات أرسل الرسل لمحاربة الملوك و الحكام الذين ادعوا الألوهية مثل فرعون مثلا، و بالنسبة للخلفاء الراشدين فإن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه- في خطبة توليه الخلافة نجده قائلا: " إني وليت عليكم و لست بخيركم"<sup>3</sup>، أي أن السلطة و لبيت له من طرف الأفراد.

### 2-1-2- النظريات الطبيعية:

تعتبر هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن رغبة الناس الطبيعية إلى التجمع و العيش في ظل مجتمع منظم سياسيا، و تتفرع إلى:

<sup>1</sup> محمد فايز عبد السعيد، قضايا علم السياسة العام، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص52

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 123

<sup>3</sup> محمد راتب النابلسي، سيرة الخلفاء الراشدين، - سيدنا أبو بكر الصديق-الدرس 4-5، ورعه و حكمته في الخلافة، 11/04/1994، ص 03 و متوفر

على الرابط التالي: <http://www.nabulsi.com/brown/ar/print.php?art=1311>

### أولاً: نظرية الوراثة:

ترى أن حق ملكية الأرض هو حق طبيعي في ظل النظام الإقطاعي، و بالتالي فإن للمالك الحق في ملكية كل ما عليها، و حكم الناس الذين يعيشون عليها و إجبارهم على الطاعة و الرضوخ للأوامر، و من هنا ظهرت فكرة الدولة و هذا بخضوع السكان للإقطاعيين.

### ثانياً: النظرية العضوية:

ظهرت في القرن 19 و تعد من النظريات الحديثة و لا تنتمي إلى مدارس القانون الطبيعي، إلا أنها تنادي بضرورة تطبيق القوانين الطبيعية على الظواهر الاجتماعية، مثل الدولة التي تشبه بجسم الانسان الذي يتكون من عدة أعضاء حيث أن لكل عضو مهمته، الأمر نفسه بالنسبة للأشخاص في الدولة لكل منهم مهمة معينة و ضرورة لبقاء المجتمع، و من هذا يجب أن تتواجد مجموعة من الناس تحكم مقابل مجموعة من المحكومين تقوم بوظائف متفرقات. إلا أنه وجه انتقاد لهذه النظرية على أنها مجرد افتراض و هي غير علمية نظراً للاختلافات العديدة بين القوانين الطبيعية و الاجتماعية.

### ثالثاً: النظرية النفسية:

هي نظرية حديثة تقوم على أساس العنصرية، أي اختلاف الأفراد و عدم التساوي بينهم، فهناك فئة تحكم و تسيطر و فئة تخضع لها بطبيعتها، و هذا ناتج عن تحكم العوامل النفسية في ذلك، و لهذه الأسباب نشأت الدولة بخضوع الضعيف للقوي.

### رابعاً: نظرية التطور العائلي:

تدور فكرة هذه النظرية حول تكوين الأسر و العلاقات فيما بينها، رائدها هو الفيلسوف اليوناني "أرسطو"، و من مسمى هذه النظرية نجد أنها تقوم على أساس علاقة أفراد الدولة بحاكمهم مثل العلاقة الرابطة بين رب الأسرة بأفرادها، أي أن الحاكم في الدولة بمثابة الأب في الأسرة يمارس السلطة على الشعب كما يمارسها الأب على أفراد أسرته أين تجب طاعته و الرضوخ إليه. تعد هذه النظرية أول محاولة فكرية لتفسير نشأة الدولة و أنصارها يرون أن هذه الأخيرة صورة مكبرة للأسرة و مرحلة متقدمة و متطورة منها، و أن السلطة السياسية في هذه النظرية ما هي إلا امتداد للسلطة الأبوية و هذا أدى إلى انتقادها كونها بررت الاستبداد المطلق على الحكام، و البعض أقروا بأن الدولة سبقت الأسرة حيث أن علماء الاجتماع يؤكدون أن الأسرة لم تكن الخلية الأولى للمجتمع، بل ما جمع الناس هو مصالحهم المشتركة و رغبتهم في التعاون من أجل التصدي لأحداث الطبيعة و مكافحتها، كما لا يمكن التوفيق بين السلطة الأبوية و السلطة السياسية نتيجة لاختلافهما من ناحيتي الأسس و الأهداف\*.

### 2-1-3- النظريات الاجتماعية:

تعتمد على أساس الواقع الاجتماعي، و تتجه نحو فكرة أن مصدر نشأة الدولة هو الصراع البشري عبر مراحل التاريخ، و تنتهي بسيطرة أحد الفئات على الأخرى.

أولاً: نظرية التطور التاريخي ( النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة):

لقد رأينا أن سالف النظريات التي تطرقنا إليها ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد، و منه فإن هذه النظرية خلاف لذلك، فأنصارها يرون أن الدولة نشأت وفقاً لتطور تاريخي و تلاحم مجموعة من العوامل التاريخية، السياسية، الاقتصادية، الدينية، المعنوية و العقائدية، و من الطبيعي أن تختلف أهمية هذه العوامل من دولة إلى أخرى حسب مدى مساهمة العامل في نشوء الدولة.

كما يرى بعض المتخصصين المعاصرين أن الدولة ظاهرة طبيعية و نتيجة تفاعل عوامل كثيرة ساهمت عبر تاريخ طويل في نمو شعور لدى الأفراد و الجماعات بحتمية التعايش معاً في أماكن محددة، ثم تطورت تنظيمياً مما أفرز فئة حاكمة تختص بتنظيم شؤون هذه الجماعات و تفرض عليها سيطرتها عن طريق القوة المادية كما ندد الأنصار القدامى لهذه النظرية، في حين أن المعاصرين لم يعتمدوا القوة في فرض السيطرة بل أدرجوا متغيرات أخرى مثل الكاريزما، قوة التأثير، الدهاء السياسي...إلخ.

و منه نستنتج أن الدولة وفقاً لأنصار هذه النظرية عبارة عن ظاهرة اجتماعية جاءت نتيجة لتطور طبيعي، لا تعتبر تديراً إنسانياً و لا نظاماً مقدساً بل نشأت بدافع تحقيق احتياجات الأفراد شأنها شأن الظواهر الأخرى، و رغم عمومية هذه النظرية إلا أنها أقرب النظريات إلى الصواب و أسلمها، لأنها ترجع النشأة إلى عدة عوامل متفرقة من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه.

### ثانياً: نظرية القوة:

حسب هذه النظرية، يرجع أصل نشأة الدولة إلى واقعة التغلب من خلال اسناد أصحابها في ابريرها إلى الشواهد التاريخية، و التي تشير في موافع عديدة إلى أن الأقوى هو صاحب السلطة سواء كانت القوة بدنية أو مادة أو فكرية، و منه فإن نظرية القوة تندد بأن الدولة هي ناتج القوة كما تنص على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي، سواء في العائلة أو القبيلة، العشائر أو الامبراطوريات...إلخ، و هذا بموجب صراع يفسر دائماً بمنتصر و مهزوم و تنتهي بفرض إرادة الأول على الثاني و الجميع، فيتولى بذلك الأمر و النهي و يكون بمثابة السلطة الحاكمة، و منه نستخلص أن الحرب هي التي تلد الدولة حسب هذه النظرية.

كما يعد ابن خلدون من أهم مفكري هذه النظرية، حيث تناول في كتابه الأول و في فصله الثالث موضوع الدول العامة و الملك و الخلافة...إلخ، أين أشار إلى أن الملك و الدولة العامة يحصلان بالعصبية أي القوة و ذلك عندما قال: "إن الملك بضم الميم منصب شريف ملذوذ، يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية و الشهوات البدنية و الملاذ النفسانية، فيقع فيه التنافس غالباً، و قل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه فتقع

المنازعة، و تقضي إلى الحرب و القتال و المغالبة<sup>1</sup>. ومنه نجد أن ابن خلدون يعتمد في نظريته على العنف من أجل العيش حيث الذي يعتبره ميزة في الانسان، كما يندد بأن هذا الأخير دوما بحاجة أخيه الانسان و التعاون مع غيره، و ذلك من أجل توفير الغذاء و الأمن إلا أن الطباع الحيوانية تخلق الصراع بين الطبقات، و بالتالي يجب أن يتولى حاكم إدارة الجماعة و تنظيمها. و منه فالسلطة في الدولة تعتمد على القوة حيث وجدت طريقها في نشوء بعض الدول مثلما نشأ عن الاستعمار الأوروبي للقارات عدة دول مثل الكونغو، ليبيريا، و.م.أ و اسرائيل...إلخ.

و لكن لا يمكن التسليم بهذه النظرية دون ابداء ملاحظات، فاستخدام القوة لا يكفي وحده لاستقرار الدولة واستمرارها إلا إذا صاحبه رضی و قبول المواطنين بدرجة كبيرة و بشكل طوعي فالسلطة السياسية أو الدولة لا يمكنها الاعتماد على القوة لوحدها، لأنه إذا حدث ذلك فإنها إشارة على بداية انهيار الدولة و سقوطها.

### ثالثا: النظرية الماركسية:

و توجد نظرية أخرى في هذا الصدد و تقترب من نظرية القوة و هي النظرية الماركسية، حيث تعتبر الدولة أداة اكره و يتوقف استمرارها على امتلاكها لقوة عسكرية كافية للدفاع عن نفسها، رائدها هو "كارل ماركس" حيث يربط ظهور الدولة أو السلطة السياسية باكتشاف الانسان للآلات الزراعية البدائية ( أدوات الانتاج)، فقبل ذلك كان يعيش الناس من الثمار و الأعشاب التي يلتقطونها و كذلك على ما يصطادونه تحت غياب الملكية الخاصة، و لكن بعد اكتشاف الآلات الزراعية ظهر ما يسمى بالغلة، و ابتداء من هذا بدأ النزاع و الصراع بين الأفراد فيما يتعلق بملكية الغلة الزراعية و أدوات الانتاج و كانت الغلبة للطرف الأقوى من الجانب المادي و الفكري أيضا، فالصراع عبر التاريخ كانت أساسه التطبيقية و منه فلنظرية الماركسية تنظر للتاريخ من الجانب المادي أكثر، و منه فإن تفسير الدولة حسب هذه النظرية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمادية التاريخية و التي تعتبر تطبيقيا للمادية الجدلية ( الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية) في مجال التاريخ الانساني. فالدولة هنا ليست جهازا محايدا لأنها تعبر عن الطبقة المسيطرة اقتصاديا في المجتمع الانساني و التي بدورها تسيطر على أجهزة الدولة من أجل تحقيق مصالح بممارسة شتى أنواع القهر على الطبقات المستغلة.

و منه وفقا لهذه النظرية، فإن الصراع الطبقي بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا و بين العمال هو أساس قيام الدولة و حتميته تفرض وجودها، و بما أنه غير ممكن حل هذا الصراع سلميا فإن وجود الدولة يصبح أمرا ضروريا وفقا للفقه الماركسي.

و بطبيعة الحال و جهت لهذه النظرية عدة انتقادات، حيث أنه ليس من الصواب أن كل أنواع التطور في المجتمع ترتبط بالعامل الاقتصادي فقط، بل هنالك عدة جوانب أخرى متعلقة بالانسان في حد ذاته و التي

<sup>1</sup> ابن خلدون، المقدمة، دار الجبل، بيروت، ص 170

تؤدي دورها أيضا في تطور المجتمعات كالعوامل النفسية، الفكرية، الدينية و السياسية، و منه فإن قيام الرابطة التطبيقية على وحدة المصالح الاقتصادية لا يعتبر العنصر الوحيد لقيام الدولة و تكوين الأمة.

## 2-2- النظريات القانونية:

و تتمثل في اتجاه آخر مفسر لنشأة الدولة و تعرف ايضا بالنظريات الديمقراطية حيث تقوم على أساس أن السلطة مصدرها الشعب، أي أنه بدون تواجد الإرادة الحرة للجماعات المحكومة فإن مشروعية الحكم لا تقوم و لا تبرر أبدا، و من أبرز النظريات النظرية التي جاءت في هذا الصدد لدينا:

## 2-2-1 نظرية العقد الاجتماعي:

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي نظرية قديمة تعود جذورها إلى الفكر الكنسي الوسطي و إلى الفكر الإسلامي، تفترض فلسفة قيام الدولة على أساس عقد أو اتفاق حر و اختياري بين مجموعة من الأفراد فضلوا الانتقال من المجتمع البدائي إلى المجتمع المدني المتحضر، حيث أن هذا الأخير يكفل لهم الاستقرار و الأمن و ينظم علاقاتهم و سلوكهم ببعضهم البعض، أي أنهم انتقلوا من حياة الفطرة و الفوضى إلى حالة النظام و القانون نتيجة لاجتماعهم في زمان و مكان معين في فترة تاريخية ما، و هذا بموجب ابرام عقد من أجل حدوث حالة الانتقال هذه لذا يطلق على هذا المفهوم اصطلاح "العقد الاجتماعي"، و من أهم المفكرين الذين ذهبوا إلى هذه النظرية خمسة، كلهم اتفقوا على فكرة العقد أي قيام الدولة على أساسه، و لكن اختلفوا حول كلفيته و أطرافه حيث أن كل واحد منهم فسر ذلك في اطار توجهاته الفكرية التي كان يؤمن بها.

## أولا: نظرية العقد الاجتماعي عند "توماس هوبز":

يرى "هوبز" أن حالة الطبيعة الأولى قبل نشوء الدولة كانت في اطار العنف و الصراع بين الأفراد في حالة اليأس الكامل و حرب الكل ضد الكل، و هذا تحت سيطرة القوي على الضعيف و هي بدورها حياة الأفراد في حالة الفطرة، حيث يسعى كل انسان وراء مصلحته الذاتية المعبرة عن أنانيته غير مكترث بمصلحة الآخرين ( المصلحة العامة)، و هذا ما يلغي تصور الانسان كفرد اجتماعي لدى هوبز كما يزعم "أرسطو"، مما أدى إلى ضياع الحريات و انعدام الأمن و الاستقرار. و من أجل الخروج من حالة الطبيعة الفوضوية و وضع حد لها بالانتقال إلى حياة يسودها الأمن و الاستقرار، اتفق الأفراد على ابرام عقد يمكنهم من العيش بسلام.

إن "هوبز" يؤكد على أن العقد ابرم بين أفراد محكومين فيما بينهم أما الحاكم فلم يكن طرفا في ابرامه، و قد تنازل المحكومون بموجب هذا العقد عن جميع حرياتهم الطبيعية مرة واحدة و إلى الأبد إلى الحاكم أو الملك، فأذابوا بذلك شخصياتهم في إرادته، فله بذلك أن يتصرف بحريات المحكومين وفقا لمشيئته و لم يعد هنالك حق للمحكومين في محاسبة الحاكم حتى و إن أساء التصرف بسلطته، فإن لم يكن طرفا في العقد فقد التزم بشئ نحوهم. إن الحاكم في هذا التصور كان قد تلقى حقوقا من دون أن يلتزم بأي واجب نحو المحكومين، فبرر

بذلك "هوبز" سلطات الحاكم المطلقة و أعفاه من كل مسؤوليته نحو المحكومين<sup>1</sup>. و هنا تجدر الإشارة إلى أن الظروف الاجتماعية التي عاشها "هوبز" كان لها تأثير حاد في منهجه هذا، ففي عصره كان من المقربين للملك بريطانيا، و هذا ما جعله يؤيد الحكم المطلق و يرفض الثورة على الحاكم مع عدم مساءلته.

و إذا ما حللنا ما ذهب إليه "هوبز" تحليلاً موضوعياً، نرى بأن الفكرة التي جاء بها لتفسير نشأة الدولة هي فكرة ديمقراطية بل هي تغير عن الديكتاتورية بشكل صريح، حيث يرى "هوبز" أن الحاكم لم يكن طرفاً في العقد لأنه قبل وجود الدولة توجد الجماعة أو مجموعة من الأفراد دون الحاكم، أما بعد قيام الدولة فلن يكون هنالك إلا الحاكم لأن الجماعة تنحل بمجرد قيام الدولة، و قد اطلق على الحاكم صفة الاله البشري أو اللوفثان الذي يجب أن يكون قويا و أن يكون الوحيد الذي تسمع أوامره و تطاع دون تدخل الأفراد المحكومين<sup>2</sup>

إن "هوبز" كما أسلفنا كان يرى أن العقد الاجتماعي ما هو إلا اتفاق الأفراد فيما بينهم على إقامة سلطة مطلقة ياتمر الجميع بأوامرها و يلتزم بتنفيذ قراراتها.

ثانياً: نظرية العقد الاجتماعي عند "جون لوك":

يتفق "جون لوك" مع "هوبز" بشأن وجود عقد اجتماعي انتقل به الأفراد من الحياة البدائية (الفطرة) إلى الحياة الجماعية، إلا أنه يقف مخالفاً له من حيث أن حالة الطبيعة التي يعيشها الفرد قبل العقد حياة يسودها السلام و الحرية و تبادل و تعاون بين الأفراد، و هذا تحت ظل القانون الطبيعي المستوحى من العقل البشري و الالهام الالهي الذي هو فوق سائر القوانين الاجتماعية و يعلوها و يلتزم بها سائر الناس، على عكس حالة فوضى و الحرب كما يدعي "هوبز"، و من هنا فرغبة الأفراد و تطلعهم إلى حياة أفضل يمكن من خلالها تنظيم تنظيم حياتهم جعلتهم يلجؤون إلى العقد الاجتماعي كوسيلة لتحقيق ذلك، و في هذا الصدد يقول "لوك" أن: لأفراد لم يتنازلوا للحاكم بمقتضى العقد إلا عن جزء من حقوقهم و في حدود القدر اللازم لاقامة السلطة و المحافظة على حقوقهم الأخرى المتبقية لهم و التي احتفظوا بها، فيكون الحكم واجب الحماية و المحافظة على حقوق الأفراد التي لم يتنازلوا عنها و إقامة العدل بينهم، فإذا أخل الحاكم بالالتزام انفسخ العقد بينهم و بذلك أجاز "لوك" حق مقاومة الحاكم إذا ما جاوز سلطته حسبما يقتضي مضمون العقد<sup>3</sup>، و بذلك يتم التعاقد بين الطرفين بالرضاء دون إجبار أو اكراه بغية المحافظة على حياتهم و التمتع بحقوقهم.

كما يؤكد "لوك" أنه لا يمكن اخضاع أي انسان للسلطة السياسية بغير الموافقة التامة، و يعتقد في نظريته بوجود موافقة جميع المواطنين لقيام المجتمع السياسي و أن عدم موافقة مواطن على العقد لا يعتبر غير ملزم به، و يجب على الحكومة الالتزام بالعقد بقدر ما تطلبه من الأفراد و الالتزام به كما يكون للأفراد الحق في اسقاط

<sup>1</sup> صباح كريم رباح الفتلاوي، نظريتنا الحق الالهي و العقد الاجتماعي - دراسة مقارنة-، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد العاشر، جامعة الكوفة، 2008، ص 108

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 125

<sup>3</sup> صباح كريم رباح الفتلاوي، مرجع سابق، ص 109

الحكومة و الثورة عليها إذا لم تلتزم حسب العقد، ومنه يعتبر "لوك أن الحكومة ملزمة طبقا للعقد الذي يكون خطا خطوة إلى طريق الديمقراطية.

### ثالثا: نظرية العقد الاجتماعي عند "جان جاك روسو":

رائد هذه النظرية فيلسوف و مفكر فرنسي كانت رؤيته للحالة الأولى التي يعيشها الانسان قبل قيام الدولة حياة يسودها السلام و الحرية، و لضمان أمن و عدل أكثر كان لابد من وجود عقد بين الأفراد يتم بمقتضاه تنازلهم عن جميع حقوقهم و يكون هذا التنازل ما يسمى بالإرادة العامة<sup>1</sup>، و التي تعد أساس مبدأ السيادة و السلطة للأفراد أنفسهم و ليس للحاكم، أما بالنسبة لأطراف العقد الاجتماعي فيرى "روسو" أن هذا العقد قد ابرم بين الأفراد أنفسهم و لكن بصفتين: الأولى باعتبارهم أفراد مستقلين و معزولين عن بعضهم البعض، و الثانية باعتبارهم أعضاء متحدين كشخص واحد فيما بينهم.

لذلك فإن العقد الاجتماعي الذي يعمل على انشاء المجتمع الجديد يتم حينما ينطق كل فرد بالآتي: "يضع كل منا شخصه و جميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة، و سنقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل"<sup>2</sup>. و بذلك فإن "روسو" يرى أن الدولة التي تتأسس بموجب هذا العقد هي أساس للحرية الحقيقية و لا تمارس قهرا على الأفراد، و منه فإنه يكرس نظريته حول "سيادة الإرادة العامة" التي تفوض السلطة السياسية في التعبير عنها، و عدم ملاءمة التعبير تؤدي إلى احلال سلطة سياسية جديدة و هذا ما يضيء على هذا الحل الطابع الديمقراطي في حل مشكلة النظام الاجتماعي. كما أن "روسو" كان يحلم بجمهورية شعبية أو هيئة سياسية يطلق عليها أعضاؤها اسم "دولة" ، يستطيع كل فرد أن يشعر بأنها جمهوريته و أنه عضو مساهم فيها<sup>3</sup>.

### رابعا: نظرية العقد الاجتماعي عند "سبينوزا":

يعتقد الفيلسوف الهولندي "سبينوزا" أن حالة الضعف و عدم الترابط التي مر بها الانسان في حالة الطبيعة أدت إلى فقدان الناس للقوة و القدرة على توجيه حياتهم إلى حال أحسن، أين تسود الراحة و الاطمئنان و يضمن لهم استخدام امكانياتهم الفكرية و الأخلاقية، لذلك سعى الناس في المرحلة الثانية و المسماة "بمرحلة المدينة" و التي تلي مرحلة الطبيعة إلى الاتحاد فيما بينهم قصد تحقيق هذا الهدف.

كما أن "سبينوزا" يعد من الذين تطرقوا إلى دراسة موضوع "العلاقة بين الحاكم و الرعية"، أين يرى أن النظام الاجتماعي الأمثل هو ذلك الذي يسعى لتحقيق الحياة الفاضلة و الذي يؤمن حياة المواطنين الذين يعيشون و يعملون دون الحاق الضرر بأنفسهم أو بغيرهم. و نظرا لتفاوت محاسن الأفراد من فرد إلى آخر فلا بد لهم

<sup>1</sup> صالح بن عبد الكريم الشيحة، العامل السكاني و قوة الدولة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997، ص 18

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 126

<sup>3</sup> صباح كريم رياح الفتلاوي، مرجع سابق، ص 112

بالرضوخ إلى طاعة و أوامر أولي الأمر منهم، لذلك فإن "سبينوزا" يؤكد على فهم شروط الحياة الفاضلة من طرف القادة المدنيين ورجال الدين. كما يعتقد أن الهدف من تأسيس النظام السياسي هو التحرر من الخوف و الأمن و ليس القهر و الاضطهاد، مستمرا على الاحتفاظ بداخله على النظام الطبيعي الذي يمكن تجاوزه و التخلي عنه بوجود الديمقراطية<sup>1</sup> و على الرغم من أن "سبينوزا" لم يشر في مؤلفاته إلى عقد رسمي يعالج هذه الحالة، إلا أنه أشار إليه عند الكلام عن وصف الحالة المدنية التي تلت حالة الطبيعة موضحا أن الناس اتحدوا في تلك المرحلة لتحقيق هدف مشترك<sup>2</sup>.

خامسا: نظرية العقد الاجتماعي عند "صموئيل بيفنندورف":

دعا هذا المفكر القانوني الألماني الكبير لاحلال القانون الطبيعي و العقلاني المحض محل القانون الكنسي المقدس أي الشريعة المسيحية في الواقع<sup>3</sup> و ذلك عبر ثورات متتالية. لذا وجهت له عدة انتقادات لتفضيله للقانون الطبيعي على الكنسي و اعتباره أهم من هذا الأخير نظرا لانطباقه على جميع البشر و قيامه على حكم العقل، كما ندد "صموئيل" بأن العقد الاجتماعي بين البشر هو الأساس العقلاني لتشكيل الدولة و تنظيم المجتمع، و قد كانت لنظريات هذا المفكر تأثير كبير على فلاسفة التنوير الذين أتوا بعده خاصة "روسو".

### 3- وظائف الدولة

تعد مسألة وظائف الدولة من المسائل المهمة التي لازمت قيام المجتمعات البشرية حتى و إن اختلفت تبعا لجملة من المعطيات ، التي من أهمها التوجه الفكري للدولة ، والتوجه الاستراتيجي بناء على الظروف الخاصة والمعطيات الدولية والإقليمية ، وما إلى ذلك من الظروف والعوامل الموضوعية والذاتية.

فمنذ الحضارة اليونانية ، رأى أفلاطون " أن المجتمعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض ، حيث لا بد من التخصص وتقسيم العمل ، ووفقا لذلك فإن الدولة تتطلب ثلاثة وظائف أو مهام رئيسية ، أولها وأهمها مهمة الحكم ، التي يعتبرها أهم وظيفة معنوية ، أما المهمة الثانية فهي الدفاع عن الدولة ، وثالث هذه المهام هي المهمة الإنتاجية<sup>4</sup>.

أما " توما الاكويني " فقد أكد على الوظيفة الأمنية للدولة ، أي حماية الدولة وتأمين الجماعة من أي خطر داخلي أو خارجي ، لذلك فإن الدولة تتولي التشريع وذلك بإقامة العدالة بين الأفراد وفرض القانون ، كذلك أن تكون الدولة مستعدة للحرب ، مع الإشارة إلى أن الحرب يجب أن تكون عادلة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Bertrand bellon, Guy Caire et Lysiane cartelier, L'état et le marché, Paris, Edition Adis, 1994, p 83

<sup>2</sup> صباح كريم رياح الفتلاوي، مرجع سابق، ص 112

<sup>3</sup> صباح كريم رياح الفتلاوي، مرجع سابق، ص 112

<sup>4</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 148

<sup>5</sup> حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي ، من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، 1999، ص 151

أما الإمام الغزالي ، فقد أشار في عدة مجالات إلى أن من أهم وظائف الدولة ، أولاً: تحقيق الأمن والطمأنينة على أساس أن ذلك ما يؤدي إلى الاستقرار في الدول ، ثانياً: تحقيق العدل أي رفع الظلم عن الأفراد ، أما الوظيفة الثالثة فهي تحقيق حياة فاضلة وكريمة للأفراد ، وقد تناول الإمام ابن تيمية وظائف الدولة ، ورأى أن الدولة في الإسلام تقوم بعدة وظائف يتطلبها تحقيق الصالح العام ، ورفع المضار لإقامة العدل في حقوق الله وحقوق العبادة ، أما تلك الوظائف فهي<sup>1</sup>:

- 1- الوظيفة المالية: حيث يرى بأن كلا من الولاة والرعية عليه أن يؤدي للآخر ما يجب عليه ، وعلى ولي الأمر أي الحاكم أن يأخذ المال من حلة ، ويضعه في حقه ، ولا يمنعه من مستحقه.
- 2- وظيفة إقامة العدل ، ويرى أنها أوسع من الوظيفة القضائية وتشملها.
- 3- وظيفة الجهاد ، أي الدفاع عن الدين وإعلاء كلمة الله.
- 4- وظيفة إعداد المواطنين وتوزيعهم على الأعمال ، وترتبط بذلك صلاحية سير الأمور في الدولة.
- 5- وظيفة الدولة من الناحية الاقتصادية ، وتشمل علاقة الدولة بتنظيم حرية الأفراد في التملك والعمل.
- 6- وظيفة الدولة من الناحية الدينية والخلقية ، بحيث تنظم الدولة الحياة الخلقية والدينية ونشر العقيدة وإزالة المنكرات التي تفسد الأخلاق.

#### الخاتمة:

يعتبر موضوع الدولة من المواضيع التي لا تزال تلقى اهتماما كبيرا من قبل المفكرين و القادة السياسيين ، حيث أنها تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، و التي تمارس سلطتها العليا على الأفراد و المنظمات نظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع. فهي تتمتع بما لها من سيادة وسلطان على إقليمها بحق فرض الواجبات وترتيب الالتزامات على الأفراد بصورة إلزامية ووفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

فهي تبدو كما لو كانت تعبيراً عن حاجة طبيعية في الإنسان ، وتبدو من جهة أخرى كياناً مصطنعاً ومجرد وسيلة الغاية أعلى منها ، كما تبدو الدولة أعظم إبداع إنساني تتجلى من خلاله القدرة على التنظيم العقلاني والقصدي والإرادي لحياة الإنسانية من خلال وظائفها التي تعد من المسائل المهمة التي لازمت قيام المجتمعات البشرية.

و بالرغم من أن الدولة تبقى في الواقع شيئاً مجرداً تستحيل رؤيته فعلياً أو حتى التقرب منه ، إلا أن هذا التجريد لا يجعل منها فكرة تسبح في مخيلتنا فقط ، بل هي ممثلة في موظفيها و مؤسساتها ، لأننا حين نمثل لصفارة الشرطي فهذا لا يعني أننا نخافه شخصياً و إنما نحن نمثل لسلطة الدولة التي يمثلها ، و كذلك عندما ندفع

<sup>1</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 149-150

الضرائب المستحقة علينا لعون المصالح الضريبية فأننا كذلك هذه المرة لم نثق فيه كشخص، و إنما نثق في الدولة التي يمثلها و التي لا يمكننا رؤيتها فعليا.

و من هذا يمكن زوال التجريد الذي تكلمنا عنه، عندما نلصق مصطلح الدولة بالذين يمثلونها و ننسبها اليهم سواء كانوا مؤسسات، هيئات أو موظفين.....إلخ.

### قائمة المراجع:

#### المراجع العربية:

- 1- ابن خلدون، المقدمة، دار الجبل، بيروت.
- 2- بيير رونوقان، تاريخ العلاقات الدولية، القرن التاسع عشر(1810-1914)، الجزء الأول، ترجمة جلال يحيى، القاهرة، دار المعارف، 1978.
- 3- ثروة بدوي، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989
- 4- جميل محمد حسين، دراسات في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، بدون دار النشر، 2008
- 5- حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي ، من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، 1999
- 6- صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الالهي و العقد الاجتماعي – دراسة مقارنة-،مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد العاشر، جامعة الكوفة، 2008
- 7- صالح بن عبد الكريم الشيحة، العامل السكاني و قوة الدولة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 1997
- 8- محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية، القاهرة، بدون دار النشر، 1994
- 9- محمد راتب النابلسي، سيرة الخلفاء الراشدين،- سيدنا أبو بكر الصديق- الدرس 4-5، ورعه و حكمته في الخلافة، 1994/04/11
- 10- محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة و الحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969
- 11- محمد فايز عبد السعيد، قضايا علم السياسة العام، الطبعة الأولى، دار الطلعية، بيروت، 1983
- 12- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من ابريل، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007
- 13- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية، 1969.

#### المراجع الأجنبية:

- 1- Bertrand bellon, Guy Caire et Lysiane cartelier, L'état et le marché, Paris, Edition Adis, 1994
- 2- Weber,M, the Economy And Society,N.Y,Mecem,1971



## العلاقات الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 2005-2012

مهدي بوكعومة باحث دكتوراه علوم سياسية جامعة الجزائر 3

### ملخص:

من خلال هذا المقال نتطرق إلى العلاقات الأورو-مغربية منذ بدايتها إلى سنة 2012، لكن بالتركيز أساسا على سياسة الجوار الأوروبية التي تعد من السياسات الأوروبية التي تستعمل في الآونة الأخيرة من طرف الاتحاد الأوروبي. بما أن المغرب يعتبر من أهم شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي حيث يتمتع بامتيازات أكثر من الدول المغاربية الأخرى، لأنه دخل في مفاوضات جد متقدمة مع الاتحاد الأوروبي و تتمتع بالوضع المتقدم في العلاقات الأورو-متوسطية.

لكن كل هذا لا يعني أن المغرب في وضع قوة ومن خلال هذه الدراسة الصغير يتضح لنا أن المغرب هو في وضع تابع وليس

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، المغرب، الشراكة الأورو-متوسطية، سياسة الجوار الأوروبية، التبعية.

### **Résumé :**

A travers cet article, nous abordons les relations euro-marocaines depuis sa création à 2012, mais en se concentrant principalement sur le quartier politique européenne qui est l'une des politiques européennes utilisées récemment par l'Union européenne.

Le Maroc est l'un des plus importants partenaires de l'UE dans la région du Maghreb où il a bénéficié plus que d'autres privilèges des pays du Maghreb, parce qu'il est entré dans une négociation très avancé avec l'Union européenne et bénéficie du statut des relations du partenariat euro-méditerranéen brillant.

Mais tout cela ne veut pas dire que le Maroc est dans une position de force et à travers cette petite étude est clair pour nous que le Maroc est dans la situation continue et aucune action indépendante dans la direction de l'Union européenne, et qu'il y'ait toujours des obstacles à faire dans une position de subordination dans les relations avec l'Union européenne.

تمهيد:

تعود بداية العلاقات الأورو-مغربية إلى بداية المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي و في نفس الزمت تحصلت المغرب عن استقلالها، وهذا ما دفع المغرب إلى اقامة علاقات مع الجماعة الأوروبية آنذاك، ومنه كانت البداية من خلال السياسات المتوسطة التي كانت سياسات اقتصادية و تجارية و لكن المغرب كانت قد دخلت في علاقات متقدمة مع الاتحاد الأوروبي.

ومع اطلاق الشراكة الأورو-متوسطة زادت من علاقات الطرفين و أيضا التدخلات الأوروبية في الشؤون المغربية و هذا ما سمح للمغرب تصبح لها مكانة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، و التدخلات الأوروبية زادت مع سياسة الجوار الأوروبية بحيث تعتبر المغرب من الدول الأوائل التحاق بهذه السياسة.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال التعرف عن التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغربية ثم العلاقات في اطار سياسة الجوار الأوروبية، وفي الأخير نتطرق إلى أبرز معوقات العلاقات الأورو-مغربية.

### 1- التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغربية

منذ الستينات القرن 20، والمغرب يتعاون باستمرار مع بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، حيث أنه ومنذ توقيع معاهدة روما في 1957 من قبل الدول الست المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) التي نصت في أحد بنودها على ضرورة رفع وزيادة وتيرة التجارة والعمل على تحسين العلاقات الاقتصادية عامة،<sup>1</sup> والمغرب كان من الدول جنوب المتوسط التي دخلت مع علاقات الجماعة الأوروبية آنذاك في الأول علاقات تجارية واقتصادية ثم تطورت إلى مساعدات مالية ووصولاً إلى الشراكة الأورو-متوسطة.

ومن خلال هذا سنتطرق إلى مرحلتين وهي:

#### أ- سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه المغرب (قبل إعلان برشلونة)

لقد مرت سياسات الأوروبية بعدة مراحل مع المغرب وتميزت كل واحدة منها بمجالات معينة، تحددت زمنياً تبعاً للظروف والمستجدات الدولية ومنه يمكن حصر تلك السياسات الأوروبية مع المغرب في ثلاث مراحل وهي:

<sup>1</sup> حجيج أمال، (الإتحاد الأوروبي "كقوة معيارية في المتوسط: ثقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية")، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 189.

## المرحلة الأولى: السياسة المتوسطة

شملت هذه السياسة الفترة الممتدة من سنة 1969 إلى غاية سنة 1973 وتحدد منذ اتفاقية<sup>1</sup>، عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة وهي بين هذه المستعمرات نجد المغرب.

بعيد بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 اعتمدت إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسيين وهما الصناعة والزراعة، ومع العلم أن السياسة المتوسطة للجماعة الأوروبية تستهدف ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية وبالتالي نجد مضمون الاتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري وتتعلق أساس بالصادرات الزراعية.<sup>2</sup>

ولهذا في سنة 1963 طلب المغرب بفتح المفاوضات من أجل إبرام اتفاق تجاري سنة 1969، ويعود ذلك إلى التفضيلات التي تمنحها الجماعة الأوروبية للمغرب و المتمثلة في:<sup>3</sup>

منح امتيازات للمنتجات الصناعية و الحرفية، باستثناء المنتجات الصناعية الزراعية و الكتب الفلين، ولكن المنتجات الزراعية الصناعية هناك استثناء ملحوظ في الخمور و عصائر الفاكهة و و بعض الفواكه المعلبة و الخضروات مع امتيازات جزئية في الرسوم الجمركية.

منح امتيازات للمنتجات الزراعية وخاصة للحمضيات لديها انخفاض يقدر بـ 80% من التعريفات الجمركية.

منح امتيازات للمنتجات السمكية و خاصة المعلبة تستفيد من الاعفاء الجمركي.

ويظهر من هذه الامتيازات التي منحت للمغرب هي تخدم الجماعة الأوروبية أكثر من المغرب لأن بموجب هذا الاتفاق كانت البضائع المصنعة معفاة من الرسوم الجمركية ولكن تخضع لنظام الحصص لفحص الوضع الاقتصادي الأوروبي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> لعجال أعجال محمد أمين ، (إستراتيجية الإتحاد الأوروبي إتحاد دول المغرب العربي)، اطروحة دكتور. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص110.

<sup>2</sup> زكري مريم، (البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغربية)، ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2008)، ص38.

<sup>3</sup>Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro-méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, janvie 2001 , p 8 .

<sup>4</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, relation UE- maroc :

<http://www.medea.be/fr/pays/maroc/relations-ue-maroc/>

ويجب الإشارة أن الإنفاق المبرم بين المغرب والجماعة الأوروبية نطاقه كان محدود أولا يرضي الطرفين خاصة مع سوق تضعف المزايا الممنوحة لها مع توفيق اتفاقيات مشابهة مع دول متوسطة أخرى كاسبانيا ، إسرائيل ، اليونان ، تركيا ، .... إلخ.<sup>1</sup>

إذن من خلال هذه السياسة التي كانت مدته 5 سنوات والتي انتهت في 1973 لم تأتي بالمزيد للمغرب، وإنما تخدم دائما الجماعة الأوروبية نأخذ ما تريد من المنتجات الزراعية والصناعية.

#### المرحلة الثانية: السياسة الشاملة المتوسطة

في إطار السياسة الشاملة المتوسطة أبرمت اتفاقيات ثنائية جديدة في عام 1976 مع بلدان المغاربية الثلاث.<sup>2</sup>

ونجد المغرب أبرم الإتفاقية مع المجموعة الأوروبية في 26 أبريل 1976 وكانت اتفاقية تعاون وتبادل.<sup>3</sup>

وكانت هذه الإتفاقية غيرت من نطاق تعاون تجاري فقط وإنما راحت إلى نطاق أوسع من خلال توفير مساعدات إقتصادية ومالية على شكل بروتوكولات (أنظر الجدول رقم(15)) ، وأيضا وفرت المجموعة الأوروبية للمغرب مساعدات لتطوير وتحدد بث صناعتها الزراعية.<sup>4</sup>

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن البروتوكولات المخصصة للمغرب كانت آنذاك مبالغ ضخمة وأنها في كل بروتوكول عرفت ارتفاع في النسبة.

يلاحظ أن المساعدات المالية الممنوحة للمغرب تمثلت في تمويل مشاريع البنى التحتية، الفلاحة التصديرية ، التكوين المهني والفلاحي والصناعي هذه المشاريع مرتبطة كلها بالمصالح الأوروبية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro-méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, ibid, 9.

<sup>2</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, relation UE- maroc :

<http://www.medea.be/fr/pays/maroc/rerelations-ue-maroc/>

<sup>3</sup>مصطفى بخوش ، مرجع سابق، ص242.

<sup>4</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, relation UE- maroc :

<http://www.medea.be/fr/pays/maroc/rerelations-ue-maroc/>

<sup>5</sup>لعجال أعجال محمد أمين ، مرجع سابق، ص117.

## جدول رقم (15): التعاون بين الجماعة الأوروبية والمغرب وفق بروتوكولات

\*(1991-1976)

الوحدة: آلاف إيكو

المجموع 1991-1978		البروتوكول الثالث 1986-		البروتوكول الثاني 1981-		البروتوكول الأول 1976-		البروتوكولات
		1991		1986		1981		
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
39,34	273397	22,14	81030	57,47	114367	60,00	78000	القطاعات
24,61	171062	31,69	116000	23,40	46562	6,54	8500	الهياكل القاعدية
14,89	13470	18,80	68800	0,00	19000	12,05	15670	القرض الفلاحي
3,32	23046	0,00	-	9,05	-	17,73	23046	التكوين
0,69	4784	0,00	-	0,54	-	3,68	4784	الترقية الصناعية
5,04	35000	4,64	17000	0,00	18000	0,00	/	والتجارية
0,15	1071	0,00	6000	0,00	1070	0,00	/	التعاون التقني والعلمي
0,86	6000	1,64	6000	0,00	-	0,00	/	التطهير العمراني
0,86	6000	1,64	9000	0,00	-	0,00	/	التعليم
1,29	9000	2,64	62170	0,00	-	0,00	/	الحماية المدنية
8,95	62170	16,99	366000	10000	199000	10000	130000	التعاون
								رؤوس الأموال التي
								تتضمن مجازفة
								الرصيد

وأما في الجانب التعاون الإقتصادي منحت بعض التفضيلات للمغرب المتمثلة في:<sup>1</sup>

- أن المنتجات الصناعية الزراعية لا تزال تعامل بطريقة مختلفة وأقل تفضيلية من المنتجات الصناعية وأنها عموما محدودة التخفيضات الجمركية.
- المنتجات السمكية تستمر بالتمتع من الإعفاء الجمركي.
- المنتجات الزراعية تبقى على تخفيض الرسوم الجمركية بـ 80%.

ومن خلال هذه السياسة المتوسطة الشاملة كالسياسة السابقة من سياسات أكثر اقتصادية تعمل المصالح الأوروبية وتبقى دائما نوع من التبعية للمغرب لأن الجماعة الأوروبية تأخذ ما يساعدها من المنتجات المغربية.

\* المفوضية الأوروبية

<sup>1</sup>Rapport du femise , impact des accords de libre échange euro-méditerranéens : cas du maroc, France: Institut de la Méditerranée, ibid, 10.

### المرحلة الثالثة: السياسة المتوسطة المتجددة

في عام 1991، تم استبدال السياسة المتوسط الشاملة بالسياسة المتوسطة المتجددة نتيجة للتغيرات الدولية والإقليمية التي تم ذكرها سابقا.

بحيث هذه السياسة جاءت بالتفاوض على البروتوكولات المالية الرابعة للفترة 1992-1996 لكن رفض البرلمان الأوروبي منحها للمغرب أكتوبر 1992 وكان ذلك احتجاجا عن إحصاءات المحلية للمغرب وأيضا عن مشكلة الصحراء الغربية.<sup>1</sup> (أنظر الجدول رقم (16))

والجديد التي أتت به هذه السياسة مع المغرب هو إعطاء الأفضلية للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتركيز على التعاون الإقليمي وأيضا التعاون للمحافظة على البيئة.<sup>2</sup>

وكما نعلم جاءت هذه السياسة في ظل تحولات دولية وإقليمية وأيضا ظهور تهديدات جديدة وخاصة أنذاك التمرس الإسلامي الذي يعتبر تهديد لأوروبا وخاصة ما حدث في الجزائر.

### جدول رقم (16) المساعدات المالية للمغرب وفق البروتوكول الرابع

(1996-1992)\*

الوحدة: مليون إيكو

المجموع	مساعدات الميزانية للجماعة		البروتوكول الرابع 1996-1992
	قروض البنك الإستثمار الأوروبي	الأوروبية	
438	220	218	

ومع العلم أن هذه الاتفاقية الثنائية بين المغرب والإتحاد الأوروبي على أربعة محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الآخر، هذه المحاور هي احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية والمالية، وتطوير الجانب الإنساني والاجتماعي.<sup>3</sup>

وهنا نرى أن مع بداية التسعينات الإتحاد الأوروبي بدأ يروج بمبادئ الليبرالية الجديدة وخاصة مع التحولات عن المغرب العربي في تلك الفترات.

<sup>1</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, relation UE-maroc :<http://www.medea.be/fr/pays/maroc/relations-ue-maroc/>

<sup>2</sup>ibid

\*المفوضية الأوروبية

<sup>3</sup> زكريا مريم، مرج سابق، ص 45.

أما بالنسبة للمغرب نجد هناك حالة استقرار نسبية عاشها النظام المغربي خلقت مناخا مناسباً للعملية التطور السياسي والديمقراطي، نتيجة اتفاق بين الطرفين السلطة والمعارضة على أولوية الديمقراطية وعملية التناوب، وكذلك تجسيد الإسلام السياسي بفعل أن الملك هو أمير المؤمنين وأن النظام السياسي قائم على الإسلام.<sup>1</sup>

ومنه يتضح لنا من خلال هذه السياسات التي انتهجت من طرف الإتحاد الأوروبي طول الفترة التي سبقت اعلان برشلونة كانت عبارة عن سياسات أكثر اقتصادية وتجارية خاصة السياسة المتوسطة وسياسة المتوسطة الشاملة، وأما بداية التسعينات مع الظروف الدولية أصبحت السياسات الأوروبية أكثر تدخلا في شؤون المغرب.

### ب- الشراكة الأورو-مغربية

وقد وقع المغرب، الذي يحتل مكانة إستراتيجية في الشراكة الأورو – متوسطة على اتفاق الشراكة وكان ذلك في 26 فيفري 1996، ودخل حيز التنفيذ في مارس 2000، وكانت هذه الاتفاقية تشمل أهداف رئيسية يسعى فيها الإتحاد الأوروبي وهي:<sup>2</sup>

1- تعزيز الحوار السياسي.

2- تحديد الشروط الضرورية للتحرير التدريجي لتبادل البضائع، الخدمات رؤوس أموال.

3- دعم مبادرات الاندماج جنوب جنوب.

4- دعم التعاون في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و الشفافية المالية.

هذه هي الأهداف الأساسية التي تنص عليها مسار برشلونة، والعنصر المهم هو أن يكون هناك احترام لحقوق الإنسان ويكون ركيزة أساسية في الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>

ولكن الاتفاقية لم توقع إلا بعد مفاوضات كبيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري،<sup>4</sup> وأيضا بعد مصادقة جميع برلمانات الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> لعجال أعجال محمد أمين، مرجع سابق، ص 124.

<sup>2</sup> المفوضية الأوروبية، بعثة الإتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية، العلاقات السياسية والاقتصادية:

[http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_ar.htm](http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_ar.htm)

<sup>3</sup> نفس المرجع

<sup>4</sup> لعجال أعجال محمد أمين، مرجع سابق، ص 174.

<sup>5</sup> المفوضية الأوروبية، بعثة الإتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية، العلاقات السياسية والاقتصادية:

[http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_ar.htm](http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_ar.htm)

أما فيما يخص الاتفاقية يمكن ذكر أهم المسائل التي جاءت بها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في الآتي:<sup>1</sup>

- 1- إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب والإتحاد الأوروبي خلال فترة الإنتقالية مدتها 12 سنة ، مع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات التي تترجم بإلغاء الحقوق الجمركية ودخول المنتجات المصنعة السوق الأوروبية بكل حرية وبدون قيود ماعدا منتجات قطاع النسيج ومنه في 01 مارس 2012 كانت نهاية تفكيك التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة وتصبح منطقة تجارة حرة بين المغرب والإتحاد الأوروبي ، وأما بما يتعلق بالمنتجات الأوروبية تدخل المغرب بدون رسوم جمركية لكنها تظل خاضعة لضريبة القيمة المضافة (TVA) على المنتجات الأوروبية التي تقدر بحوالي 20%<sup>2</sup>.
- 2- التعاون الاقتصادي ويهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي، حيث أن التعاون الاقتصادي والتقني هو غير أساسي لإنجاح منطقة التجارة الحرة على الجانب المغربي.<sup>3</sup>
- 3- التعاون في المجال المالي بحيث استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميذا على فترتين ، تمتد الأولى من عام 1995 إلى 1999 وتغطي برنامج ميذا الأول (Meda1) ثم الفترة الثانية من عام 2000 إلى 2006 وتغطي برنامج ميذا الثاني (Meda2).<sup>4</sup> (أنظر جدول رقم (17))

#### الجدول رقم (17): برنامج ميذا الأول والثاني للمغرب\*

الوحدة : مليون أورو

النسبة	المدفوعة	الالتزامات	ميذا (1995-2005) المغرب
53.2%	783	1472	

<sup>1</sup>Fathallahoulalou, **après Barcelone, le Maghreb est nécessaire** , paris : l'hanmattan,1996,P199.

<sup>2</sup> commission européenne, **délégation de l'union européenne au Maroc** :

[http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/press\\_corner/all\\_news/news/2012/20120229\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/press_corner/all_news/news/2012/20120229_fr.htm)

<sup>3</sup> Rapport du femise, **impactdes accords de libre échange euro-méditerranéens: cas du maroc**, France: Institut de la Méditerranée, ibid, 23.

<sup>4</sup> شريط عايد ، (دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية – حالة المغرب العربي –). أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة2004، ص178.

\* Revue *Confluences Méditerranée*, **Quel est le bilan du Programme MEDA ?**:

[http://www.confluences-mediterranee.com/IMG/pdf/meda\\_annexe.pdf](http://www.confluences-mediterranee.com/IMG/pdf/meda_annexe.pdf)

ونجد أن ميدا الأول يمثل ثلاثة أضعاف المساعدات التي قدمت للمغرب فيما يتعلق البروتوكولات المالية السابقة،<sup>1</sup> فقد يمثل ميدا الأول قيمة تقدر بـ 630 مليون أورو،<sup>2</sup> وأما ميدا الثاني عرف زيادة كبيرة في المبالغ المخصصة للمغرب في إطار هذا البرنامج الذي ركز على تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل والنمو والحد من الفقر<sup>3</sup> وكان برنامج ميدا الثاني يقدر بـ 783 مليون أورو،<sup>4</sup> ولكن هذه الأموال لم تدفع كاملة والجدول السابق يوضح ذلك وحسب الإتحاد الأوروبي تقدر هذه المساعدات المالية الممنوحة للمغرب في إطار برنامج ميدا الأول والثاني تقدر بحوالي 1.6 مليار أورو بمعناه هي الدول الأولى المستفيدة من هذه المساعدات في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.<sup>5</sup>

4- التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي فقد تناولت اتفاق الشراكة الأورو-مغربية قضايا تتعلق بالهجرة والعمال المهاجرين ، حيث اتفق الطرفان على حماية العمال وضمان كل حقوق ومساواتهم بالعمال المحليين، كما تم التطرق إلى المواضيع التالية:<sup>6</sup>

– الهجرة السرية وكيفية ترحيل المهاجرين غير الشريكين وإعادتهم إلى دولهم

– تفصيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– تحسين نظام الحماية الاجتماعية ونظام الصحة.

5- الاتفاق حول الصيد البحري وتصدير منتجاته يشكل الصيد البحري أهم صادرات المغرب وخاصة المنتجات المختلفة ، وقد كانت منتجات الصيد البحري تخضع لنظام الحصص إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال<sup>7</sup> ، بحيث لفترة 1995 إلى 1999 الإتحاد الأوروبي ما يقدر بـ 355 مليون إيكو لتطوير الصيد البحري في المغرب ومع نهاية هذه المعاهد تم إبرام إتفاق آخر في جويلية 2005 بعد مفاوضات طويلة وصعبة وكان

<sup>1</sup> Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc** :

[http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco_fr.htm)

<sup>2</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, **PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN** :

<http://www.medeia.be/fr/pays/maroc/rerelations-ue-maroc/>

<sup>3</sup>Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc** , ibid.

<sup>4</sup> Revue *Confluences Méditerranée*, **Quel est le bilan du Programme MEDA ?** :

<http://www.confluences-mediterranee.com/Quel-est-le-bilan-du-Programme>

<sup>5</sup> Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc** :

[http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco_fr.htm)

<sup>6</sup> خلفة نصير ، مرجع سابق ، ص72.

<sup>7</sup> لعجال أعجال محمد أمين ، مرجع سابق ، ص175.

في النهاية اتفاق لسماح للبواخر الأوروبية من صيد في البحار المغربية مقابل مساعدات مالية تقدر بـ 36 مليون يورو في إطار ميديا الثاني.<sup>1</sup>

ومن خلال هذا يتضح لنا أن الإتحاد الأوروبي منح امتيازات ومساعدات مالية مقابل تحقيق أهدافه ومصالحه وإنما المغرب دائما يلعب دور التابع لسياسات الأوروبية، وقد نلاحظ في الشراكة عكس السياسات السابقة أن على المغرب احترام حقوق الإنسان والديمقراطية مقابل المساعدات وهذه تدخل ضمن فلسفة وأفكار الليبرالية الجديدة.

وهذا ما نجده أن المغرب أكبر مستفيد من برنامج ميديا الديمقراطي الأول في 1998 الذي يقدر بـ 5.8 مليون درهم مغربي حوالي 500 ألف إيكو آنذاك.<sup>2</sup>

من هذا المغرب تعتبر كشريك رئيس في إطار الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقت من خلال مؤتمر برشلونة 1995.

## 2- العلاقات الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار

إن إعلان الإتحاد الأوروبي عن سياسة الجوار في 2004 وتعاونه مع شريك تحت الطلب كالمغرب في هذا الإطار ، خاصة بوعده منح صفة الوضع المتقدم نظرا لسعيه وطلبه المستمر بخصوص ذلك ، يعتبر محاولة أوروبية لبناء الثقة مع شريك رئيس ومهم في المنطقة المغربية.<sup>3</sup>

وبما أن المغرب يعتبر كشريك مهم للإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية طرحت هذه السياسة للمغرب وكانت من الأوائل تقبل و توافق على خطة العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية .

ولهذا سنتطرق إلى خطة عمل سياسة الجوار بالنسبة للمغرب ثم مجالات التعاون والمساعدات المالية والتقنية وفي الأخير نتكلم عن الوضع المتقدم للمغرب في علاقته مع الإتحاد الأوروبي.

## أ- خطة عمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي

<sup>1</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, **Accord de pêche UE-Maroc** :<http://www.medeia.be/fr/pays/maroc/accords-de-peche-ue-maroc/>

<sup>2</sup>*L'économiste*, le quotidien économique du Maroc, Meda démocratie pour Maroc :  
<http://www.leconomiste.com/article/meda-democratie-58-mdh-pour-1998>

<sup>3</sup>حجيج أمال، مرجع سابق، ص 200.

اعتمدت المغرب خطة العمل التي طرحها الإتحاد الأوروبي عليها في جويلية 2005،<sup>1</sup> حيث حدد كل من المغرب والإتحاد الأوروبي خطة العمل والتي تحتوي على ثلاثة عناوين رئيسية (النشاطات، الأهداف، المكونات).<sup>2</sup> ونجد أن خطة عمل هدفها تعميق العلاقات السياسية والمزيد من التكامل الاقتصادي بين المغرب والإتحاد الأوروبي، وهذا من أجل مواجهة التحديات المشتركة بينهما، وتكون هذه الخطة لمدة 05 سنوات أين يكون التعاون في جميع المجالات.<sup>3</sup> ولقد نجد خطة العمل بالنسبة للمغرب تتكون من ستة مواضيع كبرى للتعاون، وكل موضوع ينقسم إلى مواضيع فرعية، يتم وضع هذه المواضيع حيز التطبيق عبر مرحلتين (المدى القريب وتحديد مدى آخر).<sup>4</sup> بحيث في خطة العمل المخصصة للمغرب في إطار سياسة الجوار الأوروبية هناك ستة مواضيع رئيسية وهي على الشكل التالي:<sup>5</sup>

#### - الموضوع الأول: الحوار السياسي والإصلاح

يتعلق الأمر بحول سياسي حول الإصلاح، في البداية يتضمن المخطط إصلاحات سياسية وتقوية المؤسسات الإدارية لضمان الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون ولهذا كانت مجموعة من الإصلاحات التي أطلقتها المغرب في هذا الجانب في 2007 ومن أهم المبادرات هي:<sup>6</sup>

- إصلاحات بما يخص قانون الأحزاب قانون الأحزاب.
- إصلاح قانون الانتخابات.
- تسهيل الإجراءات القضائية.
- مكافحة الفساد السياسي والإداري.

<sup>1</sup>Union Européenn, **Politique Européenne de Voisinage – MAROC**,comunique de presse du 03/04/2008 :

[http://europa.eu/rapid/press-release\\_MEMO-08-211\\_fr.htm?locale=FR](http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-08-211_fr.htm?locale=FR)

<sup>2</sup>حجيج أمال، مرجع سابق، ص 201.

<sup>3</sup>Commission Européenne, **Délégation de l'Union européenne au Royaume du Maroc**, Relations politique et économique :

[http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_fr.htm)

<sup>4</sup>عبد النور خليفي، مرجع سابق، ص 215.

<sup>5</sup>**Plant d'action UE /Maroc dans le cadre de la politique européenne de voisinage**, pour plus d'info a voir sur :

[http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/action\\_plans/morocco\\_enp\\_ap\\_final\\_fr.pdf](http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/action_plans/morocco_enp_ap_final_fr.pdf)

<sup>6</sup> Rapport du Réseau euro-méditerranéen des *droits de l'Homme*, *Les Droits de l'Homme dans le Plan d'Action Maroc-UE dans le cadre de la Politique Européenne de Voisinage*, Danemark : 2007, p 19.

وهذه من أهم الإصلاحات التي قام بها المغرب بعد بداية العمل بهذه السياسة ، ولكن حتى عام 2012 لم يكن هناك إصلاح كبير في الدستور المغربي لأن هناك 16 مادة يجب أن تغيير من أصل 19 هناك تغيير واحد وبما يتعلق تعيين الإطار الكبري في الدولة.<sup>1</sup>

وفي نهاية الموضوع تمت الإشارة إلى الاندماج الجهوي حيث تمت التوصية على دعم المبادرات ومشاريع الاندماج الجهوي عن طريق القيام بالمشاريع مشتركة في المجالات التقنية ، الطاقة، النقل ، التكنولوجيا، الإعلام، الهجرة، وكذا تكثيف التعاون في إطار المؤسسات الجهوية المغربية من الفوروم 5+5 إلى الفروم المتوسطي إلى قمة إفريقيا أوروبا كما تمت الدعوة إلى ترقية الإندماج الإقتصادي والتجاري خاصة في إطار إنفاق أغادير.<sup>2</sup>

### - الموضوع الثاني: الإصلاح الاجتماعيالاقتصادي وتطوير الاقتصاد الكلي<sup>3</sup>

يتضمن في المرحلة الأولى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي مع التركيز على الاستقرار للعجز الميزاني ونسبة البطالة ، وذلك عن طريق الدعوة إلى القيام بإصلاحات هيكلية لدفع اقتصاد السوق. ولكن يلاحظ أن هذه المهمة قد تكون صعبة للمغرب لأن المديونية الخارجية ترتفع من سنة إلى أخرى.(أنظر الجدول رقم (18))

### جدول رقم (18): قيمة المديونية الخارجية للمغرب لفترة (2008-2012)\*

الوحدة: مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
المغرب	20.8	23.8	25.4	27.8	29.6

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن المديونية المغربية نعرف تزايد من عام إلى آخر واخترنا بداية من 2008 لأن خطة العمل بدأ تنفيذها بالضبط في 2007.

وأيضاً جاء من خلال هذا الموضوع الثاني إصلاحات في قطاع الزراعة ، وقطاع الإجتماعي.

### - الموضوع الثالث: المسائل المتعلقة بالتجارة والسوق وإصلاحات التنظيمية

<sup>1</sup> Parlement Européen, *Mise œuvre de la Politique Européenne de Voisinage au Maroc Progrès réalisés en 2012 et actions à mettre en œuvre* , p 3 , pour plus d'info a voir :

[http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009\\_2014/documents/dmag/dv/dmag20130918\\_08\\_/dmag20130918\\_08\\_fr.pdf](http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmag/dv/dmag20130918_08_/dmag20130918_08_fr.pdf)

<sup>2</sup> plantd'actionue/maroc , ibid, p 8.

<sup>3</sup> ibid, p 8-10

\* Rapport du femise sur le partenariat euro-mediterraneen 2012, France : Institut de la Méditerranée, novembre 2012 , p5.

هذه الإصلاحات ستمكن الدولة الجارة من الولوج بسهولة إلى السوق الأوروبي والإستفادة من إمتيازات في إطار سياسة الجوار الأوروبية.<sup>1</sup>

ومن هذا المنطلق قامت المغرب بمجموعة من الإصلاحات وهي:<sup>2</sup>

- تحسين مناخ العمل الاقتصادي وأيضا الاستثمار.
  - إنخراط المغرب في المنظمات واتفاقية الدولية لمحاربة القرصنة الإلكترونية.
  - قيام بقوانين حماية المستهلك.
  - وضع ميكانيزمات لتسوية المنازعات الاقتصادية وهذه الإصلاحات تدخل في المساعدات التقنية وإعادة هيكلة اقتصاد وقوانين المغرب وتكون بمساعدة الإتحاد الأوروبي.
- وفي هذا الإطار تم فتح المفاوضات في أوائل 2008 حول تحرير التجارة في الخدمات و الاستثمار، وأيضا مفاوضات حول تحرير التجارة للمنتجات الزراعية والسمكية.<sup>3</sup>

- الموضوع الرابع: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية

نجد في هذا الموضوع كان التركيز الكثير على الهجرة بنوعها الشرعية والهجرة غير الشرعية وأيضا عن منح التأشيرات لدخول الإتحاد الأوروبي وفي الأخير عن اللجوء السياسي.<sup>4</sup>

وأما في الجزء الثاني جاء عن دعم المؤسسات وهيئات مراقبة الحدود ، ثم بعد ذلك التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة (الإرهاب، المخدرات، تبيض الأموال).<sup>5</sup>

ولهذا تم إطلاق مبادرات لمساعدة المغرب في هذه الميادين ومن أهم المبادرات هي:<sup>6</sup>

- إقامة قانون ضد تبيض الأموال في المغرب
- التعاون في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية
- إقامة إتفاقيات ثنائية في مجال الشرطة والعدالة.
- إقامة إستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي لمحاربة المخدرات.

<sup>1</sup>عبدالنور خليفي، مرجع سابق، ص 217.

<sup>2</sup> Rapport du Réseau euro-méditerranéen des *droits de l'Homme*, *ibid*, p 20.

<sup>3</sup>Union Européenn, **Politique Européenne de Voisinage – MAROC**, comunique de presse du 03/04/2008, *ibid*.

<sup>4</sup>Plant d'action UE/Maroc, *ibid*, p 23.

<sup>5</sup>عبدالنور خليفي، ص 217.

<sup>6</sup>Rapport du Réseau euro-méditerranéen des *droits de l'Homme*, *ibid*, p 20

- إطلاق أول برنامج توأمة في إطار برنامج ميدا لتكوين قوى مختصة في مراقبة الحدود. هذه تمثل أهم المشاريع التي تم إطلاقه في إطار هذا الموضوع العدالة والشؤون الداخلية ، ولتطبيق هذه المبادرات تم تخصيص ميزانيات وهذا ما سنتناوله لاحقا.
- ويجب الإشارة أن في 2012 تم إطلاق مشروع قانون لمحاربة الفساد الإداري وأيضا قضية الرشوة في المغرب وهذا يدخل في إطار الإصلاحات الداخلية التي يتضمنها خطة عمل لسياسة الجوار الأوروبية<sup>1</sup>
- الموضوع الخامس: الإصلاح والتعاون في مجالات النقل والطاقة والبيئة<sup>2</sup>
- وتلعب هذه المجالات دورا هاما في بلوغ الإصلاحات بصفة عامة، كما أن الإصلاح الهياكل القاعدية لاسيما النقل (السكك الحديدية ، الطرق، الموانئ...)<sup>3</sup>.
- الموضوع السادس: الإتصالات بين الشعوب<sup>4</sup>
- وجاء فيه أساسا تحسين النظام التربوي والتكوين المهني وهذا من أجل تطوير قدرة المنافسة للمغرب في تحصل على فرص العمل وأيضا التنقل وهذا من أجل تقريب المستوى بين المغرب في 2007 بعملية إعادة نظامها التربوي وكان ذلك نتيجة لدخولها في سياسة الجوار الأوروبية<sup>5</sup>
- ومن خلال خطة العمل يتضح لنا هنا أن سياسة الجوار أكثر تدخل في شؤون الداخلية للمغرب وليس كما السياسات السابقة التي كانت أكثر في العموميات ، وهذا ما يسمح للمغرب التحصل على الوضع المتقدم.
- ب- الوضع المتقدم للمغرب
- بعد انضمام المغرب إلى سياسة الجوار الأوروبية وبداية تطبيقها ميدانيا هذا ما سمح لها في 2008 بمنح لها الوضع المتقدم في علاقته مع الإتحاد الأوروبي.
- بحيث كان ذلك بمناسبة انعقاد مجلس التعاون الأوروبي المغربي في 23 جويلية 2007 وقد قرر من خلال ذلك الاجتماع تعزيز علاقاتهم الثنائية وكانت النتيجة منح الإتحاد الأوروبي للمغرب صفة الوضع المتقدم في 13 أكتوبر 2008 وتصبح المغرب أول دولة من جنوب البحر المتوسط تتحصل على هذه الوضعية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>Union Européenn, **Politique Européenne de Voisinage – MAROC**, comunique de presse du 03/04/2008, ibid.

<sup>2</sup>Plant d'action UE/Maroc, ibid, p28.

<sup>3</sup>عبد النور خليفي، مرجع سابق، ص 217.

<sup>4</sup>Plant d'action UE/Maroc, ibid.

<sup>5</sup>Union Européenn, ibid.

<sup>6</sup> المفوضية الأوروبية، بعثة الإتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية، العلاقات السياسية والاقتصادية:

[http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_ar.htm](http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_ar.htm)

وعند إعطاء هذا الوضع المتقدم للمغرب كانت هناك أهداف والمتمثلة أساسا في:<sup>1</sup>

- 1- تعزيز الحوار والتعاون السياسي والأمني بين الإتحاد الأوروبي والمغرب: ويكون ذلك بشكل منتظم لمناقشة القضايا الإقليمية الرئيسية ، ويكتمل هذا الحوار بالتعاون مع الهيئات الإقليمية كجامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي وأيضا دعم عملية التكامل في إطار إتحاد المغرب العربي.
- 2- الاندماج التدريجي للمغرب في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي من خلال التقارب التشريعي والتنظيمي: وفي هذا الإطار كانت هناك عدة مشاريع أطلقت بمساعدة الإتحاد الأوروبي في إطار التوأمة التي تعتبر كوسيلة لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ، حيث بسبب الوضع المتقدم تم منح 180 مليون أورو للمغرب من أجل وضع مخطط وطني لكي يسمح للمنتجات المغربية الدخول إلى السوق الأوروبية.
- 3- توسيع الشراكة لفواعل جدد بين الطرفين: ويكون ذلك من خلال قيام عمليات شراكة بين لجان اقتصادية اجتماعية أوروبية مع لجان مغربية.

وعموما هذا الوضع المتقدم جاء من أجل تعزيز الحوار السياسي والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية،.... أي في مختلف القطاعات،<sup>2</sup> ويعني الوضع المتقدم عند الإتحاد الأوروبي هو المزيد من التدخلات في الشؤون المغربية.

وتجدر الإشارة أن المغرب يطمح منذ البداية في علاقته مع الإتحاد الأوروبي أن يكون عضوا في الإتحاد ، وهو يعمل جاهدا اليوم حتى يحقق ما يصبوا إليه من أهداف، كما أنه يحاول أن يقود هذه المبادرة (الوضع المتقدم) وتقديم نفسه " كتميز مجتهد" لتطبيق هذه الشراكة وسياسة الجوار،<sup>3</sup> حيث يعتبرها المغرب كفرصة لتأقلم والتكيف مع أوروبا ليصبح ذات الأيام عضو في الإتحاد.

### ج- التعاون بين المغرب والإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار

مع سياسة الجوار الأوروبية أصبحت العلاقات الأورو-مغربية أكثر استمرارية وأيضا أكثر هيكلية ويظهر ذلك من خلال ثلاث مظاهر رئيسية:<sup>4</sup>

- 1- منذ عام 2005 هناك اجتماعات كل سنة، وهي اجتماعات تعقد بين اللجان الفنية والخبراء من مؤسسات الإتحاد الأوروبي والإدارة المغربية والتي يكون فيها:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>Commission européenne, *Délégation de l'Union européenne au Royaume du Maroc, relation politique et économique* : [http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_fr.htm)

<sup>2</sup>Commission européenne, *Délégation de l'Union européenne au Royaume du Maroc, Relations Union Européenne-Maroc*: [http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_fr.htm)

<sup>3</sup> حجيج أمال ، مرجع سابق، ص 205.

<sup>4</sup> Commission européenne, *Délégation de l'Union européenne au Royaume du Maroc ,Un dialogue permanent* : [http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu\\_morocco/political\\_relations/index\\_fr.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/eu_morocco/political_relations/index_fr.htm)

<sup>5</sup>ibid.

- تعزيز الحوار السياسي.
  - حوارات اقتصادية ، اجتماعية.
  - اجتماع لجان فرعية للعدالة والأمن.
- وعموما فيها اجتماعات للجان الفرعية التي تقوم في تعزيز التعاون في جميع القطاعات.
- 2- مرة واحدة في السنة تجتمع اللجان الفرعية ولجنة الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي لتقوم بمراجعة وتقييم شامل للحوارات والإصلاحات القطاعية.
- 3- كل عام يجتمع مجلس الشراكة بين المغرب والإتحاد والممثلين يكون من الممثلين السامين لوزارة الشؤون الخارجية المغربية وأيضا للإتحاد الأوروبية أين تطرح القضايا الإستراتيجية بين الطرفين وأيضا التطرق إلى الشراكة والتعاون بين الطرفين.<sup>1</sup>
- ولقد نجد هذا التعاون المكثف بين المغرب والإتحاد الأوروبي في عملية التوأمة ، حيث أطلقت منذ 2005 ، 29 مبادرة توأمة بين الطرفين في جميع المجالات ومن أهمها هناك التجارة ، الأمن البحري ، البيئة ، الهجرة ، حماية المستهلك ، مكافحة غسل الأموال ، المنافسة...<sup>2</sup>
- ونجد هذه التوأمة تكون في مجالات ذات الأهمية للإتحاد الأوروبي وخاصة التي تضمن لها أمنها وهذا ما تطرقنا إليه من خلفيات سياسة الجوار الأوروبية هي تحقيق أمن الاتحاد الأوروبي قبل أي شيء.
- وأما فيما يخص المساعدات المالية المخصصة للمغرب لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية حيث نجد أن قبل إطلاق الآلية الأوروبية للجوار والشراكة كان المغرب من أكبر المستفيدين من برنامج "ميديا 1 و2" وكان ذلك حتى سنة 2006 وتقدر الأموال الممنوحة للمغرب حتى 2006 بـ 1040 مليون يورو وهو أكبر مستفيد في منطقة جنوب المتوسط.<sup>3</sup>
- ولكن منذ جويلية 2007 استبدل برنامج "ميديا" بالآلية الأوروبية للجوار الشراكة وهو الإطار التعاوني بين المغرب والإتحاد الأوروبي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ministère des affaires étrangères Marocain ,Le partenariat entre le Maroc et l'Union Européenn :

<http://www.diplomatie.ma/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/MarocetlUnioneurop%C3%A9enne/tabid/>

<sup>2</sup> Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc :**

[http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco_fr.htm)

<sup>3</sup> Rapport du Réseau Marocain Euromed des O.N.G, ÉVALUATION DU PLAN D'ACTION MAROC/U.E DANS LE CADRE DE LA PEV, p 19 .

<sup>4</sup>Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc :**

[http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco_fr.htm)

وكانت حصة المغرب من خلال هذه الآلية لسنوات 2007-2010 تقدر بـ 654 مليون يورو وهي مساعدات تقدم لتنفيذ خطة العمل<sup>1</sup>.

ولكن يجدر الإشارة أن هذه الأموال الممنوحة تذهب إلى أولويات تحددها الإتحاد الأوروبي المتمثلة في خمس أولويات وهي:<sup>2</sup>

1- تحسين الظروف الاجتماعية.

2- حقوق الإنسان وحكم الراشد.

3- تدعيم المؤسسات وإصلاحها.

4- إصلاح الاقتصاد.

5- الحفاظ على البيئة.

ودائما فيما يخص المساعدات وافق الإتحاد الأوروبي على مساعدات مالية دائما في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لمدة 2011-2013 و ستمنح للمغرب مساعدات مالية تقدر بـ 580.5 مليون أورو.<sup>3</sup> (أنظر الجدول رقم(19))

ويجب الإشارة أن هناك أموال تمنح للمغرب في إطار الوضع المتقدم لا تدخل في هذه الآلية وتقدر بحوالي 139 مليون أورو.<sup>4</sup>

جدول رقم(19): المساعدات المالية للمغرب في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-2013)\*

2013-2011		2010-2007		المحاور
%	مليون أورو	%	مليون أورو	
20	116.1	45.3	296	الإستراتيجية تطوير السياسات الاجتماعية
10	58.05	35.9	235	التحديثالاقتصادي
40	232.2	9.9	65	الدعم المؤسستي

<sup>1</sup> Rapport du Réseau Marocain Euromed des O.N.G, ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc**, ibid .

<sup>4</sup> *L'économiste*, le quotidien économique du Maroc, **Statut avancé Le Maroc invité à la table de l'Europe** :

<http://www.leconomiste.com/article/891304-statut-avanc-le-maroc-invite-la-table-de-l-europe>

\* Commission Européenne, **développement et coopération, Maroc** :

[http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/countrycooperation/morocco/morocco_fr.htm)

15	87.07	1.2	8	الحكم الراشد وحقوق الإنسان
15	87.07	7.6	50	حماية البيئة
580.5		654		المجموع

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن في الفترة الأولى تم تخصيص الكثير من الأموال للإصلاحات السياسية والاجتماعية، وأما في الفترة الثانية تم تخصيص ما يقارب 40% لدعم المؤسسات وتطوير المؤسسات المغربية. مع العلم أن نهاية خطة العمل كانت في 2010 ، ولكن مع المفاوضات لمخطط عمل لفترة 2013-2017 ثم تمديدها إلى غاية 2012 خطة 2005 ، وهذا قصد مواصلة الإصلاحات وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في المغرب ولهذا التمويلات والمساعدات الفنية كانت طول فترة 2005 حتى 2012.

### 3- معوقات العلاقات الأورو- مغربية

بعد مرور أكثر من أربعين سنة من بداية العلاقات بين المغرب والإتحاد الأوروبي إلا أن هناك معوقات اقتصادية ، اجتماعية، سياسية .... تمنع من تطور حقيق لهذه العلاقات وأيضا التساوي يسن الطرفين لأن نجد دائما سياسات ومبادرات أوروبية موجهة للمغرب وليس عكس ذلك.

ومنه سنحاول أن نحصر هذه المعوقات في 3 معوقات التي تبدو لها أثر كبير في عرقلة هذه العلاقات وأيضا لها أثر على مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية ككل.

ولهذا سنتطرق إلى المعوقات التالية:

#### أ- قضية الصحراء الغربية

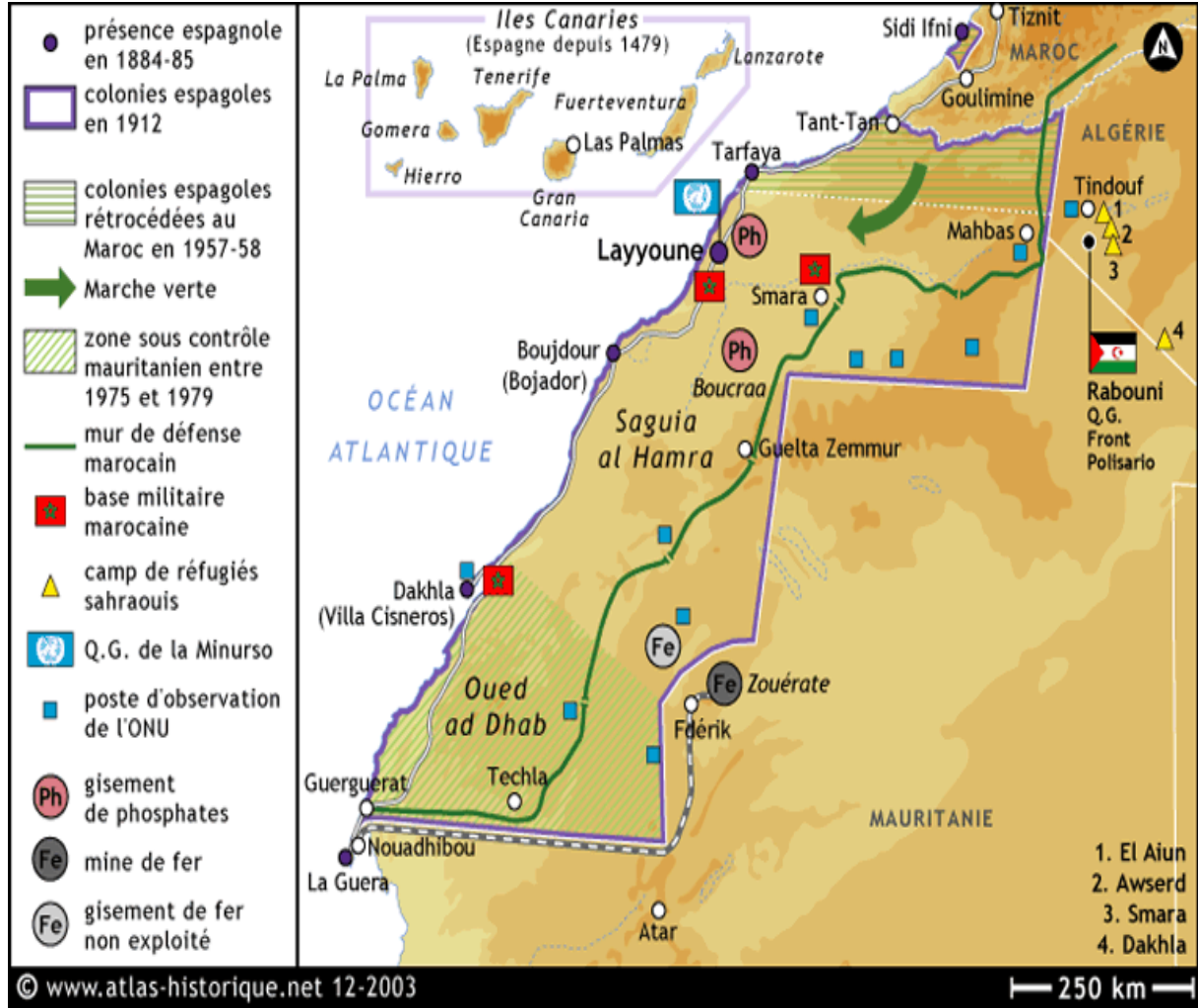
تبدوا قضية الصحراء الغربية من أصعب المشكلات على منظمة الأمم المتحدة والمنظمات عاجزة عن تقديم حل لهذا النزاع الذي شل المنطقة المغربية<sup>1</sup>، وأيضا يهدد مستقبل العلاقات الأورو-مغربية ويعرقلها في مسارها التطوري.

ومسألة الصحراء الغربية معقدة جدا تتفاعل فيها متغيرات عدة بين التاريخ والجغرافيا ، فمنطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها بين الجزائر والمغرب وموريتانيا تعود إلى ما يزيد 30 عاما من توتر العلاقات السياسية بين الجيران في المغرب العربي<sup>2</sup>. ويرجع هذا إلى موقعها الإستراتيجي وأهميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية. (أنظر الخريطة رقم(5))

<sup>1</sup> الداهاية ولد محمد فال ، (قضية الصحراء الغربية: مقاربة الحلول)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد37، شتاء2013، ص181.

<sup>2</sup> الداهاية ولد محمد فال، نفس المرجع.

خريطة رقم (5): موقع الجيوسياسي للصحراء الغربية\*



بحيث تعد قضية الصحراء بالنسبة إلى البوليساريو ( منظمة تحرير الصحراء الغربية ) قضية تحرير فمهي بالنسبة إلى المغرب قضية وحدة وطنية غير قابلة للمساومة،<sup>1</sup> وهذه هي العوامل التي تجعل قضية الصحراء الغربية مشكل كبير لمستقبل العلاقات الأورو-مغربية.

ولقد نجد الدور الأوروبي في قضية الصحراء الغربية وخاصة فرنسا وإسبانيا يرتبط دورهما بهذه الأزمة عموما بإستراتيجية تنطلق الأولى من المفهوم الإستعماري الذي يسعى إلى عدم قيام دولة قوية في المغرب العربي، أما الإستراتيجية الثانية فتعتمد على المنظور البراغماتي النفعي الذي يسعى على إقامة شراكة فعلية مع الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب حيث أن الجزائر من أهم المصدرين للغاز والنفط في العالم والمغرب من أهم

\* Source : <http://www.atlas-historique.net/1945-1989/cartes/Sahara-occidental.html>

<sup>1</sup> جعفر عدالة، (توسيع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأورو-مغربية)، ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 115.

المنتجين والمصدرين للفوسفات على المستوى العالمي كذلك<sup>1</sup>، وتعتبر الصحراء الغربية من أهم الدول في العالم التي لديها احتياطات كبيرة من الفوسفات وتقدر هذه الاحتياطات في الصحراء الغربية بـ 10 مليار طن.<sup>2</sup>(أنظر الجدول رقم (20))

الجدول رقم(20): احتياطات الفوسفات في العالم\*

الإحتياطيات		الكمية	الدول
المؤكدة	المتوقعة		
مليون طن	مليون طن		
42040	431 112		كل دول العالم
26132	67774		دول إفريقيا
20000	50000		المغرب
34000	10000		الصحراء الغربية
-	1000		الجزائر

مع دخول المغرب في شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة أو سياسة الجوار الأوروبية نجد أن ضمن هذه السياسات والإتفاقيات هناكبنند مهم وهو احترام حقوق الإنسان وأيضا محاولة تسوية النزاعات بطريقة سلمية.

ولقد نجد ذلك في ندوة برشلونة ما يلي: "تسوية نزاعاتهم بالطرق السلمية ، كما أكدوا على الحق الكامل لكل دولة في ممارسة سيادتها بالوسائل المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون"<sup>3</sup>، ويقصد هذا التعهد بالمشاركين في ندوة برشلونة.

وأیضا هناك تعهد من طرف المشاركين هو أن " يكون احترام المساواة في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والوحدة الترابية لكل شريك من الشركاء"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Hafida Amyar, **Saharoccidental** ,édition casbah, Alger :2000 ,p26

<sup>2</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, **sahara-occidental** :

<http://www.medeia.be/fr/pays/sahara-occidental/sahara-occidental/>

\*organisation des nations unis pour l'alimentation et l'agriculture, **Les gisements de phosphates dans le monde** :

<http://www.fao.org/docrep/007/y5053f/y5053f06.htm>

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم(1).

<sup>4</sup> انظر الملحق رقم(1).

ومنه نجد أن المغرب لم تحترم هذه التعهدات تجاه الصحراء الغربية ولا تعترف بها حتى الآن وخاصة أن هناك 75 دولة تعترف بالصحراء الغربية في العالم.<sup>1</sup>

وأما في إطار سياسة الجوار الأوروبية نجد أيضا اهتمام كبير باحترام حقوق الإنسان خاصة في الأراضي الصحراء الغربية ، وهذا ما أدانه البرلمان الأوروبي في 2010 ، حوادث العنف التي وقعت من خلال تفكيك مخيم الاحتجاج " أكديم ايزيك " وغيرها أقلق إزاء التدهور الكبير للوضع في الصحراء الغربية.<sup>2</sup>

وهذه أمثلة من التعدي المغربي على حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ، وهذا ما ذهبت الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان التي تدعو إلى إعطاء أكثر أهمية لقضية الصحراء الغربية من طرف الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ، حيث تدعو إلى وضع آلية دولية بصورة عاجلة لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.<sup>3</sup> وهذه العوامل أدت أن الإتحاد الأوروبي رفضت منح مساعدات مالية للمغرب لبناء خمس محطات للطاقة الشمسية واثنين منها في الصحراء الغربية المقدر بـ 9 مليار دولار والرفض راجع إلى نزاع الصحراء الغربية بسبب انتهاك المغرب لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية<sup>4</sup>، وهذا يدخل ضمن المشروطة السياسية التي تفرضها الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

يتضح من خلال هذا أن قضية الصحراء الغربية والصراع بين المغرب والجزائر عنها يشكل عائق رئيسي لخلق كيان اقتصادي وسياسي ذات مصداقية في شمال إفريقيا،<sup>5</sup> حيث في اطار الاتحاد المغربي يمكن للمغرب التعامل سويا مع الاتحاد الأوروبي.

## ب- الهجرة المغربية نحو أوروبا

<sup>1</sup>institut européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro arabe, **sahara-occidental** :

<http://www.medeia.be/fr/pays/sahara-occidental/sahara-occidental/>

<sup>2</sup> مركز معلومات أوروبا، الصحراء الغربية : البرلمان الأوروبيون يطالبون بتحقيق مستقل للأمم المتحدة، للمزيد انظر:

[http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=23312&id\\_type=1&lang\\_id=470](http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=23312&id_type=1&lang_id=470)

<sup>3</sup> الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، الصحراء الغربية: ينبغي توسيع نطاق تفويض بعثة الاستفتاء ليشمل حقوق الانسان:

<http://www.euromedrights.org/ara/wp-content/uploads/2014/04/Sahara-Occidental-AR.pdf>

<sup>4</sup> وكالة الأنباء رويترز، نزاع الصحراء الغربية يخيم على أحلام المغرب بشأن الطاقة الشمسية:

<http://ara.reuters.com/article/internetNews/idARACAEAO10CZ20140102>

<sup>5</sup> Fondation Robert Schuman, *Le dialogue euro-méditerranéen : Constat et perspectives d'une politique inachevée :*

<http://www.robert-schuman.eu/fr/syntheses/0041-le-dialogue-euro-mediterraneen-constat-et-perspectives-d-une-politique-inachevee>

إن ظاهرة الهجرة المغربية نحو أوروبا هي ظاهرة تعود إلى القرن الماضي، حيث تعود الأفواج الأولى للمهاجرين المغربية نحو أوروبا إلى الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى إتفاقية بين المغرب والإتحاد الأوروبي لتنظيم اليد العاملة المهاجرة إلى أوروبا من خلال الاتفاقيات الأولى في الستينيات القرن الماضي.<sup>1</sup> ولكن مع الأزمات والتغيرات التي حدثت مع بداية التسعينات أصبحت ظاهرة الهجرة تشكل تهديداً لأمن أوروبا، وفي هذا الإطار أطلقت مبادرة الشراكة الأورو-متوسطية وضمن تلك المبادرة إشارة إلى معالجة الهجرة.\*

بحيث في إطار اتفاقية مسار برشلونة 1995 ركزت في بعدها الاجتماعي والثقافي على وجوب إعادة النظر في الهجرة،<sup>2</sup> ولقد تشير الإحصائيات أن هناك عدد متزايد من أصول مغربية موجودة في أوروبا وخاصة بإسبانيا وكانت فترة التسعينات إلى بداية الألفينيات عرفت تزايد كبير من عدد المهاجرين خاصة إلى إسبانيا. (أنظر الجدول رقم(21))

جدول رقم(21): عدد المهاجرين المغربيين في إسبانيا فترة (1998-2005)\*

السنوات	عدد المهاجرين
1998	111.043
1999	133.002
2000	173.158
2001	233.158
2002	307.458
2003	378.979
2004	420.566
2005	511.294

ويلاحظ من هذا الجدول أن عدد المغاربة هو يتزايد بشكل كبير في إسبانيا وخاصة أن إسبانيا هي بوابة الإتحاد الأوروبي من الجهة الجنوبية وأيضا إفريقيا لأن المغرب تعتبر ممر رئيسي للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا. بحيث هناك حوالي 100 ألف مغربي يحاول المرور إلى إسبانيا عبر جبل طارق في السنة، ولكن العديد منهم تكون النهاية مآسات،<sup>3</sup> وهذه العوامل أدت إلى اتخاذ الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورو-مغربية برامج

<sup>1</sup> محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 99.

\* أنظر الملحق رقم (1)

<sup>2</sup> سهام حروري، مرجع سابق، ص 348.

\*institut universitaire européen, *L'immigration marocaine en Espagne* :

[http://www.carim.org/Publications/CARIM-AS06\\_09-Khachani+Mghari.pdf](http://www.carim.org/Publications/CARIM-AS06_09-Khachani+Mghari.pdf)

<sup>3</sup>Le monde diplomatique, *Les Marocains rêvent d'Europe* :

مخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي كانت تحت اسم برنامج " يورميد للهجرة" والتي عرفت 3 برامج الأول كانت للفترة (2007-2004) خصص له 2 مليون أورو والثاني كانت (2008-2011) خصص له 5 ملايين أورو والثالث كان (2012-2014) خصص له 5 ملايين أورو.<sup>1</sup>

وكان الهدف من هذه البرامج هو تعزيز التعاون بين المغرب والإتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة وخاصة غير الشرعية،<sup>2</sup> ولكن مازالت الإحصائيات تبين أن عدد المغربيين موجود بأعداد كبير في الإتحاد الأوروبي. (أنظر الجدول رقم(18))

جدول رقم(22): عدد المغربيين حديثي الوصول إلى الإتحاد الأوروبي لفترة  
\*(2012-2009)

السنوات	عدد المهاجرينالمغربيين
2009	78.729
2010	71.865
2011	64.399
2012	53.121

ويتضح أن مازالت الأعداد مرتفعة التي تدخل الإتحاد الأوروبي من طرف المغربيين لكن عرفت تنازلا مقارنة مع السنوات التسعينيات وهذا دليل عن وجود مبادرة أوروبية ومغربية وتعاون من اجل مكافحة الهجرة، ولكن حسب تقرير الإتحاد الأوروبي 2013 المغربيون يحتلون المرتبة الأولى من المتحصلين على الجنسيات في الإتحاد الأوروبي ويقدر بـ 64.300 شخص.<sup>3</sup> (أنظر الخريطة رقم(6))

<http://www.monde-diplomatique.fr/2002/06/VERMEREN/16632>

<sup>1</sup>مركز معلومات أوروبا، يوروميد للهجرة:

[http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=402&id\\_type=10&lang\\_id=470](http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=402&id_type=10&lang_id=470)

<sup>2</sup>مركز معلومات أوروبا، يوروميد للهجرة:

[http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=402&id\\_type=10&lang\\_id=470](http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=402&id_type=10&lang_id=470)

\* Source :

[http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/docs/infographics/immigration/migration-in-eu-infographic\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/docs/infographics/immigration/migration-in-eu-infographic_en.pdf)

<sup>3</sup> Le Quotidien Aujourd'hui du Maroc, Les Marocains parmi les plus grands demandeurs de nationalité :

<http://directinfo.webmanagercenter.com/2013/11/27/les-marocains-parmi-les-plus-grands-demandeurs-de-nationalite/>



خاصة سياسة الجوار الأوروبية هي محاربة الهجرة وإذا لم تحترم المغرب ذلك ستفقد امتيازاتها مع الإتحاد الأوروبي وهذا يدخل ضمن المشروعية السياسية الموجودة فمن مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.

### ج- التباين الإقتصادي بين المغرب والإتحاد الأوروبي

التباين الاقتصادي بين المغرب والإتحاد الأوروبي يظهر أولا من خلال الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، حيث أن الإتحاد الأوروبي في 2011 كان ناتجه المحلي الإجمالي يقدر بـ 14796 مليار أورو،<sup>1</sup> وأما المغرب في 2011 يقدر بـ 73.1 مليار أورو.<sup>2</sup>

فهذا المؤشر دليل عن تباين كبير بين المغرب والإتحاد الأوروبي، حيث نجد الطرفين في علاقة بين شمال غني وذات اقتصاد كبير وقوي وجنوب فقير.

وأما من حيث التبادلات التجارية بين الطرفين نجد أن الشريك الأول للمغرب هو الإتحاد الأوروبي بحيث تمثل نسبة صادرات المغرب نحو أوروبا 59.1% من إجمالي صادراته، وأما من حيث الواردات فإن معظم واردات المغرب هي من الإتحاد الأوروبي حسب احصائيات 2010.<sup>3</sup>

ويتضح من خلال الإحصائيات للواردات والصادرات أن معدل نمو الصادرات الإتحاد الأوروبي نحو المغرب عرفت تزايد كبيرا يقدر بـ 241% خلال الفترة (1995-2008).<sup>4</sup>

وأما من الناحية الأوروبية تمثل الواردات من المغرب 0.5% من إجمالي واردات الإتحاد الأوروبي وتحتل المرتبة 38 بين الشركاء الإتحاد الأوروبي،<sup>5</sup> وأما الصادرات الإتحاد الأوروبي إلى المغرب تقدر بـ 1% من إجمالي صادراتها نحو العالم والمغرب يأتي في المرتبة 23 هي شركاء الإتحاد الأوروبي من حيث صادراتها.<sup>6</sup>

ومن هذه المعطيات التي رأيها يدل أن هناك تباين كبير بين الاقتصاديين وأن المغرب هي في موقع ضعف و تبعية تجاه الإتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup>Wikipedia, Économie de l'Union européenne :

[http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89conomie\\_de\\_l%27Union\\_europ%C3%A9enne#Part\\_dans\\_le\\_PIB\\_mondial](http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89conomie_de_l%27Union_europ%C3%A9enne#Part_dans_le_PIB_mondial)

<sup>2</sup>union européenne ,une «mission pour la croissance» au Maroc afin de resserrer les liens économiques, au bénéfice des PME tant européennes que marocaines :

[http://europa.eu/rapid/press-release\\_MEMO-12-898\\_fr.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-898_fr.htm)

<sup>3</sup>ibid .

<sup>4</sup>Rapport du femise sur le partenariat euro-mediterraneen 2012, France : Institut de la Méditerranée, novembre 2012 , p73.

<sup>5</sup> union européenne ,une «mission pour la croissance» au Maroc afin de resserrer les liens économiques, au bénéfice des PME tant européennes que marocaines :

[http://europa.eu/rapid/press-release\\_MEMO-12-898\\_fr.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-898_fr.htm)

<sup>6</sup>ibid

## - خلاصة

من خلال هذا الفصل يتضح لنا ان العلاقات الأورو-مغربية في البداية كانت علاقات اقتصادية و تجارية و التي تهدف إلى خدمة المصالح الأوروبية و المغرب يحاول تحقيق التنمية من خلالها.

لكن مع التحولات الدولية و الاقليمية و التهديدات الأمنية اصبحت سياسة الاتحاد الأوروبي أكثر تدخلا في الشؤون المغربية و كانت البداية من خلال الشراكة ثم سياسة الجوار الاوروبية ، حيث هذه السياسات تستعمل وسائل مادية و تقنية لتحقيق أهدافها من خلال البرامج و خطة العمل التي توجه للمغرب.

و الجديد مع سياسة الجوار هو ان جاءت من أجل تحقيق مصالح الأوروبية و أمنها خاصة ، و ايضا اعادة هيكلة المغرب لكي تصبح تخدم الاتحاد الأوروبي و هذا ما نراه من الاصلاحات التي قامت بها المغرب في اطار سياسة الجوار.

وفي النهاية أن الاتحاد الأوروبي يقوم بسياسات لتبقي المغرب تابعة لها و تحقق مصالح الأوروبيين، ولهذا مستقبل العلاقات بين المغرب و الاتحاد الأوروبي سيقى بهذه الوضعية إن لم تدخل في تكتل اقليمي يواجه تكتل آخر.

مستقل في أفعاله اتجاه الاتحاد الأوربي، و أن هناك معوقات تجعله دائما في وضعية تبعية في العلاقات مع الاتحاد الأوربي.

## المكانة الديمقراطية في العلاقات الموريتانية الفرنسية

د. بُتارولد إسلك باحث واكاديمي

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي لها تأثير كبير على الساحة الدولية، فرغم مكانتها التاريخية والاقتصادية والعسكرية علي المستوى العالمي إلى جانب وجود مقعد دائم لها في مجلس الأمن، حيث ساعدت تلك العوامل من التأثير في قدرتها على توجيه السياسة الإفريقية، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت فرنسا الداعم الأول والموجه للأنظمة الإفريقية نحو عملية التحول الديمقراطي.

فمنذ خطاب "لابول" الشهير الذي تقدم بهي الرئيس الفرنسي افرانسوا ميتران يوم 20 يونيو 1990 أمام

الرؤساء

الأفارقة بقوله "لدي مخطط بسيط يتمثل في انتخابات حرة ونزيمية وحرية صحافة وإشاعة العدالة وإقامة دولة الحق والقانون ... ومن البديهي أن تكون المساعدات الفرنسية أكثر فتورا اتجاه الأنظمة التي تتصرف بطريقة تسلطية دون قبول التوجه نحو الديمقراطية، وفي ما أقول الديمقراطية وأرسم طريقها أقول إن هذه المسألة هي الوحيدة للوصول إلى حالة توازن في وقت تتطلب ضرورة المزيد من الحرية ..."<sup>1</sup>.

وبدأت فرنسا بعد خطاب "لابول" مباشرة الضغوط على العديد من الأنظمة التي لم تتجاوب بشكل كبير مع نداء لابول لدفعها نحو الإصلاح الديمقراطي، وتحديد النظام في بنين، وساحل العاج، والغابون، وتشاد. فمثلا أزيح الرئيس أتشادي "حسين هبري" الذي عارض خطاب "لابول" وأعلن أنه ذهب إلى الديمقراطية ولكن بإيقاعه الخاص، فتمت إزاحته في ديسمبر 1990 من طرف رئيس أتشاد الحالي "إدريس دبي" بالتعاون مع المخابرات الفرنسية<sup>2</sup>.

وفي ذات الإطار هددت فرنسا أيضا نظام الرئيس معاوية ولد الطابع ملوحة بملف حقوق الإنسان نتيجة أحداث 1987 وما انجر عنها من نتائج سلبية إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت من طرف ضباط زنوج حاولوا

<sup>1</sup>- محمد العربي المساري، المغرب ومحيطه الدولي، مطبعة المناهل، شركة توب للاستثمار والخدمات - الرباط، 1989، الطبعة الأولى، ص 144

<sup>2</sup>- Roussi Ilan, Henry les nouvelles constitutions africaines, la transition démocratique- Toulouse, presses de L'lep de Toulouse, 1993 p p 152

إسقاط النظام\* ، هددت فرنسا بقطع مساعداتها لموريتانيا وشنّت وسائل إعلامها حملة إعلامية كبيرة على نظام الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطابع ووصفته بالعبثي النازي في إشارة إلى التحالف الموريتاني مع العراق ودعم صدام حسين لموريتانيا على جميع الأصعدة المادية والعسكرية، ومع هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج الثانية، قطعت المساعدات الخليجية عن الدول التي ساندت العراق<sup>1</sup> ومن بينها موريتانيا، وكان لهذا الإجراء أثره السلبي على تدفق التمويلات الخارجية الدولية إلى موريتانيا مما كان له أيضا الأثر المباشر في توجه النظام الموريتاني إلى التعددية الديمقراطية<sup>2</sup>.

### نسبة المساعدات الرسمية للدول الخليجية المقدمة لموريتانيا من بين دول المغرب العربي

النسبة المئوية	مليون دولار	النسبة
1.89	74.5	1986
0.57	15.5	1987
0.42	8.6	1988
-0.14	-2.6	1989

### المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية ، مديرية التخطيط والبرامج 2007

انتهزت فرنسا الفرصة آن ذاك وبدأت تشد الخناق على نظام ولد الطابع، وقطعت جزءا كبيرا من المساعدات الموجهة إلى موريتانيا، وقامت بمحاكمة أحد الضباط الموريتانيين الموفدين إلى فرنسا قصد التدريب، وأعلنت فرنسا أنها لا تدعم القادة الفاشيين<sup>3</sup>، ساءت العلاقات الموريتانية الفرنسية إلى حد كبير،

\* بعد فشل المحاولة الانقلابية تم اعتقال عشرات الزنوج على خلفية الانقلاب الفاشل ثم أعدم ثلاث منهم على الأقل ، وفي عام 1990 وقعت تصفيات خارج المحاكم لضباط من الزنوج ادعت حركة "أفلام" الزنجية أن عددهم 500 ضابط ، وتم طرد مجموعة من الزنوج قالت الحكومة الموريتانية أنهم من أصول سنغالية ، وأغلبهم من قبيلة "بولار" ، وأصبحت هذه القضية تعرف محليا بقضايا انتهاك حقوق الإنسان . انظر جريدة الأخبار، صال إبراهيم الزنوج في موريتانيا، صراع الماضي وآمال التسوية، العدد 833، الصادر بتاريخ: 2007/02/11، ص:8.

<sup>1</sup> -جهاد عودة، إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامي، مصر المحروسة، القاهرة، يناير 2005، الطبعة الأولى، ص:47.

<sup>2</sup> - د. بتار ولد إسلوك: المشروطية السياسية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في المغرب العربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، السنة الجامعية: 2006-2007، ص:198.

<sup>3</sup> - د/ عبد الرزاق (وآخرون) مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال، دراسة في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة 1997، الطبعة الأولى، ص:201.

وكرده فعل قام الرئيس الموريتاني السابق ولد الطائع، بطرد البعثة العسكرية الفرنسية من نواكشوط، وفرض التأشيرة على المواطنين الفرنسيين، وأوقف بث إذاعة فرنسا الدولية في نواكشوط الموجهة عبر الموجة الترددية. بدأ نظام ولد الطائع يعيش عزلة أضعفت نظامه، وتم الحديث عن محاولات انقلابية من تدير فرنسا، وأمام هذه التهديدات الخطيرة، لم يكن أمام نظام معاوية ولد الطائع من حول إلا أن يطوع نفسه بقبول الأمر الواقع، وكإجراء لاحق حاول هذا الأخير أن يمتص الغضب الفرنسي عبر المشروع الديمقراطي الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، بغية إحياء التعاون من جديد بين البلدين، وبعد فترة من عودته من مؤتمر (لابول) استجاب ولد الطائع للشروط الفرنسية وأعلن في خطابه الشهير الموجه إلى الشعب بمناسبة الذكرى الثلاثين للاستقلال الوطني، وذلك بقوله: "لقد تعهدت القيادة الوطنية تعهداً لا رجعة فيه بتوفير مناخ ديمقراطي يمكن جميع المواطنين من المساهمة في عملية البناء الوطني، مساهمة مسئولة وواعية... سيقام استفتاء عام من أجل المصادقة على الدستور وستنظم انتخابات حرة ونزيهة لتعيين مجلس النواب، والشيوخ، وتكوين أحزاب سياسية غير محددة من حيث العدد"<sup>1</sup>، أبدى ولد الطائع في البداية تجاوزاً كبيراً في تعاطيه مع الإصلاحات الديمقراطية وبدأت المساعدات الفرنسية تتزايد تدريجياً إلى أن وصلت إلى ما مقداره 323 مليون أفرنك فرنسي، لتزداد في سنة 1991 حيث وصلت إلى 387 مليون أفرنك فرنسي أي بزيادة تقدر نسبياً ب: 19.83%<sup>2</sup>.

قام ولد الطائع بعد فترة قليلة من إعلانه توجه البلاد إلى نظام التعددية الديمقراطية بالدعوة إلى إنشاء حوار موسع مع المعارضة، إلا أنه أبدى بعد فترة قليلة توجهها معاكساً، لم تظهر معالمه إلا في الانتخابات الرئاسية التي جرت 1992، ففي ضوء تقييم نتائج تلك الانتخابات، عمد الحزب الجمهوري الحاكم آنذاك بالتزوير على نطاق واسع، خاصة مع رفض تسليم البطاقات، وتعطيل إجراءات تسجيل الناخبين خصوصاً بالمناطق ذات الأغلبية المعارضة، فكان تقييم الدوائر الانتخابية على أساس تقدم الحزب الحاكم، ومنحت الأولوية لمناطق الريف التي تمتاز بتدني الوعي السياسي، واتهم الحزب الجمهوري بالاستغلال المفرط لوسائل الدولة. وحرمان الأحزاب المعارضة من وسائل الإعلام التي تملكها، مما كان له تأثير كبير على نتائج الانتخابات<sup>3</sup>، وهو ما برهن على أن قبول النظام لمبدأ التعددية في تلك الفترة لم يتجاوز مستوى التأثيرات، فالسلطة تقبل بالدخول في مناورات انتخابية مع خصومها السياسيين في مناسبات انتخابية عديدة، إلا أنها تزور النتائج إن لم تكن في صالحها.

<sup>1</sup> - أبو بكر ولد دحود: الخطاب السياسي والتربوي للرئيس معاوية ولد الطائع، المطبعة الوطنية، نواكشوط أكتوبر 2001، الطبعة الأولى، ص: 116.  
<sup>2</sup> - حميد ولد أحمد طالب، العلاقات الموريتانية الفرنسية، رسالة لنيل دبلوم عالي في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، السنة الجامعية 1993-1994، ص: 53.  
<sup>3</sup> - انظر المصطفى ولد أحمد ديدة: تجربة الديمقراطية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، السنة الجامعية 1993-1994، ص: 185.

لقد كانت فرنسا على علم وثيق بأن ما يحدث في موريتانيا يعد من باب المراوغة دون الوصول إلى الأهداف المطلوبة من الرئيس السابق معاوية ولد الطائع، مما يعني أنه منذ فترة قليلة من خطاب لابلول ظهر البعد السلبي للمشروطة الفرنسية أكثر فتورا ومحدودية من حيث التأثير على الأنظمة التي توصف بالشمولية، ولا تقبل التعامل بشكل جدي مع ظاهرة التحول الديمقراطي، بل أن تعاملها مع النظام الموريتاني آنذاك كان حبيسا لمواقفها المزدوجة والمعاملة أحيانا، وأولوية التحول الديمقراطي تم هجرها بعد فترة قليلة من خطاب لابلول، والدليل على ذلك التصريح الذي أدلى بهي "تشولي" النائب في البرلمان الفرنسي الذي حضر أول انتخابات رئاسية أجريت - آن ذاك - في 26/08/1992 بوصفه كمرقب، حيث تم الإعداد لها بشكل سيئ من طرف النظام وذلك بقوله: "نحن حضرنا بموجب دعوتين من وزارة الداخلية، وممثلي المعارضة، وبصفتي مراقبا يمكنني القول أن أسس الديمقراطية أصبحت حقيقية في موريتانيا"<sup>1</sup>.

وبمناسبة تنصيبه رئيسا للجمهورية أعلن معاوية ولد الطائع احترامه للمؤسسات السياسية والمبادئ الديمقراطية التي نص عليها الدستور وذلك بقوله: "الديمقراطية التعددية لا يمكن أن تتحسن إلا بتناغم الاجتهادات في إطار من الوطنية والنزاهة، أعدكم بأني سأصرف باعتباري رئيسا لجميع الموريتانيين طبقا للدستور، وعملا بمقتضيات القانون"<sup>2</sup>، ورغم محاسن هذا التوجه والإنجازات التنموية التي تحققت في ظله، فإن عملية التحول الديمقراطي التي أتبعته بعد ثلاث سنوات من الانتخابات الرئاسية لم تؤسس للعوامل البدائية لشروط التحول المطلوبة، بل ظلت تراوح مكانها، فقد خلصت التجربة إلى تبني التعددية المحكومة من الأعلى، إضافة إلى تغليب الخيار الأمني في التعامل مع الفرقاء السياسيين، بتواصل مشكلات المواجهة مع المعارضين، ومصادرة العديد من الحركات السياسية، وهيمنة الاستئثار بالسلطة والتفرد بها على حساب أي مسعى آخر<sup>3</sup>.

ورغم ذلك استمر الدعم الفرنسي للنظام الموريتاني، فقد وقعت الحكومة الموريتانية عدة اتفاقيات تنموية مهمة منذ سنة 1991 إلى سنة 2000، جاءت في الغالب على شكل هبات، شملت مجالات مهمة من بينها البنية التحتية، والتنمية الحضرية، ومعالجة الفقر، ودعم الميزانية، والإدارة، والمساعدات الغذائية عن طريق المركز الفرنسي للتنمية، والحكومة الفرنسية.

1 - حميد ولد أحمد طالب، مرجع سابق، ص:57.

2 - أبو بكر ولد دحود، مرجع سبق ذكره، ص:116.

3 - ذ/ السيد عوض عثمان وآخرون: تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة 2004، الطبعة الأولى، ص: 275.

نموذج حجم الهبات الفرنسية المقدمة لموريتانيا من 1989 إلى 1997.

المشاريع المستهدفة	تاريخ توقيع الاتفاقية	المبالغ	العملة	طبيعة القرض	الممولين
القنال الفرنسي	13/05/1989	1500000	فرنك فرنسي	هبة	فرنسا
خفض الدين	17/07/1990	118609970	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
الإصلاحات الهيكلية	22/12/1992	60000000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
الشطر الثاني (II) لميناء انواذيبو	09/01/1993	56000000	فرنك فرنسي	قرض	المركز الفرنسي للتنمية
شبكات الكهرباء نواكشوط	09/11/1993	64000000	فرنك فرنسي	قرض	المركز الفرنسي للتنمية
التنمية المندمجة في الضفة (المرحلة II الأولى)	09/02/1994	25000000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
الروابط المهنية لترقية الصيد التقليدي	24/02/1994	5000000			المركز الفرنسي للتنمية
الإصلاح الهيكلي الفرنسي 1994	02/08/1994	35000000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
شركة مطارات موريتانيا	05/01/1995	2056000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
تحسين خدمات مصالح شركة المياه	16/03/1995	13500000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
تثمين البرنامج الموريتاني	15/05/1995	1003295	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
صناديق التجديد والدراسة والإصلاح	03/03/1996	3000000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية
دعم البناء والتسيير وتقديم الإنتاج الوطني	06/06/1996	4407000	فرنك فرنسي	هبة	المركز الفرنسي للتنمية

التنمية المندمجة لضفة نهر سنغال المرحلة II	17/12/1996	27100000	فرنك فرنسي	هبة فرنسي	المركز الفرنسي للتنمية
دعم المطارات الثانوية	22/02/1997	10000000	فرنك فرنسي	هبة فرنسي	المركز الفرنسي للتنمية

### المصدر وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية مديرية التخطيط والبرمجة 2007.

وخلال السنوات العشر الأخيرة من نظام معاوية ولد الطابع بقيت فرنسا محافظة علي مكانها كشريك اقتصادي أول لموريتانيا فمثلا بلغ عدد الصادرات الفرنسية 162 مليون أورو ، ومعدل الواردات الموريتانية إلى فرنسا 100 مليون أورو أي بفارق رصيد فائق بلغ في المتوسط 62 مليون أورو .وقد سمحت تلك المؤشرات بتحريك كتلة تجارية أعلي من المعتاد.

مما طرح مشكلة كبيرة للمعارضة، التي أعلن رئيس منسقية أحزابها ومرشحها في الانتخابات الرئاسية أحمد ولد داداه بقوله: "إن مشكلتنا أولا موريتانية وفرنسا بلد مهم، ولنا معها علاقات متميزة، نحن المعارضة ندفع الثمن، مع أننا نتطلع إلى علاقات جيدة مع فرنسا، إلا أنني أعتقد أن الحكومة الاشتراكية الفرنسية تساند حكم ولد الطابع بالقول والعمل وأسف لذلك، فقد فتحت له باب الاتحاد الأوربي، والمنظمات الدولية، وسانده دبلوماسيا على المسرح العالمي... إن للمعارضة الحق أن تنتظر من فرنسا أشياء غير مساندة ولد الطابع"<sup>1</sup>، واصل نظام ولد الطابع التضييق على الأحزاب المعارضة له وزج بقادتهم في السجون، كما قرر مجلس الوزراء في أكتوبر 2000م حل حزب اتحاد القوى الديمقراطية، المعارض جناح السيد أحمد ولد داداه بدعوى أنه يعمل ضد مصالح البلاد ويهدد أمنها ، وتم اعتقال مجموعة من رموز الحزب، وطالت الاعتقالات أحمد ولد داداه نفسه يوم 9 ديسمبر 2000 إثر عودته من زيارته إلى فرنسا لاتهامه بالعمل على تخريب مصالح البلاد.<sup>2</sup>

ولا كن نتيجة للوضع السياسي المسدود الذي أصبح يعيشه حراك التحول الديمقراطي، الناتج عن ظاهرة الاحتقان السياسي، زيادة على ذلك تفشي ظاهرة الفساد في البلاد تكررت المحاولات الانقلابية والتي كان أخطرها على الإطلاق المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تزعمها في أيار مايو 2003 الرائد صالح ولد حنن<sup>3</sup>، ومع تنامي هذا الوضع الخطير، ظلت فرنسا تتعامل مع نظام ولد الطابع بنوع من الحذر، ولم تعلن له صراحة بالمواجهة إلا عند ما حاول التقرب أكثر إلى الولايات المتحدة.

<sup>1</sup> - jeuneAfrique ، مقابلة أجراها أحمد ولد داداه منسق أحزاب المعارضة. 09/6/1993, pp.76, N°109.

<sup>2</sup> - محسن عوض وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المؤتمر القومي العربي، مايو 2001، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص:118.

<sup>3</sup> - المستقبل العربي ، محمدمو ولد محمد: موريتانيا مساعي التأسيس عهد جديد "الأحزاب السياسية في موريتانيا"، العدد: 319، سبتمبر 2005 ، ص:62.

وفي الثالث من أغسطس 2005 حدث انقلاب عسكري على نظام ولد الطابع ، وبعد نجاح الانقلاب تم تشكيل مجلس عسكري - يدعى المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية - من أبرز العناصر التي كان يعتمد عليها حكم ولد الطابع، وأعلن المجلس في بيانه رقم واحد عن وضع حد للنظام القائم في موريتانيا أثناء غياب هذا الأخير في زيارة عزاء للمملكة العربية السعودية، وبذلك يكون الجيش أنهى مسيرة 21 عاما من حكم ولد الطابع، وشكل منعطفًا جديدًا في السياسة الموريتانية بشكل عام\*.

وهنا يندرج وصول الرئيس الموريتاني السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ، الذي أعلن يوم تنصيبه تمسكه بروح الديمقراطية وذلك بقوله: "فيما يخصني سأبقى متشبثًا بالروح الديمقراطية التي تأسست بالعمل الديمقراطي وحريصًا على استلهاً من معين هذه التجربة... وذلك بترويض الثقافة الديمقراطية القائمة على التسامح واحترام دور المعارضة السياسية"<sup>1</sup>، وبعد مباشرته زمام الأمور في البلاد أقام ولد الشيخ عبد الله العمل على حل المشاكل العالقة والثقيلة من إرث سلفه، والتي كانت مصدر تهديد في السابق من طرف فرنسا، ففي خطاب موجه إلى الشعب اعتذر عن أحداث 1987 ووصفها بالموؤلة، وأشرف على عودة وتعويض للاجئين الموريتانيين الذين أبعدها إلى السنغال في فترة الحكم السابق، وتم لهذا الغرض رصد ملياري أوقية من ميزانية الدولة لسنة 2008 في برنامج دمج المبعدين من الزوج إلى مالي والسنغال، وسن قانون يجرم العبودية، وفتح حوار مع المعارضة في القضايا الوطنية ومع رئيسها أحمد ولد داداه، ومع التحولات السياسية الكبيرة التي عاشتها موريتانيا في تلك الفترة والتي لاقت استحسانًا كبيرًا من طرف الدارسين، حسب التقرير الاستراتيجي العربي 2008 الذي اعتبرها تجربة متميزة في الوطن العربي<sup>2</sup>.

لم تسفر تلك الخطوات عن دعم اقتصادي كبير لموريتانيا، وعلى العكس من ذلك بدأت العلاقة الفرنسية الموريتانية تسوء مع نظام ولد الشيخ عبد الله، خصوصًا عندما قام بإطلاق مجموعة من الحركة السلفية كانت في السجون الموريتانية، متهمًا بعمليات إرهابية ضد المصالح الفرنسية، وتدشين مسجد في القصر الجمهوري، وتغيير يوم العطلة من يوم الأحد إلى الجمعة، ونتيجة لتلك الإجراءات وكبداية لسوء العلاقة بين البلدين شنت فرنسا عبر وسائل إعلامها حملة كبيرة على نظام الرئيس الموريتاني السابق سيدي

\* بعد الإطاحة بنظام معاوية ولد الطابع أعلن المجلس العسكري عن التحضير لمرحلة انتقالية مدتها سنتان ، وقد تم خلال تلك الفترة انطلاقة ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي ، ومن أهم مخرجاته مراجعة الدستور ، وإجراء انتخابات رئاسية لا يكون أعضاء المجلس العسكري طرفًا فيها ، وفعلاً اختتم المسار الديمقراطي بانتخابات رئاسية سنة 2007 تمثلت نتائجها في شوطين ، فاز على إثرها الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله . وقد أخذت تلك الانتخابات شكلًا متميزًا من حيث نزاهتها والذي ترجمه الإجماع الذي شمله تقارير المراقبين الدوليين. للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مجلة المستقبل العربي ، تقرير منصف المرزوقي وعبد الوهاب معطر ، الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2007 في تقييم اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، العدد 399 الصادرة بتاريخ مايو 2007 ص 77. وما بعدها.

<sup>1</sup> - جريدة العلم، للرجوع إلى النص الكامل لخطاب الرئيس الموريتاني السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله يوم تنصيبه رئيسًا للجمهورية، العدد 540، 03 يوليو 2008، ص:4.

<sup>2</sup> - أنظر د. بتار ولد إسلك، دراسة التعاون الدولي في ضوء المساعدات والقروض الدولية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس ، الرباط، السنة الجامعية 2013-2014، صص 306-319.

محمد ولد الشيخ عبد الله، واعتبرت أن الديمقراطية في موريتانيا كانت في مصلحة الإرهاب، وساءت العلاقة أكثر إثر مقتل ثلاثة فرنسيين في ولاية ألاك وسط البلاد واتهمت الحكومة الفرنسية النظام الموريتاني بالإهمال اتجاه رعاياها في موريتانيا البالغين 1200 فرنسي، كما أن زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى دول المغرب العربي 2008 مستثنية موريتانيا من تلك الزيارة دليل واضح على فتور تلك العلاقة بين البلدين، ومنع سباق رالي داكار من المرور على الأراضي الموريتانية<sup>1</sup>.

وعند وصول الرئيس الموريتاني الحالي محمد ولد عبد العزيز إلى السلطة وذلك ناتج عن الأزمة الكبيرة التي أحدثها الانقلاب الذي أدى في نهاية المطاف إلى تنحية الرئيس الموريتاني السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله عن الحكم في 6 أغسطس 2008\*، ساندت فرنسا الانقلاب ولكنها لم تعلن عنه صراحة، فارتباط السياسة الخارجية الفرنسية بالاتحاد الأوروبي والذي يعارض بشده الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية في إفريقيا حسب ما نصت عليه اتفاقية كوتونو\*، يفرض عليها درجة كبيرة من الانسجام والتوافق، يجعلها غير قادرة على مجاهرتها لتأييد الانقلابات في إفريقيا، هذا التناغم والانسجام عبر عنه الرئيس الفرنسي ساركوزي أمام المؤتمر السادس عشر للسفراء الفرنسيين بقوله: "ينبغي للقارة الإفريقية أن تكون قوية، وأن تتوحد بشكل يسمح لها بالمحافظة على الأمن والحيلولة دون خرق المبادئ الديمقراطية، إن فرنسا ستعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ورفض كل الانقلابات"<sup>2</sup>.

لكن فرنسا أيضا الحريصة على وجود أنظمة في أفريقيا تضمن لها مصالحها وعدم ترك الساحة للاعبين آخرين جدد قد يشكلون تهديدا لها، هذا النوع من التعاون سمح لفرنسا بترك هامش من المناورة مع الأنظمة القائمة في إفريقيا، حسب كل حالة نظام و مدى ارتباطه بمصالحها الحيوية، مما جعل المقاييس التي تتبعها فرنسا في مجال دعم عملية التحول الديمقراطي غير واضحة المعالم، خصوصا عندما يتعلق الأمر بأنظمة صديقة، وأخرى عكس ذلك.

<sup>1</sup>-بتار ولد اسلك : نفس المرجع السابق.

\* بعد سنة من حكم الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله ظهرت في الأفق بوادر أزمة خطيرة نشبت بين الرئيس، والجنرال في لقوات المسلحة آنذاك محمد ولد عبد العزيز بعد الإعلان عن تشكيلة وزارية لم يرضى عنها هذا الأخير، وفي إطار تصاعد الأزمة بينهما أعلن الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله عن قرار رئاسي تضمن تجريد أربع جنرالات من مناصبهم وإحالتهم إلى التقاعد، من بينهم الجنرال محمد ولد عبد العزيز، وكانت ردت فعل الجنرالات عنيفة ذلك بإعلانهم عن انقلاب عسكري يوم 06 أغسطس 2008 والإطاحة بنظام الحكم القائم.

\* اتفاقية كوتونو هي التي حلت محل اتفاقية لومي ابتداء من سنة 2000 وتمتد لمدة 20 عاما من سنة 2000 – 2020، وتم التوقيع عليها في 23 يونيو 2000 في كوتونو بين دول الاتحاد الأوروبي ال 15، ودول الكاريبي والمحيط الهادي و 14 دولة من الباسفيك إضافة إلى عدد آخر من دول ما يعرف بإقليم ما وراء البحار، أي ما مجموعه 71 دولة. للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى عبد الفتاح فرج : الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الإفريقية في ظل اتفاقية كوتونو. مبادرة (NEPADE) وتنمية إفريقيا، جامعة القاهرة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية 2002 الطبعة ( ) ص 18 – 25.

<sup>2</sup>-بتار ولد اسلك، فقرة من خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي 2008/08/27 أمام المؤتمر السادس عشر للسفراء الفرنسيين، مرجع سبق ذكره.

فبعد فترة قليلة من خطاب ساركوزي في المؤتمر السادس عشر للسفراء الفرنسيين جرت عدة انقلابات عسكرية في إفريقيا وتحديدا في الدول بيساو، وكناكري، وكان أولها الانقلاب الذي جرى في موريتانيا وتم بموجبه عزل الرئيس محمد ولد عبد العزيز لسلفه، وكأول بادرة نددت فرنسا بشدة عملية الاستيلاء على السلطة في نواكشوط باسم الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية رومان نادال وذلك بقوله: "تعلمون مدى تمسكنا باستقرار موريتانيا... نحن نتابع الوضع وتحرص فرنسا على الحفاظ على دولة القانون تحت أي ظروف، ورفض الاستيلاء على السلطة بالقوة"<sup>1</sup>.

وكأول إجراء عقابي أعلنت المنظمة الفرانكفونية العالمية تعليق عضوية موريتانيا بسبب الانقلاب الذي شكل في نظرها خرقا خطيرا للقانون و الذي ترجمه قرار مجلسها الدائم الذي انعقد في 2008/08/27، وأمام المطالب الدولية القوية بإرجاع السلطة الممثلة في الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى السلطة، اكتفت فرنسا المطالبة بالعودة إلى المؤسسات الديمقراطية، فكتب الدولة الفرنسي للتعاون السيد (جوان دي) طالب جهارا بالعودة إلى المؤسسات الدستورية دون رجوع الرئيس المطاح بهي سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وذلك بقوله: "إن الجميع يقولون اليوم تريثا يجب إيجاد حل للعودة إلى الحياة الدستورية لأن ذلك ضرورة ملحة... لكن لا أحد يقول أن ولد الشيخ عبد الله يجب أن يعود إلى وظائفه"<sup>2</sup>.

فهناك من يربط بين الانقلاب الذي حصل في موريتانيا، والاهتمام الفرنسي بمؤشرات ظهور الغاز بكميات معتبرة داخل حدود موريتانيا، "فليب داغير" ممثلة المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيسة هيأتها الرقابية في الانتخابات الرئاسية في موريتانيا 2009 اعتبر أن فرنسا كانت في الكواليس<sup>3</sup>، فبعد فترة قليلة من الانقلاب على الرئيس السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وتسلم العسكريين السلطة أعلنت الشركة الفرنسية (أريفا) عن اكتشافها مؤشرات لمخزونات كبيرة من معدن اليورانيوم النفيس في المنطقة الساحلية قرب مدينة ازويرات، وشركة أريفا تعمل منذ سنوات في منجم لمادة اليورانيوم في النيجر، والتي استعانت بالرئيس ساركوزي للحصول شراكة مع موريتانيا، وعندما زار ساركوزي النيجر سنة 2009 تلبية لرغبة الشركة أعلن هذا الأخير من النيجر دعمه الشهير للانقلاب وذلك في جواب على سؤال وجهته إليه الصحافة، هل ستكون فرنسا حازمة مع قادة الانقلاب في نواكشوط؟ أجاب الرئيس الفرنسي ساركوزي بقوله: "لم يكن هذا سؤالاً كان سخافات! بخصوص موريتانيا أنتم تعرفون ذلك جيدا، هل رأى أحد في الغالب انقلابا دون مظاهرات، ودون احتجاجات باستثناء احتجاج فرنسا، حين تم اعتقال الرئيس المنتخب ديمقراطيا، أنا شخصا من طالب بالإفراج عنه، لكن الجدير بالملاحظة هو أن أي نائب ولا أي برلماني لم يحتج، ولم تقم أية

<sup>1</sup> - انظر الشرق الأوسط، 7 أغسطس 2008، العدد: 10845، ص 9.

<sup>2</sup> - للمزيد عن أزمة انقلاب 2008 يمكن الرجوع إلى جريدة الأمل الجديد، برنار فيسار ديفوكو: أسرار وكواليس اللقاءات الفرنسية الموريتانية خلال أزمة الانقلاب، "موريتانيا من الانقلاب إلى الانتخاب"، سلسلة مقالات من العدد: 695-701، بتاريخ: 2009/09/03، تعريب (وكالة الطوارئ).

<sup>3</sup> - تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان موريتانيا رئاسيات 2009، تحرير فيليب داغير، الصادر بتاريخ 2009/8/8. متوفر على الرابط التالي

[www.achr.nu/art699.htm](http://www.achr.nu/art699.htm) تاريخ زيارة الموقع 2017/10/29

مظاهرة"<sup>1</sup>، وتزامن هذا الإعلان مع توقيع الحكومة المنبثقة عن الانقلاب الاتفاق الاستراتيجي مع شركة توتال الفرنسية للتنقيب عن النفط في القطاعين 7، 8 من حوض تاودني الغني بالغاز

عملت الخارجية الفرنسية بشكل لا لبس فيه على تجنب الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز العزلة الدولية التي كانت تسعى إليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، ودافعت عنه جهاراً في المحافل الدولية، فوزير الخارجية الفرنسي السابق كوشنير وأمام المؤتمر الإفريقي المنعقد في أديس أبابا 2008 أعلن بصريح العبارة أن فرنسا لا تؤيد عقوبات دولية على نظام الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز وذلك بقوله: "ما ينبغي حصوله في موريتانيا هو العودة إلى النظام الدستوري وعدم القبول أن تززع الانقلابات استقرار إفريقيا... بالنسبة لي لا أؤيد فرض عقوبات ولا أعتقد أن الشعب الموريتاني قادر على تحملها، ولكن يمكن بحث فرض عقوبات فردية"<sup>2</sup>، "كما أن "بلقاني وبيرجي" المقربان من الرئيس الفرنسي ساركوزي كانا ينشطان بشكل كبير لذات المسعى، ومحاولة توليب الأزمة لشرعنة الانقلاب، -عكس الاتحاد الأوروبي-، وكذلك الضغط على المعارضة من أجل المشاركة في الإعداد للانتخابات رئاسية جديدة.

فقد حاولت فرنسا استمالة المعارضة التي هددت بمقاطعة الانتخابات من أجل أن تشارك في الانتخابات الرئاسية، وذلك عن طريق السفير الفرنسي ميشل فاندربورتيير ذلك بقوله: "ما يجب فعله الآن أن تنظم الانتخابات الرئاسية المقبلة من هيئة مستقلة تماماً... اعتقد أنه سيكون من المؤسف جداً أن يكون هناك مقاطعون لها لأن ذلك سيكون بمثابة ترسيخ الانقلاب وترك أحد الحكام العسكريين ينتخب بنسبة 90% من الأصوات، يجب أن يعارض المعارضون، ويجب أن تقوم القوى السياسية لما هو الغرض من وجودها وبالتعرف على أفكارها وبرامجها"<sup>3</sup>.

ونتيجة للضمانات التي قدمتها فرنسا للمعارضة بنزاهة العملية الانتخابية وافقت المعارضة مبدئياً و بشروط على الدخول في الانتخابات الرئاسية التي أجريت 2009 ولم يترك الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز الفرصة تضيع، فعزز موقفه بتوجيه سياسته نحو مكافحة الفساد، واتهم رئيس الوزراء الأسبق محمد ولد الواقف باختلاس المال العام، كما عمل على تحسين البنية التحتية، وتأهيل الأحياء العشوائية، والنزول إلى القاعدة، وحل بعض مشاكل المياه، والكهرباء، معتمداً في ذلك على المصادر الذاتية للدولة.

<sup>1</sup> - برنار فيسار ديفيكو: المرجع السابق، ص:7.

• - حوض تاودني يمر من عمق الحدود الموريتانية ويمتد من الحدود الجزائرية الموريتانية إلى الحدود الموريتانية المالية هذا الحوض حسب الدراسات يحوي علي وجود مؤشرات لوجود الغاز، كما توصلت الدراسات إلى مؤشرات إيجابية عن وجود البترول، ويحتل حوض تاودني أكثر من نصف مساحة موريتانيا.

<sup>2</sup> - بتار ولد اسلك مرجع سبق ذكره، ص 326.

<sup>3</sup> - برنار فيسار ديفيكو مرجع سابق

تلك العوامل أضعفت الخطاب الداخلي للأحزاب المعارضة، وأضعفت من الحمولة الخارجية المؤيدة لها، مما ضيق هامش المناورة على المعارضة من صعوبة لعبها على الجبهتين الداخلية والخارجية، وقد جسدت هذه التفاعلات السبيل إلى قبول أحزاب المعارضة الدخول في انتخابات رئاسية شاركت فيها أطراف المعارضة السياسية، التي جرت في ظل نوع من التوافق الذي كرسته اتفاقية داكار\*.

وأدت نتائج تلك الانتخابات التي أفرزتها صناديق الاقتراع يوم 18 يونيو 2009 إلى نجاح الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز، حاولت المعارضة الرهان على النظام الفرنسي من أجل الضغط على الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في ما يتعلق بتطبيق مخرجات الحوار التي تعتبر إحدى الآليات المحركة لروح اتفاق داكار، ولم تتأكد المعارضة أنها دخلت اتفاقا كانت خاسرة فيه إلا عندما رفض ولد عبد العزيز فكرة تمثيل المعارضة في الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات الرئاسية وذلك بقوله: "أعتبر أن العودة إلى ما قبل انتخابات 18 يونيو 2009 غير مطروحة، وأن كل القضايا يجب أن تناقش بناء على ما أفرزته صناديق الاقتراع في هذه الانتخابات، وانطلاقا من الواقع الذي أنتجته... اتفاق داكار ليس قرآنا ولا نصا دستوريا تجب صيانته أو التمسك بهي، بل هو مجرد توافق بين الأطراف السياسية لتجاوز مرحلة بعينها والتهيئة لانتخابات يقول الشعب الموريتاني فيها كلمته من خلال صناديق الاقتراع وهذا ما تحقق في 18 يوليو 2009، ومن ثم فلا معنى للعودة إلى الوراء والتمسك بصيغ لم تكن لها مبررات ولا أهداف"<sup>1</sup>.

احتجت المعارضة على فرنسا بحجة دعمها لنظام الرئيس ولد عبد العزيز، واعتبرت أن اتفاق داكار كان خدعة هندستها المخابرات الفرنسية، وشنت المعارضة حملة كبيرة على فرنسا وسياستها الخارجية، فبيجل ولد حميد رئيس حزب الوثام، ومنسق أحزاب المعارضة ورئيسها الدوري سابقا تحامل على فرنسا واتهمها بالانحياز لصالح نظام الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز وذلك بقوله: "إن العلاقات الموريتانية الفرنسية لحد اللحظة هي علاقة استعمار... إن فرنسا جمعت ما بين دعم انقلاب ولد عبد العزيز ودعم ترشحه... واستمرت فرنسا التدخل في الشأن الداخلي لموريتانيا في جميع التغيرات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر"<sup>2</sup>، كما أن رئيس المعارضة ورئيس البرلمان آنذاك مسعود ولد بلخير اتهم ساركوزي بتدبير الانقلاب، وذلك بقوله<sup>3</sup>: "إن موقف فرنسا المؤيد للانقلاب والذي أيده ساركوزي نفسه... هذا يدفعني إلى القول إلا أننا نؤيد فرانكفونية لا

\* اتفقت الأقطاب السياسية الموريتانية على تجاوز أزمة الانقلاب الذي وقع في 6 أغسطس 2008، و من أهم المحاور التي تم عليها الإنفاق، مرحلة انتقالية تتم بشكل توافقي، وكذلك حول الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية. وقد تم التوقيع على اتفاق دكار بالأحرف الأولى في دكار يوم 02 يونيو 2009، كما تم التوقيع عليه بشكل نهائي في انواكشوط 03 يونيو 2009 تحت رعاية الرئيس السنغالي الأسبق عبد الله واد، وقد دخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه. أنظر الشرق الأوسط، للرجوع للنص الكامل لاتفاق دكار لحل الأزمة السياسية الموريتانية العدد 11154، الصادر بتاريخ يونيو 2009.

1 - الأمل الجديد، رد رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز على أسئلة المواطنين خلال برنامج مباشر، العدد: 919 بتاريخ: 2010/08/08، ص: 4.

2 - ندوة نظمها أحزاب المعارضة الديمقراطية في موريتانيا تحت عنوان: "العلاقات الموريتانية الفرنسية" يوم 2010/07/12.

3 - نفس المرجع السابق.

تكون حكرا على فرنسا، لأن فرنسا ليس لها ما تقدمه لإفريقيا سوى العودة إلى فترة فوكار البائسة مع ما صاحبها من انقلابات وإضرابات".\*

واصلت فرنسا دعمها لنظام الرئيس محمد ولد عبد العزيز فبعد عدة أشهر من تنصيبه استفادت موريتانيا من توقيع اتفاق بين البلدين 4 آذار مارس 2010، باتفاق تمويل بقيمة 17.4 مليون أورو في إطار إستراتيجية تخفيض الديون للتنمية الموجهة إلى موريتانيا، والتزمت فرنسا بان دعمها سوف يكون أبعد من تقليص الديون، كما تعهدت أيضا بأن موريتانيا سوف تستفيد من كامل الدعم الذي تعهدت بهي فرنسا في الطاولة المستديرة للمانحين حول موريتانيا، والبالغ (40 مليون أورو)، وأعلن ميشل فانبورتير السفير الفرنسي في نواكشوط أن فرنسا ستقف بجانب موريتانيا وتبني لها الطريق وذلك بقوله: "لقد استطاعت موريتانيا أن تجتمع بجميع شركائها في التنمية لتحظى لديهم بالدعم المتميز... وفرنسا من جانبها ستأخذ كامل حصتها من هذا الدعم، وستواصل مرافقة موريتانيا مع الاحترام الكامل لسيادتها، والتشبث بالمبادئ التي ما فتأت تنير لها الطريق"<sup>1</sup>.

وطال التعاون الفرنسي بشكل كبير الاهتمام بمكافحة الإرهاب، بعد الهجوم الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط بتفجير انتحاري في سبتمبر 2009، حيث كانت موريتانيا في الآونة الأخيرة مصدرا كبيرا من المصادر المستهدفة من طرف تنظيم القاعدة، واضطر معها الجيش الموريتاني إلى القيام بعمليات استثنائية ناجحة في أدغال مالي بدعم فرنسي، واعتبرت فرنسا أن موريتانيا تشكل مركزا مهما في مكافحة الإرهاب في الساحل بعد المعارك المتكررة بين الجيش الموريتاني وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

اتهمت المعارضة النظام بالحرب بالوكالة عن فرنسا، وان نظام محمد ولد عبد العزيز أقحم موريتانيا في حرب غير مدروسة، وأن فرنسا أيضا يهمها الجانب الأمني الذي أصبح أولوية بالنسبة لها، فزيارة وزير الخارجية الفرنسي السابق آلين جوبيه لموريتانيا الذي نفى أدعاآت المعارضة وذلك بقوله: "إن ما تقوله المعارضة الموريتانية أن الجيش الموريتاني يخوض حربا بالوكالة عن فرنسا ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي غير صحيح، نتمنى أن تسمع المعارضة وأن تتقدم الإصلاحات، وتعزز الديمقراطية، نحن نثق بالسلطات الموريتانية، وقدرتها في السير في هذا التوجه... وبخصوص الباقي فموريتانيا تدافع عن نفسها"<sup>2</sup>.

إن العودة إلى تاريخ العلاقات الموريتانية الفرنسية وتتبع مسارها عبر الأنظمة المتعاقبة منذ استقلال موريتانيا والى اليوم، يمكن أن نسجل أن لفرنسا مصالح دائمة في موريتانيا لا ترتبط بشخص أو بنظام؛ ففرنسا

\* - جاك فوكار عمل أمينا عاما لقصر الأليزية مكلفا بالعلاقات مع إفريقيا ومدغشقر بين الفترة 1960-1974 وكان له أبرز الأثر في نشوء مؤسسة (فرنسا فريك) التي تهتم بدعم الانقلابات في إفريقيا ويرجع لها الفضل في علاقات فرنسا بنخب استبدادية في القارة السمراء.

<sup>1</sup> - جريدة الحرية، للرجوع إلى النص الكامل لكلمة السفير الفرنسي في نواكشوط ميشيل فاندرور بورتير، بمناسبة احتفال فرنسا بالذكرى الرابع عشر يوليو، العدد: 904، بتاريخ: 2010/07/18، ص: 5.

<sup>2</sup> - الأمل الجديد، تصريح وزير الخارجية الفرنسي آلين جوبيه يوم 2011/07/11، خلال زيارته لموريتانيا، العدد 903، ص 3.

لا تتدخل في موريتانيا إلا عند ما تكون مصالحها مهددة، فمثلا رغم العلاقة المتميزة بين الرئيس الموريتاني السابق المختار ولد داداه وفرنسا التي كانت سندا أساسيا له في حرب الصحراء الغربية آنذاك، ونتيجة لطول الحرب دون حسم جعل فرنسا تبحث عن شريك يكون أقل كلفة، فهيات الظروف للإطاحة بنظامه يقول الرئيس الموريتاني السابق المختار ولد داداه عن أسباب إزاحته عن السلطة، "لا يمكنني الاقتناع بأن الإعداد للانقلاب وتنفيذه قد تما دون علم فرنسا... لقد استنتجت أنها كانت ضالعة فيه عن طريق الإهمال، إذ لم تحدثني عن شيء بهذا الخصوص، لقد كانت تعلم ولكنها تركت الأمور تسير دون أن تحذرنني، إن إقصائي عن الحكم سيتيح لفرنسا فرصة سانحة للتخلي عن الالتزام الصحراوي"<sup>1</sup>.

كما أن فرنسا هي التي أزاحت الرئيس السابق محمد خونه ولد هيداله بفعل دخوله ضمن ما تسميه باريس محور (الجزائر، باماكو، نواكشوط) والتي كانت غير راضيه عن هذا التوجه، حيث أشرف شخصيا الجنرال لاكاز الضابط في الاستخبارات الفرنسية مع معاوية ولد الطابع على رسم خيوط الانقلاب للإطاحة بالرئيس الموريتاني السابق محمد خونه ولد هيداله، فالرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران هو الذي أقنع ولد هيداله بحضوره مؤتمر القمة الإفريقية الفرنسية في بوجمبورا عاصمة بوروندي سنة 1984م، وما إن وصلها ولد هيداله حتى انقلب عليه معاوية ولد الطابع<sup>2</sup>.

وساهمت أيضا بشكل غير مباشر للإطاحة بنظام الرئيس السابق معاوية ولد الطابع نتيجة التقارب الملحوظ بين الأخير والولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي وخصوصا في مجال التنقيب عن النفط حيث تم الترخيص للشركات الأمريكية المنقبة عن البترول في السواحل الموريتانية، وحين تم التأكد من وجود البترول في السواحل الموريتانية، كان ذلك هو القشة التي قصمت ظهر البعير، لتلك الأسباب بدأت فرنسا بالتفكير بشكل جدي في إزاحة ولد الطابع والبحث عن شريك جديد يكون أكثر استجابة للأوامر الفرنسية<sup>3</sup>، وعندما أطيح بنظام ولد الطابع في الثالث من أغسطس 2005 على عكس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم تشجب فرنسا الانقلاب، في رسالة واضحة للحكام الموريتانيين مفادها أن فرنسا لا تقبل سلطة لا تعترف بالمكانة الفرنسية في موريتانيا.

صفوة القول أنه لا يمكن لأي باحث يحترم نفسه أن ينكر أهمية الدعم المالي الفرنسي المقدم لموريتانيا، وأيضا الدور الفرنسي في الضغط على النظام الموريتاني بالتوجه إلى عملية التحول الديمقراطي، لكنه في جانب آخر يمكن التأكيد على أنه في محطات تاريخية عديدة يكون هذا الضغط تحت لثام مؤيد ومعيق في آن واحد، ذلك نتيجة لطابع الانتقائية وتغليب خيار المصالح الذاتية في سياسة فرنسا اتجاه الأنظمة الموريتانية المتعاقبة، مما

<sup>1</sup> - Voir, Mokhtar ould Daddah, la Mauritanie contre vents et marées (KARTHAL) France. Edition 1oct, 2003, pp.202.

<sup>2</sup> - انظر: ، مجلة حوار العرب، ميلود أعيش: الانقلاب الأخير ومحدودية التغيير في موريتانيا ، العدد 10/ سبتمبر أيلول 2005 ، ص: 81.

<sup>3</sup> - للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى، مجلة النور، سيد محمد ولد سيد باب ، السياسة في موريتانيا بعد آب أغسطس 2006 ، العدد 174 ، مايو 2006، ص: 80-87.

يعني أنه لا ترتبط متانة العلاقة الفرنسية الموريتانية بنظام سياسي معين، ففرنسا تقبل بالانفراج الحميد والممتاز أحيانا في العلاقات الثنائية، لكنها لا تقبل بأن تخرج السلطة الحاكمة في موريتانيا عن قبضتها ، فكلما كان النظام القائم في جانب مصالحها تعمل فرنسا بدعمه، ولو تطلب الأمر التغاضي عن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعندما يكون العمل بالعكس تحد من حجم المساعدات والقروض الموجهة إليه، وقد ينتهي الأمر بتدبير انقلاب على هرم السلطة كما رأينا في الحالات السابقة.

## التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من 2011م-2018م

إعداد د/ إبراهيم إسماعيل عبده محمد

أستاذ علم الاجتماع المشارك - قسم الدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي؛ في محاولة للوقوف على واقع التحولات الاجتماعية اعتباراً من 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م، والانعكاسات المترتبة عليها، ومن ثم الانتهاء إلى رؤية استشرافية تتضمن آليات محددة تتناسب ومعالجة هذه التحولات الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: التحولات الاجتماعية - الربيع العربي - الشباب - علم الاجتماع السياسي - دراسة حالة - مصر.

### Abstract:

The aim of this study is to analyze the dimensions of social transformations in Egyptian society after the Arab Spring and their implications for young people from the perspective of political sociology. In an attempt to find out the reality of social transformations from January 25, 2011 until January 2018, and the implications thereof, and then the completion of a forward-looking vision that includes specific mechanisms commensurate with these social transformations.

**Keywords:** Social Transformations - Arab Spring - Youth - Political Sociology - Case Study - Egypt.

## أولاً: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

### (أ)- مشكلة الدراسة:

يشير التحليل السوسيولوجي إلى أن التغيير الاجتماعي في معناه الشامل يتضمن التغيير في البناء الاجتماعي، أو في نظم اجتماعية خاصة، أو في العلاقات بين النظم، إضافة إلى كونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية<sup>1</sup>؛ في إطار علاقات تشابكية معقدة تنطوي على تفاعلات بينية متبادلة لا يمكن إغفال دورها، والتي تفرض الاهتمام بها من خلال الدراسة والاستقصاء والبحث العلمي الموضوعي.

ومن ثم فإن دراسة التحولات الاجتماعية إنما يعني في واقع الأمر البحث فيما قد يطرأ على الظروف المحيطة بالتغيير الاجتماعي، حتى وإن بدأ هذا التغيير في لحظة معينة لا يمتد إلا إلى بعد واحد منها فقط، ويكون الهدف المحوري هو التركيز على التغيرات في المضمون التي تشتمل على إعادة الهيكلة أو التطورات النوعية في الظواهر الاجتماعية، وليس مجرد التغيرات الشكلية<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار فقد شهد المجتمع المصري العديد من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية منذ قيام ثورة 23 يوليو عام 1952م وحتى الآن؛ وكان التحول الأبرز في السنوات الأخيرة ما حدث في 25 يناير 2011م في إطار ما أطلق عليه الربيع العربي في المنطقة العربية بصفة عامة. وقد كان لهذه التحولات أسباب أفضت إليها وأدت إلى تبلورها على النحو الذي ظهرت عليه سمات الشخصية المصرية<sup>3</sup>.

واتساقاً مع ذلك، فإن المحلل لثورات الربيع العربي يجد أنها قد قامت بالأساس بفعل محركات عدة كان من أبرزها تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنسبة الغالبة من المواطنين في الدول المعنية، الأمر الذي تزامن مع غياب لكثير من الحقوق السياسية وحرية تداول السلطة كممارسة ديموقراطية، فضلاً عن شعور فئات هامة من المواطنين لاسيما فئة الشباب بالهميش الاجتماعي وغياب أو تغييب أية مشاركة فاعلة، مع تفاقم مشاكل تمثل أهمية بالغة بالنسبة لهم كالبطالة وأزمة السكن وعدم وجود مستوى دخل يضمن لهم حياة كريمة بجانب صعوبات معيشية متزايدة. من هنا تفجرت أحداث الربيع العربي والتي بدأت بتونس ثم مصر ثم توالى الأحداث لاحقاً وصولاً إلى المشهد الحالي في عام 2018م.

1 - كلثم على غانم الغانم (1998م): التحولات الاجتماعية ومظاهر التغيير: دراسة تحليلية، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد (21)، ص 271.

2 - جميل السيد عبد الحواد محمد (2013م): أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على النخبة الحزبية في مصر: دراسة مقارنة بين عامي 1981 و2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

3 - محمد سعيد عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي (2015م): التحولات الاجتماعية والسياسية وسمات الشخصية المصرية: دراسة ميدانية، حوليات آداب عين شمس - مصر، المجلد (43)، ص 367.

وبناء عليه تبرز الحاجة لإجراء دراسات علمية تعتمد على خطوات منهجية محددة بعيداً عن الانطباعات المتحيزة حول ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، في محاولة للوقوف على التحولات الاجتماعية التي يشهدها الواقع الراهن وانعكاساتها على الشباب، وما يكتنف ذلك من تحديات متزامنة تضيف قدر كبير من الغموض فيما يتعلق تحديداً بمدى تحقق الأهداف التي سعت ثورات الربيع العربي إلى تحقيقها، ومن ثم استشراف المستقبل وما يمكن أن تفضي إليه هذه التحولات إيجاباً أو سلباً.

وتحدد المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في رصد وتحليل أبعاد التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي؛ في محاولة للوقوف على واقع التحولات الاجتماعية بعد 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م، والانعكاسات المترتبة عليها، ومن ثم الانتهاء إلى رؤية استشرافية تتضمن آليات محددة لمعالجة هذه التحولات الاجتماعية.

### (ب)- أهمية الدراسة

1- تتضح أهمية هذه الدراسة من منطلق تركيزها على بحث وتحليل التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري كنموذج للمجتمعات العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي؛ بالنظر إلى ما تمثله من تطور نوعي - غير مسبوق - يستوجب الدراسة العلمية. مع ملاحظة أن معظم الدراسات التي تناولت الربيع العربي ركزت على التحولات السياسية ولم تعطى ذات الأولوية لتأثيرات ثورات الربيع العربي على بنية المجتمع وتفاعلاته المتضمنة؛ ومن ثم فإنها لم تلق الاهتمام المطلوب؛ بالنظر لأهميتها وباعتبارها محل تأثير على عموم المواطنين في المجتمع وإن كان بدرجات متفاوتة من حيث التأثير الكمي والنوعي.

2- أن هذه الدراسة تتناول التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي بالتركيز على فئة الشباب لسببين أساسيين: أ- أن الشباب هم المحرك الفاعل لكل الأحداث المتزامنة وثورات الربيع العربي، ومن ثم يجب الالتفات إلى فهم ما يدور حولهم، وما تشهده مجتمعاتهم من تحولات اجتماعية لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها.

ب- ما يمثله الشباب (إحصائياً) من حجم كبير في التركيبة السكانية للمجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري خاصة؛ وهو ما يمكن التحقق منه بالرجوع للإحصائيات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر لعام 2016م والتي تبين أن الشباب في الفئة العمرية (15-19 سنة) بلغ عددهم نحو 8.796.000 نسمة، ومن (20-24 سنة) ما يوازي 9.363.000 نسمة، أما الفئة العمرية من (25-29 سنة) فقد بلغت نحو 8.806.000 نسمة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب الإحصائي السنوي (2017م): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإصدار 108، الباب الثاني: السكان، جدول 5-2 تقدير أعداد السكان طبقاً لفئات السن في منتصف الأعوام (2016-2007م)، ص 10.

### (ج)- أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في الوقوف على أبعاد التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري ما بعد ثورات الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب وصولاً للمشهد الراهن، اعتباراً من 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م.

وينبثق عن ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- 1- منظور علم الاجتماع السياسي لأسباب الربيع العربي والتحولات الاجتماعية المتزامنة والمتعلقة بالشباب بالتطبيق على الحالة المصرية.
- 2- التعرف على واقع التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري والانعكاسات المترتبة عليها فيما يخص الشباب في أعقاب 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م.
- 3- التوصل إلى رؤية استشرافية لآليات التعاطي الملائم مع التحولات الاجتماعية فيما يخص انعكاساتها على الشباب المصري في الوقت الراهن.

### (د)- مفاهيم الدراسة

#### 1- مفهوم التحولات الاجتماعية:

تمثل التحولات الاجتماعية خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية؛ ويعزي ذلك إلى كونها هي سبيل بقاءها ونموها، كما أن بها يتهيأ لها التوافق مع الواقع ويتحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي، وعن طريقها تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة<sup>1</sup>.

وتعرف التحولات الاجتماعية بأنها: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية.. وهو كل تغيير في التركيبة السكانية للمجتمع، أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في مختلف المؤسسات الاجتماعية..<sup>2</sup>"

أما عن أسباب التحول الاجتماعي فهي متنوعة؛ حيث تؤدي التغيرات السياسية والاقتصادية - لاسيما الحادة منها - إلى نتائج مباشرة على البنية والتنظيم الاجتماعي؛ كونها تفرز واقعاً اجتماعياً مغايراً بما من شأنه التأثير بطريقة نوعية على البناء الاجتماعي وعناصر التماسك والاستقرار في إطاره<sup>3</sup>.

1 - محمد سعيد عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي (2015م): التحولات الاجتماعية والسياسية وسمات الشخصية المصرية: دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص 370.

2 - عبد اللطيف كداي (2015م): التحولات الاجتماعية القيمة للشباب المغربي: محاولة للرصد والفهم، مجلة كلية علوم التربية، العدد (7)، ص 79.

3 - منصور مختار (2010م): ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (10)، ص 202.

ويقصد بمفهوم التحولات الاجتماعية في الدراسة الحالية: "تلك التغيرات في البنى الاجتماعية للمجتمع، أو في أنماط العلاقات أو النظم الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد وتحدد بشكل أو بآخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات التي ينتمون إليها خلال فترة معينة وهي تلك التي أعقبت ثورات الربيع العربي في مصر اعتباراً من 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م".

## 2- مفهوم الربيع العربي:

يشير مفهوم الربيع العربي في الدراسة الحالية إلى: "الحركات الشعبية التي انطلقت منذ نهاية عام 2010م في عدد من الدول العربية بدءاً بتونس ثم مصر وبعض الدول العربية الأخرى؛ بوازع من الضغوط الاقتصادية والمطالبات بتوسيع مساحة الحرية المتاحة، فضلاً عن مطالب إضافية متنوعة تصب في مجملها في سياق تحسين أحوال المواطنين في الدول المعنية بعد فشل النظم السياسية القائمة آنذاك عن تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المشروعة"<sup>1</sup>.

## 3- مفهوم الشباب:

يشير مفهوم الشباب في الدراسة الحالية إلى: الأفراد في المرحلة العمرية التي تتراوح ما بين 15-30 سنة، بوصفها الفترة التي يصبح للفرد الشاب فيها القدرة على تحمل الأعباء المفروضة عليه من جانب مجتمعه، كما يكون مهيباً بالفعل للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به على المستويين الفردي والمجتمعي<sup>2</sup>.

## (هـ)- الأسلوب المنهجي للدراسة:

تعد هذه الدراسة أحد الدراسات الوصفية التحليلية التي سعت بالاعتماد على الأسلوب المنهجي الوصفي التحليلي إلى معالجة أبعاد المشكلة البحثية بالتركيز على التحولات الاجتماعية لاسيما المرتبطة بفئة الشباب بعد ثورات الربيع العربي فيما يتعلق بالمجتمع المصري؛ استناداً إلى عدم توافر دراسات كافية في هذا الإطار؛ حيث لم تحظ هذه النقطة البحثية بالاهتمام الكافي من جانب الباحثين في مجال تداعيات الربيع العربي لتركيز غالبية الدراسات المنجزة في هذا الشأن على التحولات والأبعاد السياسية؛ ومن ثم تسعى هذه الدراسة للتركيز على هذا الجانب خلال فترة زمنية تبدأ ب 25 يناير 2011م وتنتهي في يناير 2018م.

1 - اعتمد الباحث في صياغة التعريف الإجرائي للربيع العربي على ما أورده في دراسة سابقة له، يُنظر: إبراهيم إسماعيل عبده (2015م): الربيع العربي ومشاكل الشباب من وجهة نظر النخبة الأكاديمية: دراسة مطبقة على عينة من الأكاديميين المصريين بجامعة الملك سعود بالرياض، مجلة علوم الإنسان والمجتمع الصادرة عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد (17)، ص 113. وينظر كذلك: خالد الصوفي وعلي البرهبي (2014م): دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو الربيع العربي: دراسة ميدانية، رؤى استراتيجية، يناير 2014، ص 43.

2 - يلاحظ أن صياغة مفهوم الشباب ينطلق من المعيارين الزمني والاجتماعي خاصة مع صعوبة تحديد الفئات العمرية التي يقع في إطارها الشباب، ينظر في ذلك: - تقرير التنمية البشرية (2010م): شباب مصر: بناء مستقبلنا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، مصر، ص XI. وكذلك: - إبراهيم إسماعيل عبده (2010م): قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ص 28-30.

## ثانياً: منظور علم الاجتماع السياسي لأسباب الربيع العربي والتحولت الاجتماعية المتزامنة والمتعلقة بالشباب بالتطبيق على الحالة المصرية:

أشار المؤسسون الأوائل لعلم الاجتماع السياسي وفي مقدمتهم بندكس Bendix وليبست Lipset إلى أن علم الاجتماع السياسي لا يهتم بالأنظمة السياسية للدولة في حد ذاتها؛ وإنما يسعى إلى وضع هذه النظم في سياقها الاجتماعي، وذلك بتركيزه على التغير والتحولت الاجتماعية المتزامنة<sup>1</sup>. وباستمرار تطور الدراسات الاجتماعية ظهرت مفاهيم جديدة كالبناء الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، والجماعة السياسية، كما تبلورت مفاهيم للبحث تلائم قدر الإمكان دراسة الواقع الاجتماعي - السياسي المتغير. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين اتجاهين نظريين أساسيين يعبران بصفة عامة عن مسار البحث في علم الاجتماع السياسي: الاتجاه الأول ويتعلق بالدراسات التاريخية المقارنة التي حاولت الكشف عن الخصائص العامة للأنساق السياسية - الاجتماعية والتغيرات المختلفة التي تطرأ عليها، أما الاتجاه الثاني فيتعلق بتلك الدراسات التي تنطلق من الفكر الماركسي المحدث؛ وهي تلك الدراسات التي رفضت المقولات الوظيفية التي تبنتها دراسات الاتجاه الأول<sup>2</sup>.

وبناء عليه فإن أحداث ما سمي بالربيع العربي إبان العقد الثاني من الألفية الثالثة ونظراً لما أحدثته من تأثير واضح وجلي في البنية المجتمعية سلباً وإيجاباً؛ تندرج بقوة -كقضية البحثية - ضمن اهتمامات علم الاجتماع السياسي؛ كونه يدرس أنماط التحولات الاجتماعية ولاسيما بعد التقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية؛ حيث تركز السوسيولوجيا السياسية المعاصرة على عدة مواضيع محورية يأتي من بينها رصد الثورات السياسية وتوصيفها، مع البحث عن مدى تأثيرها في بناء المجتمع وسلوك الأفراد والجماعات المعنيين بالدراسة<sup>3</sup>. حيث ينطلق علم الاجتماع السياسي نحو تبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وذلك لدراسة الظواهر والنظم و الأنساق السياسية وتحليلها تحليلاً سوسيولوجياً ، ويستخدم في ذلك طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة<sup>4</sup>.

إن اهتمام علم الاجتماع السياسي بدراسة التحولات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع يستهدف بحث وتحليل هذه التغيرات الحاصلة وتحديد تجلياتها واتجاهاتها ووظيفتها في تقدم ونمو المجتمع؛ ومن ثم التنبؤ بمسارها المستقبلي وفق ما يمكن تسميته بقوانين التغير الاجتماعي. لكن ثمة ملاحظة مهمة في هذا السياق وهي

1 - أحمد زايد (2005م): مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر، القاهرة الطبعة الثانية، ص 17.

2 - بوتومور (1988م): الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السادس، ص 5.

3 - جميل حمداوي (2016م): أثار التقلبات السياسية العربية الراهنة في السلوك الاجتماعي (مقاربة سوسيو- سياسية)، دراسة منشورة بتاريخ 2016/11/23م، تم الاسترجاع بتاريخ: 2017/12/18م، الرابط: <http://hamdaoui.ma/news.php?extend.77.2>، ص ص 4-7.

4 - مولود زايد الطيب (2007م): علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية - ليبيا، ص 28.

أن البحث في القضايا ذات الصلة بالشباب في الدراسات السوسولوجية العربية يتسم بنوع من النمطية من خلال التركيز على دراسة آثار التحولات الاجتماعية على الشباب، دونما النظر إلى إسهام الشباب بدوره كقوة اجتماعية فاعلة في مسار التغيير بل وشكله ومضمونه؛ مع الوضع في الاعتبار أن هذا يرتبط إلى حد بعيد بالوضع السوسيواقتصادي التي يعيشها هؤلاء الشباب بالأساس<sup>1</sup>.

ومن المؤكد أن صعود الشباب كقوة اجتماعية سياسية مؤثرة في إطار تجليات الربيع العربي وتساعد الحركات الاحتجاجية، يشكل ظاهرة جديرة بالاهتمام والدراسة والتحليل المعمق؛ كونها تنطوي على تحولات اجتماعية وسياسية أفضت إلى أن تمكنت تلك القوة الشبابية من تحقيق ما عجزت عن تحقيقه قوى المعارضة التقليدية على مدى عقود على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها؛ وأدى ذلك إلى أن أصبح الشباب يشكلون عنصراً ذا أهمية في معادلة الحياة السياسية العربية بعد التغيير؛ ومن ثم فإن كسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، في حين أن أية محاولة لتهميشهم أو تضيق فرصهم في المشاركة في بناء مؤسسات النظام السياسي سينعكس على استقرارها وأدوارها المنوطة<sup>2</sup>.

ومن منظور علم الاجتماع السياسي نجد أن إنتاج الثورة السياسية ينتج عن تفاعل متغيرات الشان: السياسي والاقتصادي والإطار الاجتماعي العام، على نحو يبرئ الظروف أمام فاعلي الثورة وقادتها الحقيقيين والمتمثلين في الحالة المصرية في الشباب. ويذهب "كارل ماركس باتجاه السببية الاقتصادية لقيام الثورات، فهو يتدرج بسلم الثورة من نمو علاقات اجتماعية معينة بين مجموعة أفراد، ثم تنشأ تنظيمات طبقية - كما يراها - تنقسم إلى طبقة حاكمة مُمسكة بزمام الأمور وأخرى مُستَغَلَّة محكومة مغترية عن قيم المجتمع السائدة وطرق إنتاج الأشياء، ثم ينطلق إلى المرحلة الأخرى؛ والتي يعتبر الوعي الطبقي بطلها الذي ينظّم الطبقة المحكومة ويأطرها في شكل جماعات ضخمة إلى أن تصل إلى مرحلة تمكنها من الإطاحة بالطبقة الحاكمة". وبالنظر لحالة مصر فإن المشاكل الاقتصادية المزمنة التي عانى منها المجتمع المصري شكّلت مسرعات أدت إلى ثورة 25 يناير 2011م؛ حيث "بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المصري عام 2006 ما مقداره 7% ثم انخفضت إلى 5% تائراً بالأزمة العالمية، وبلغت معدلات الفقر نحو 22% في حين وصلت البطالة إلى 9% في عام 2008 ثم وصلت في عام 2012 إلى 12% تائراً بالثورة وهي من المستويات المرتفعة في المنطقة والعالم. أضف إلى ذلك ما عاناه المصريين من غلاء فاحش في الأسعار، وأزمة العشوائيات، والمياه الملوثة، وانتشار الفساد الذي أهدر الموارد والثروات". وقد شكل ذلك نوعاً من الوعي لدى الشباب المصري بأن هذه الأزمات هي نتاج فعل سلطوي وليست حتمية اقتصادية؛ نتج عنها حالة من الحرمان النسبي لقطاعات كبيرة منهم عند مقارنة نصيبهم من

<sup>1</sup> - عبد اللطيف كداي (2015م): التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي: محاولة للرصد والفهم، مرجع سابق، ص ص 79-83.

<sup>2</sup> - طه حميد حسن العنبيكي (2013م): دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين. (في): التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بعنوان التحولات والتغيرات في الوطن العربي، 10-11/6/2013، عمان، ص ص 79، 92.

السلع والخدمات مع ما تمتع به آخرون في نفس المدة<sup>1</sup>؛ ما ولد إحساساً بالظلم الاجتماعي وعدم المساواة والشعور بالتمييز الاجتماعي.

وانطلاقاً من مقولات علم الاجتماع السياسي يمكن تفسير هامشية الشباب كظاهرة سوسيولوجية بوصفها أحد أبرز مظاهر البيئات الاجتماعية المترامنة ووجود قدر من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع؛ ما قد يفضي لاحقاً إلى صعوبة في التكيف الاجتماعي لبعض فئات الشباب والشباب المهمشون هم شباب يحتلون موقعاً متدنياً في إطار نظام التدرج الاجتماعي، ويشعرون بالغربة في مجتمعهم، ولا يتمكنون في كثير من الأحيان من الحصول على حقوقهم، كما أنهم في الغالب يكونون خارج فعالية السلطة أو الدولة وليس لديهم أي تأثير في مجتمعهم. والمحصلة النهائية أن يصبح شباب هذه الخصائص على هامش المجتمع، غير معنيين بالكثير مما يجري حولهم<sup>2</sup>.

ونستنتج مما سبق أن "التحولات الاجتماعية هي تحولات مرهونة بالبنية الاجتماعية ومكوناتها، ومسيرتها وعوامل التغيير كامنة في البنى بصورة موضوعية ... أي أن البنية الاجتماعية في مسيرتها وفي صراعاتها لا بد أن تصل وبصورة سببية وحتمية إلى تحقيق التحولات الاجتماعية المنتظرة كنتائج طبيعية، في إطار ما أسمته الماركسية بالتحتمية الاقتصادية، بصرف النظر عن الفاعلين الاجتماعيين وأدوارهم". ومن ثم فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية يُنظر لها في هذا الإطار بوصفها المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي<sup>3</sup>.

وهو ما ينطبق على الحالة المصرية بتفاصيله الدقيقة: الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من مقدمات ما قبل 25 يناير 2011م والمآلات التي أفضت إليها، والواقع المجتمعي الجديد الذي أنتجته.

وفي السياق ذاته فإن المقاربة العميقة لدور الشباب المصري في تطورات الأحداث اعتباراً من 25 يناير 2011م، يجب رؤيته في سياق القراءة الشاملة للدوافع والأهداف والسياقات التاريخية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يشير نصار (2012م) إلى أن الشباب قد بادر بما قام به "كتعبير عن الأزمات البنوية المتراكمة...فملايين الشباب المصري والعربي لا يتحركون بعيداً عن واقعهم الاجتماعي وهموم شعوبهم الاجتماعية والسياسية، لقد برهن هؤلاء الشباب عن وعي عميق لذاتهم وانتمائهم القومي وهويتهم الحضارية والثقافية، كما عبروا عن وعي عميق لتاريخهم...لكل هذا كانت حركتهم جزءاً عضويًا من حركة الشارع بكل قطاعاته الاجتماعية، الرجال

1 - عادل الحواتمة (2013م): بين الثورة والتثوير... مصر إلى أين؟، (في): التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بعنوان التحولات والتغيرات في الوطن العربي، 10-11/6/2013، عمان، ص 34-36.

2 - عبد اللطيف كداي (2015م): مرجع سابق، ص 90.

3 - مبارك سالمين (2012م): العوامل الاجتماعية وأثرها في التغيير: الثورة اليمنية نموذجاً، (في): المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا - الأردن، الفترة 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م، ص 3-4.

والنساء، العمال والفلاحين، الموظفين، المسلمين والمسيحيين، أيضا الطلاب والأكاديميين ورجال القانون، القوى السياسية والنخب الإعلامية والمثقفين"<sup>1</sup>.

ويعكس ما حدث في 2011م في ضوء ذلك، الوعي العميق للشباب لإشكالية العلاقة ما بين الدوافع السياسية والدوافع الاجتماعية للثورة؛ حيث أخفق النظام السياسي قبل يناير - نظام مبارك - إخفاقات كبيرة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، الأمر الذي راكم وعلى مدى عقود حالة من الغضب في أعماق الشباب والمواطنين عموماً؛ وهم يعايشون حالة متزايدة من التهميش على مستواهم الشخصي من جهة، والتراجع لدور مصر وأداء مؤسساتها سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى مكانتها ودورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى<sup>2</sup>.

ثالثاً: واقع التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري والانعكاسات المترتبة عليها فيما يخص الشباب في أعقاب 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م:

إن استجلاء المعطيات الراهنة حول واقع التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري بعد 25 يناير 2011م يبين أن ثمة تغيرات اجتماعية شملت نواحي متنوعة؛ بعضها يمكن قياسه بطريقة كمية، في حين أن البعض الآخر يمكن قياسه بطريقة كيفية<sup>3</sup>. ويركز هذا المحور من محاور الدراسة على رصد وتحليل مجمل هذه التحولات الاجتماعية المرتبطة بالشباب في النقاط التالية:

1- كانت المعاناة الاقتصادية والاجتماعية لنسبة كبيرة من الشباب المصري؛ سبباً مؤثراً جعلهم في طليعة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له<sup>4</sup>. ومن خلال تحليل المعطيات التي أفضت إلى التغيير السياسي في 25 يناير 2011م؛ نجد أن إيديولوجيا التغيير في مصر - وربما في الدول العربية الأخرى التي شهدت أحداث مماثلة - قد جاءت لعدة أسباب وعوامل داخلية: (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية)؛ كان لها دور حاسم في تغيير الأحداث والمآلات النهائية، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها وإن اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي. وفي المجمل فقد اجتمعت عدة عوامل أدت إلى هذا التغيير؛ حيث جاء كاستجابة للرأي العام أو مطالب الشباب خاصة من النظام السياسي، بجانب التغيير في نفوذ وقوة بعض

1 - نصار إبراهيم (2012م): ثورة الشعوب العربية: استعادة الذات والقطع مع الديمقراطية الكولونيالية، دراسة منشورة بتاريخ: 2012/2/23م، تم الاسترجاع بتاريخ: 2012/2/25م، الرابط: <http://www.alternativenews.org/arabic>

2 - المرجع السابق.

3 - عيد اللطيف كداي (2015م): مرجع سابق، ص 80.

4 - سعد علي حسين التميمي وعادل ياسر ناصر (2013م): التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني، (في): التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بعنوان التحولات والتغيرات في الوطن العربي، 10-11/6/2013، عمان، ص 17.

الحركات والأحزاب في الواقع المصري، بالتزامن مع تحولات خارجية في الوسط الإقليمي وفي طبيعة التوازنات الدولية أثرت في إعادة صياغة السياسات المصرية الداخلية والخارجية<sup>1</sup>.

والمحلل المتعمق في البنية الاجتماعية للمجتمع المصري يخلص إلى أن التحرك الجماهيري لم يكن فقط بفضل مطالب التغيير السياسي فقط؛ والسبب أن المواطنين البسطاء لا يولون اهتماماً بالدرجة الأولى للتحول الديمقراطي أو التعددية الحزبية بقدر اهتمامهم بلقمة العيش وتوفير قوت اليوم لهم ولمن يعولون؛ وبناء عليه فقد كان التحرك الشعبي لهذه الفئة من المواطنين بإلحاح من ظروفهم المعيشية ووضعهم الاقتصادي المتأزم، بجانب تنامي الفجوة بين الأغنياء والفقراء خلال فترة حكم مبارك. ومع أن هذا لا يعني أن هذه الأوضاع قد تغيرت كثيراً لاحقاً؛ إلا أنها شكلت نقطة تحول نحو التطلع إلى تأسيس مبادئ العدالة الاجتماعية. وبشكل محدد كان من الأسباب الاقتصادية المباشرة التي أدت إلى سوء وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما قبل يناير 2011م توسع دور القطاع الخاص كبديل للقطاع العام، وما استتبع ذلك من اتجاه القطاع الخاص إلى إهمال البعد الاجتماعي للتنمية وقصر نشاطه على القطاعات الخدمية والتسويقية وأنشطة الاستيراد؛ ما أنتج طبقة اجتماعية مصالحتها تتعارض مع وجود صناعات وطنية. كما عانى المواطنين من سوء الأحوال المعيشية، فضلاً عن عدم شعور المواطن بأي تحسن؛ كونه لم يكن ينال حصته العادلة من الدخل القومي. يضاف إلى ذلك انخفاض الدخل والتفاوت الحاد بينها مقابل غلاء أسعار السلع والخدمات وخصوصاً بعد تخلى الدولة عن كثير من أدوارها وعن تقديم الخدمات للمواطنين في ظل انهماج الخصخصة كسياسة اقتصادية؛ ما أفضى إلى تقلص الطبقة الوسطى. وبالتأكيد فقد كان ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المصري عاملاً من العوامل التي لا يمكن إغفال تأثيرها<sup>2</sup>.

ويستدل من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد 25 يناير 2011م وحتى مطلع عام 2018م أن البطالة لا تزال من أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب المصري بما فيهم الشباب الجامعي المتعلم. ويضاف إلى ذلك بصفة عامة في السنوات التالية لثورة يناير تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة، وعدم توافر العدالة على النحو المأمول تماماً، فضلاً عن تراجع جودة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات، وانعكاس ذلك على جودة الحياة بالنسبة للمواطنين بما فيهم بالطبع الشباب، وتزامن مع هذا ارتفاع معدلات التضخم مع ما يترتب عليه من ارتفاع الأسعار وتدني المستوى المعيشي<sup>3</sup>.

1 - ريم محمد موسى (2012م): الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، (في): المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا - الأردن، الفترة 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م، ص ص 2-4.

2 - آية يوسف عبد السلام (2014م): أسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، <http://democraticac.de/?p=1393>

3 - سلامة، محمد تركي بني (2013): الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، مركز البديل للدراسات والأبحاث بدعم من مؤسسة المستقبل، عمان - الأردن، ص ص 20-21.

لكن من المؤشرات الإيجابية مؤخراً التراجع النسبي في معدلات بطالة الشباب؛ فوفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر فقد بلغت معدلات البطالة الإجمالية 12.5% وذلك في عام 2016م مقارنة بعام 2015م حيث بلغت 12.8%، و عام 2014م حيث بلغت 13%<sup>1</sup>.

2- ثمة تغيرات انعكست على الجانب القيمي في المجتمع المصري بعد 25 يناير 2011م؛ حيث أن الأحداث التي شهدتها مصر أحدثت تغييرات كبيرة في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية التي صاغت سلوك المصريين بما فهم الشباب، وأفسحت المجال لبعض القيم السلبية المعوقة للسلوك النمطي للشخصية المصرية. ومن ذلك وفي ضوء المؤشرات الواقعية المتواترة التراجع النسبي لقيم التسامح والإيثار مقابل زيادة ملحوظة في العنف والتعصب. والواقع أن تعزيز مثل هذه القيم بحاجة إلى خطة: اجتماعية وتربوية وإعلامية متكاملة بمدى زمني دقيق<sup>2</sup>.

ويشير أحمد زايد (2013م) في هذا الصدد إلى أنه: "ما دامت الثورات تتبلور حول أزمات، فإنها تعبر عن أشكال من المعاناة والحرمان تختلف من ثورة إلى أخرى، ومن سياق إلى آخر. ولا يظهر العنف كتعبير عن الحرمان وصور المعاناة فقط، بل يظهر من خلال عدم القدرة على التوفيق بين المطالب والمصالح المختلفة. ففي الموقف الثوري، يكون من المحتمل جداً أن ينشأ صراع متجدد، تحاول فيه كل جماعة تأكيد مصالحها، أو تحقق أطماعها، أو حتى الحصول على مكاسب آنية سريعة"<sup>3</sup>.

3- ومن جانب آخر فقد كان الانتماء كقيمة أحد مظاهر التحولات الاجتماعية؛ فعلى الرغم من التدهور الشديد في هذه القيمة لدى المصريين قبل 25 يناير 2011م وخاصة لدى الشباب، فإن حالة الانتماء تحسنت كثيراً بعدها في ضوء بعض الدراسات التي أشارت إلى ذلك. ويعكس هذا - وعلى حد قول محمد (د.ت) - "رفع الأعلام المصرية بكثافة عالية في المظاهرات والمسيرات، وترديد شعار ارفع رأسك أنت مصري، واهتمام الشباب بنظافة الشوارع وتجميلها، والمطالبة باسترداد المال العام والمحافظة عليه، لقد شعر الشباب أن بلدهم كانت مختطفة وعادت إليهم، واختفت عبارة "دي بلدهم مش بلدنا"، وعاد الشعور بملكية الوطن والرغبة في رفعته"<sup>4</sup>.

1 - الكتاب الإحصائي السنوي (2017م): مصدر سابق، الباب الرابع: العمل، جدول 2-4 التقديرات السنوية للقوى العاملة طبقاً للنوع (2007-2016م)، ص 6.

2 - الحسين حامد محمد حسين قريشي (2014م): أزمة القيم في ظل الربيع العربي.. الواقع وسيناريوهات المستقبل، مركز آفاق للدراسات والبحوث، دراسة منشورة بتاريخ 2014/7/15م، تم الاسترجاع بتاريخ: 2017/12/20م، الرابط: <https://aafaqcenter.com/index.php/post/2094>

3 - أحمد زايد (2013م): الشارع لمن؟: التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، دراسة منشورة بتاريخ: 2013/7/3م، تم الاسترجاع بتاريخ: 2017/12/14م، الرابط: <http://www.siyassa.org/News/2027.aspx>

4 - محمد السنوسي الداودي محمد (د.ت): الثورة المصرية وتغيير العقلية: هل حدثت المعجزة؟ (دراسة من وجهة نظر الأخر لنا قبل وبعد الثورة)، تم الاسترجاع بتاريخ: 2017/12/14م، تم الاسترجاع بتاريخ: 2017/12/9م، الرابط: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/5.htm>

4- ساهمت أحداث الربيع العربي في مصر في زيادة حدة بعض السلوكيات الاجتماعية والسياسية الانقسامية؛ وتجدر الإشارة إلى أن الأطروحة الانقسامية قد تحدث عنها كثير من السوسيولوجيين من أمثال: {ابن خلدون، وإميل دوركايم، وجون واتربوري، وايفانس بيرتشارد، وريمي لوفو وغيرهم} في حقول اجتماعية مختلفة. وتدافع هذه الأطروحة عن انقسام المجتمع إلى تجزئات على أسس عرقية أو لغوية أو هوياتية أو طائفية ودينية<sup>1</sup>.

والملاحظ أنه وعلى الرغم من تنامي نزعات التعصب والطائفية قبل 25 يناير 2011م ووقوع بعض الأحداث الطائفية المؤسفة، إلا أنه في أعقابها وفي ميدان التحرير على وجه الخصوص ذابت هذه العصبية والنزعات الطائفية، وظهر كيان وطني موحد؛ ولكن للأسف لم تستمر هذه الحالة لوقت طويل بعد حدوث التغيير السياسي، وظهرت بعض الأحداث الطائفية والدعوات الدينية من تيارات مختلفة التي كرسّت الكثير من المخاوف من عودة الانقسامات الفكرية والدينية والطائفية بدرجة تهدد استقرار الوطن وتهدد المكاسب التي تحققت<sup>2</sup>.

والتحليل الموضوعي للحالة المصرية بالتأكيد لا يمكنه أن يتجاهل ظهور بعض أشكال للسلوكيات الانقسامية في الفترة التالية ليناير 2011م، لاسيما ما يتعلق بمحاولة بعض فئات المجتمع تعميق الانقسام بين المسلمين والأقباط في مصر.

لكن يستدل من المؤشرات الحالية في مطلع عام 2018م فشل مخططات تعميق هذه الانقسامات لاسيما على أساس طائفي؛ حيث لا يزال المواطنون المصريون مسلمون ومسيحيون يمثلون وحدة متماسكة في النسيج الوطني؛ رغم بعض الأحداث التي قد تعكر صفو العلاقة بين الطرفين بصفة مؤقتة وليست مستديمة.

5- نتج عن مجمل الأحداث المتشابكة خلال الفترة من 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م أن ظهرت مفاهيم سياسية مغايرة أصبحت مفردات واضحة ضمن قاموس الشباب المصري ومنها: الإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين، مع ارتفاع سقف الحريات والشعارات لتعبّر بالتالي عن واقع جديد يعكس جنوح هؤلاء الشباب نحو الرغبة في المزيد من الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة الاجتماعية<sup>3</sup>.

وتفسير ترديد هذه المفاهيم وتداولها بين الشباب، أحد أمرين: إما كونه تعبير عن رغبتهم الحقيقية في أن تصبح موضعاً للتحقق على أرض الواقع أكثر من كونها شعارات غير ملموسة، أو انسجاماً مع السياق العام الذي تتردد فيه هذه المفاهيم دون إدراك عميق لمضمونها.

1 - جميل حمداوي (2016م): أثر التقلبات السياسية العربية الراهنة في السلوك الاجتماعي (مقاربة سوسيو- سياسية)، مرجع سابق، ص ص 45-46.

2 - محمد السنوسي الداودي محمد (د.ت): الثورة المصرية وتغيير العقلية: هل حدثت المعجزة؟، مرجع سابق.

3 - ملوح السليحات (2014م): انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، مجلة المنارة، المجلد 20، العدد 1/ب، ص ص 353-354.

6- من أبرز ملامح التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري فيما بعد 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م تبني ثقافة الإضرابات والاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية لفئات معينة؛ حيث أصبح الاضراب والاحتجاج خياراً متاحاً للتعبير عن المطالب من قبل المطالبة بزيادة الأجور، أو دفع المتأخر منها، أو المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة، ووصل الأمر إلى المطالبة بتغيير المسؤولين بقطاع محدد. وتشير ثريا عبد الجواد في هذا الإطار إلى "أن الإيجابية والفعالية هي أحد التغيرات التي طرأت على الشخصية المصرية بعد 25 يناير 2011م، فالخوف والسلبية والانكماش، وتفضيل الصمت كان يخيم على الشخصية المصرية قبلها، لكن فيما بعد أصبحت أكثر جرأة في المطالبة بحقوقها وأكثر إيجابية وفعالية. وما بدا على السطح من تغيرات سلبية من عنف وبلطجة في سلوك بعض طوائف الشعب المصري إنما هي سلبيات متأصلة لدى فئات معينة، ساعد على ظهورها الغياب الأمني، وغياب تطبيق القانون"<sup>1</sup>.

لكن الملاحظ أن عودة الاستقرار الأمني، وتطبيق القانون أدى إلى تراجع حدة هذه الأشكال التعبيرية عن المطالب في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة مقارنة بفترات سابقة.

7- ساهم انتشار شبكات التواصل الاجتماعي الحديثة، في دفع الشباب باتجاه تأسيس أنماط جديدة للمشاركة السياسية مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضها النظام السياسي على حريات التعبير ما قبل يناير 2011م؛ ما أدى إلى أن لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي لاسيما الفيسبوك وتويتر والمدونات للتواصل مع بعضهم البعض والتعبير عن عدم رضاهم<sup>2</sup>. وكشفت تطورات الأحداث عن ظهور ممارسات مبتكرة للشباب - كفتنة كانت مهمشة إلى حد كبير - عبر آليات تقنية مختلفة، أفادت من العالم الافتراضي الذي يعيشه الشباب بعيداً عن العالم الواقعي الذي لم يجد فيه ذاته<sup>3</sup>.

وعلى الرغم مما تقدم، إلا أنه ليس من الإنصاف تحجيم دور الشباب فيما انتهت إليه الأمور في 25 يناير 2011م بالقول أنها مجرد حركة عفوية عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛ فهذه الشبكات التواصلية ليست صانعة أحداث الربيع العربي في حد ذاتها؛ بل هي مجرد أداة تم استخدامها بكفاءة في التواصل بين ملايين الشباب المصري؛ ما جعلها تلعب دور المنظم، كما أتاحت هذه الشبكات التواصلية الفرصة لتعميق الحوار وبلورة الوعي وتشكيل الرأي العام<sup>4</sup>.

1 - محمد سعيد عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي (2015م): مرجع سابق، ص 377-379.

2 - سعد علي حسين التميمي وعادل ياسر ناصر (2013م): التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي، مرجع سابق، ص 17-18.

3 - سهام بدر الدين سعيد عامر زيدان (2012م): ثقافة التغيير كما عبر عنها فنياً شباب ثورة 25 يناير وعلاقتها بالانتماء والهوية، (في): المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا - الأردن، الفترة 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ص 4.

4 - نصار إبراهيم (2012م): ثورة الشعوب العربية: استعادة الذات والقطع مع الديمقراطية الكولونيالية، مرجع سابق.

وفيما بعد 25 يناير 2011م وحتى يناير 2018م لا تزال شبكات التواصل الاجتماعي تحتل ذات الأهمية لدى الشباب المصري في التعبير عن مشكلاتهم وواقعهم، وربما زادت معدلات شعبيتها لديهم مقارنة بذي قبل.

8- في الوقت الذي يعد فيه نجاح النظام السياسي في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين على وجه العموم مصدراً محورياً من مصادر الاستقرار الاجتماعي، وكذلك عاملاً من عوامل تعزيز شرعية النظام<sup>1</sup>، فإنه في المقابل يعد الفشل في إشباع تلك الحاجات عاملاً هاماً في زيادة حدة التوترات لدى قطاعات من الشباب لا تجد تلبية لمتطلباتها على النحو المأمول من وجهة نظرها.

9- من بين التحولات الاجتماعية التي تزامنت و السنوات التالي للربيع العربي في مصر ، تزايد بعض السلوكيات الاجتماعية والسياسية الخطيرة لدى بعض شرائح من الشباب لاسيما المتعطلين على العمل والفقراء المعدمين والذين يسهل وقوعهم فريسة لاستغلال بعض القوى الانتهازية؛ وتجسدت هذه السلوكيات فيما يمكن تسميته بالسلوك الفوضوي الذي يتجلى في مظاهر كالتمرد على السلطة المركزية، وتخريب ممتلكات الدولة أو سرقتها، والخروج عن القوانين والتشريعات باسم الثورة والتغيير والبحث عن العدالة الاجتماعية<sup>2</sup>.

ويكشف تحليل هذه المظاهر عن ملاحظتين مهمتين في هذا الإطار:

- الملاحظة الأولى: أن هذه السلوكيات الفوضوية لم ترتقي إلى الوضع المأساوي الذي شهدته دول: سوريا، والعراق، واليمن، والذي وصل إلى أن أصبح بمثابة فوضى هدامة<sup>3</sup>.
- الملاحظة الثانية: تراجع حدة هذه السلوكيات الفوضوية إلى حد كبير في السنوات الأخيرة ونحن في عام 2018م مقارنة بذروة تأججها في مطلع 2011م وما أعقبها.

10- يلاحظ أن المشكلات الناجمة عن التحولات الاجتماعية لدى الشباب، لا يمكن عزلها عن مجمل تلك التحولات التي يشهدها المجتمع المصري وربما المجتمعات العربية على الأوسع كافة؛ حيث ثمة عوامل عديدة متداخلة تكتنف محاولة تفسيرها وفهم تجلياتها ودلالاتها؛ ما يجعلنا أمام مداخل منهجية متعددة تستلزم مقاربات منهجية تتمكن من الإلمام بجوانب الإشكاليات المطروحة على هذا المستوى؛ ومع هذا تبقى مسألة البحث في مجال قيم الشباب والتحولات الاجتماعية المصاحبة بالضرورة بالنظر لدور الشباب في عملية البناء والتغيير في المجتمع المصري، وكونهم مصدر التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي على وجه العموم<sup>4</sup>.

1 - طه حميد حسن العنبيكي (2013م): دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين، مرجع سابق، ص 99.

2 - جميل حمداوي (2016م): مرجع سابق، ص 38.

3 - المرجع السابق، ص ص 38-39.

4 - عبد اللطيف كداي (2015م): مرجع سابق، ص 99.

رابعاً: رؤية استشرافية لآليات التعاطي الملائم مع التحولات الاجتماعية فيما يخص انعكاساتها على الشباب المصري في الوقت الراهن:

في ضوء ما تضمنته محاور الدراسة يمكن الانتهاء إلى صياغة مجموعة من الآليات الملائمة للتعاطي مع التحولات الاجتماعية فيما يخص انعكاساتها على الشباب المصري وذلك على النحو التالي:

#### المحور الأول: فيما يخص البعد الاجتماعي:

1. العمل على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الوظيفية والحياتية في كافة المجالات أمام الشباب.

2. تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية والأهلية تجاه الشباب ومشاكلهم من خلال المشاركة في إيجاد حلول واقعية لها.

3. الحاجة إلى التخفيف من وطأة الفقر، من خلال التركيز على الشباب كعنصر حيوي، ومع الأخذ في الحسبان التفاعل المتبادل بين الفقر وأسبابه، وبخاصة نقص التعليم والمهارات، وعدم توفر وظائف مناسبة. ويكون الحل الملائم هو الاستهداف الجغرافي للأسر الفقيرة عبر مجموعة متكاملة من التدخلات تتضمن: التدريب من خلال العمل، ومحو الأمية، وتوليد فرص العمل بالشراكة بين جميع قطاعات الدولة: العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني المتعددة<sup>1</sup>.

4. رفع مستوى التعليم من حيث الجودة والنوعية، وزيادة المدخلات الاقتصادية لهذا القطاع المجتمعي<sup>2</sup>؛ وضرورة تطوير النظام التعليمي؛ حيث يجب على صانعي السياسات ورجال التعليم أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية على كافة المستويات ومتطلبات سوق العمل؛ وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التوازن في دراسة المواد التعليمية المختلفة<sup>3</sup>؛ بما يسهم في رفع جودة مخرجاته ومن ثم يساعد الشباب على الالتحاق بوظائف يحتاجها المجتمع وفي نفس الوقت تلبي طموحات الشباب من ناحية الدخل والمكانة الاجتماعية.

5. أن تعمل كلا من المدارس والجامعات ووسائل الإعلام المصرية على تكوين الاتجاهات الصالحة والقيم البناءة والهادفة في نفوس الشباب، وإحلالها محل الاتجاهات العدائية نحو المجتمع ونحو الآخرين<sup>4</sup>، حتى يمكن تغيير نظرتهم إلى ذاتهم وإلى الآخرين، وبما يعزز من قيم التسامح وينبذ التعصب والتطرف.

1 - إبراهيم نصر أحمد (2015م): معاناة الشباب المصري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، <http://www.democraticac.de/?p=23817/amp/>

2 - سعد علي حسين التميمي وعادل ياسر ناصر (2013م): مرجع سابق، ص ص 28-29.

3 - إبراهيم نصر أحمد (2015م): معاناة الشباب المصري، مرجع سابق.

4 - الحسين حامد محمد حسين قريشى (2014م): أزمة القيم في ظل الربيع العربي.. الواقع وسيناريوهات المستقبل، مرجع سابق.

6. تعزيز الهوية الاجتماعية لدى الشباب المصري، وتوعيتهم عبر البرامج الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي والمؤتمرات الجماهيرية وغيرها من وسائل فعالة في الوقت الحالي بخطورة الانجراف وراء النزعات الطائفية المتطرفة، والتأكيد على مبادئ التعايش في مجتمع واحد متماسك يسعى لتجاوز أزماته الاجتماعية والاقتصادية في أقصر مدى زمني ممكن.

#### المحور الثاني: فيما يخص البعد الاقتصادي:

1. أن تستمر الحكومة في اتخاذ خطوات جادة بخصوص مشاكل الشباب وقضاياهم الملحة لاسيما ما يتعلق بتوفير فرص العمل الملائمة للحد من بطالة الشباب، وما يخص أزمة الإسكان والعمل على مقابلة احتياجات الشباب في ضوء إمكاناتهم المادية الفعلية.
2. التوسع في تنفيذ مشاريع محددة تستثمر طاقات الشباب وتفيد من قدراتهم اللامحدودة<sup>1</sup>؛ على أن تتميز هذه المشاريع بالتنوع في مجالات: (تكنولوجية، صناعية، زراعية وغيرها)، بما يتواءم وتنوع اهتمامات الشباب، ومواهبهم الفردية، وكذلك تخصصاتهم التعليمية، وأخيراً طموحاتهم المستقبلية.
3. استمرار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على مكافحة الفساد بكافة صورته: (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري، السياسي)، وتفعيل مبدأ الرقابة والمحاسبة؛ بما من شأنه تنمية الاقتصاد الوطني واستثمار موارده بأفضل الصور الممكنة بما يلي تطلعات الشباب من جهة، ويسهم في زيادة ثقة الشباب في مؤسساتهم من جهة أخرى.
4. العمل على تنمية الشباب وتطوير قدراتهم؛ بوصفهم العامل المؤثر في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المنشود، وأن يتم ذلك بتكاتف كافة مؤسسات الدولة المصرية، وبمساهمة من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.

#### المحور الثالث: فيما يخص البعد السياسي:

1. تمكين الشباب من المشاركة بصنع القرار؛ لاسيما فيما يخص مشاكلهم المؤرقة، وأن تؤخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار، واتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركتهم السياسية والمجتمعية.
2. تعزيز مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات على نحو ما يكفله الدستور المصري.
3. تفعيل دور الأحزاب السياسية لتصبح جاذبة للشباب للدخول الطوعي فيها؛ وتوظيف قدراتهم من خلالها بما يفتح أمامهم الأفاق للإبداع وإطلاق الطاقات دون عقبات، ويوفر الفرصة أمامهم للمناقشة وإبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار فيما يخص القضايا الوطنية التي تمسهم بشكل مباشر<sup>2</sup>.

1 - طه حميد حسن العنبيكي (2013م): مرجع سابق، ص 118.

2 - طه حميد حسن العنبيكي (2013م): مرجع سابق، ص 117-118.

4. التوسع في اتخاذ مزيد من القرارات السياسية التي من شأنها إحداث إصلاحات اجتماعية ضرورية؛ حيث يشير مفهوم الإصلاح الاجتماعي إلى تحسين الأحوال الاجتماعية عن طريق التعديل في بعض النظم الاجتماعية. وفي هذا الإطار تشمل الإصلاحات الاجتماعية المطلوبة معالجة مظاهر كغياب مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، والبطالة، والفقراء<sup>1</sup>.

---

1 - معاذ عليوي (2016م): مفهوم الإصلاح الاجتماعي، منشور بتاريخ: 2016/2/3م، تم الاسترجاع بتاريخ: 2017/11/20م، <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=28934>



## L'immigration irrégulière de l'Afrique Sahélo-Saharienne vers et à travers l'Algérie

Samir GATT, Maitre de conférences université de Mohammed khidher Biskra (Algérie)

### ملخص

تزايدت الهجرة غير النظامية من افريقيا الساحل والصحراء بشكل كبير نحو وعبر الجزائر في غضون السنوات الأخيرة. سواء للاستقرار فيها أو لاتخاذها كمر للوصول إلى الجنة الموعودة (أوروبا). هذا الوضع جعل الجزائر تعاني مشاكل في الحالتين؛ فكونها منطقة استقرار شكل لها أزمات أمنية وإنسانية، ومن جهة أخرى فالجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين غير النظاميين لأوروبا جعل الأخيرة تعتمد على الجزائر بشكل كبير في المساهمة في الحد من تدفق المهاجرين والذي يدعو البعض بالمناولة الأمنية. وبغرض التقليل من الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة تبنت الجزائر اجراءات تشريعية وأمنية، وهو ما سنحاول تحليله في هذه المقالة.

### Résumé

L'immigration irrégulière depuis la bonde sahélo-saharienne vers et à travers l'Algérie connaît une forte croissance durant ces dernière années. Que ce soit pour la stabilisation ou bien pour l'adoptée comme passerelle pour parvenir à l'eldorado (l'Europe). Cette situation rend l'Algérie souffre dans les deux cas, d'un côté, et en tant qu'un pays de stabilisation, a la constitué des crises sécuritaires et humanitaires. D'un autre côté, l'Algérie en tant qu'un pays de transit aux immigrants irréguliers vers l'Europe, rend la dernière grandement compté sur l'Algérie dans la contribution à mètre fin au flux migratoire, ca ce que certain l'appel « sous-traitance sécuritaire». Et à pour but de minimiser les conséquences négatives à ce phénomène, l'Algérie, adoptait des mesures juridiques et sécuritaires. Et ca ce que cet article essaye d'analyser.

## Introduction

L'Algérie connaît au fil de ces dernières années, un flux migratoire de façon irrégulière de son voisinage africain et surtout de la bande sahélo-saharienne. Et cela, remonte à plusieurs raisons ; relatives essentiellement aux crises multidimensionnelle ; économiques sécuritaires politique voire écologique que cette région vit depuis longtemps ;. Cette nouvelle phénomène, et malgré les statistiques souvent contradictoire à propos de son vrai volume, elle crée pour l'Algérie des sérieux dilemmes politiques diplomatiques sécuritaires et humanitaires.

On peut analyser ces dilemmes en deux niveaux, 1) un niveau régional ; notamment à ce qui concerne la relation avec l'Europe. Puisqu'il y a qui considère que l'Algérie a transformé à un gendarme avancé à la main de l'Europe en Afrique du nord. Cette situation, est qualifiée par certains observateurs comme « une sous-traitance sécuritaire ». Alors que l'Algérie en tant qu'un pays de transit pour une grande proportion de ces immigrants, a pris des mesures au profit (selon des plusieurs analyses) de la sécurité Européenne. Et cela, évidemment afin de la négocier en d'autres dossiers, notamment la question de la démocratisation et les droits de l'homme. 2) Au niveau local ; et après la diffusion d'un discours médiatique et politique (parfois formel) intimidant en Algérie, à propos de la croissance de ce phénomène, notamment que la plus part de ces immigrants se préfèrent de stabiliser en Algérie, après avoir resserré l'étau sur l'immigration clandestine en Europe, et l'implication de certains d'entre eux dans les réseaux du crime organisé, et leurs perturbations à la composition démographique, sociale voire culturelle algérienne, surtout dans les villes du sud (Tamanrasset précisément).

Afin de mettre fin à ce grave phénomène, Ou, au moins de minimiser de ses risques, l'Algérie a adopté des nouvelles procédures sécuritaires et juridiques, on essaiera d'analyser à quelle mesure elles peuvent répondre aux menaces de ce phénomène, et ainsi, leurs coûts matériels et humanitaires notamment d'après avoir rencontré des critiques. A la suite que l'Algérie a suivi des pays européens qui ont criminalisé l'immigration clandestine.

## Raisons de l'immigration irrégulière africaine vers l'Algérie

Comme on a mentionné au-dessus, l'immigration clandestine de l'Afrique sub-saharienne et précisément du sahel, a terriblement augmenté. Les études statistiques registrent que ses nombres

estimés à 24000 immigrants. L'écrasante majorité se concentre dans les villes de sud, surtout à Tamanrasset, qui contient environ 10000. Puis le centre et l'ouest du pays, tandis que ses nombre est diminuent dans l'est <sup>(1)</sup>. (Voir le tableau 01)

**Proportion de l'immigration irrégulière de l'Afrique sahélo-saharienne en Algérie et ces distributions selon les régions.**

La region	Les nombres	Le pourcentage
Le centre	2500	11,63%
L'ouest	4100	19,07%
Le sud	13900	64,65%
L'est	1000	04,65%
Total	21500	100%

Source: Nacer-Eddine Hamouda. La migration irrégulière vers et à travers l'Algérie...

Au travers ce tableau, il est clair que la plus part d'immigrants africains préfèrent de stabiliser dans les villes sud de la patrie, et ca remonte essentiellement à l'approchement géographique, et la similarité de la composition sociale, et le type de vie, et particulièrement les touarègues du Mali et du Niger. Le raison peut remonte aussi à la similarité de la couleur de peau, où, on trouve aussi que la population de sud algérien sont également noirs en générale. Où sera difficile de les distinguent et les arrêtent sans parler de leurs expulsion. Quoi qu'il en soit, plus de moitié de ces

(<sup>1</sup>) Nacer-Eddine Hammouda. « la migrations irrégulière vers et à travers l'algerie. » European university institute, (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliqué sur les migrations internationales, 2008.

immigrants (57,8%) considèrent l'Algérie comme un pays de stabilisation, tandis que le reste (42,2) le voit autant qu'un pays de transit en direction de l'Europe.

On note à travers le tableau aussi, que la grande proportion des immigrants irréguliers était du Niger (52%) en premier plans. Puis et de façon plus moins du mali (10%). Cela, étant ces deux pays qu'étaient parmi les états les plus détruits durant les dernières décennies, puisqu'ils rencontrent des graves crises. Outre de la pauvreté que les peuples de cette région vivent, le chômage, et le manque de quelconque horizons économiques.. Cependant, Ces états connaissent des néfastes vagues de sécheresse qui carrément ravagent leurs types de vie qui sont basés essentiellement sur le pâturage et l'élevage. Par ailleurs, il y a des raisons sécuritaires puisque, ces deux états ont vécu nombre de guerres ethniques entre les touarègues et leurs gouvernements centraux, ou, les derniers ont lancé des campagnes de suppression et persécution contre les touarègues, ce qui a poussé plusieurs nombres d'entre eux à quitter leurs pays d'origine et de se réfugier en Algérie.

Généralement, on peut classer les raisons d'immigration irrégulière de l'Afrique vers l'Algérie en trois raisons principales. La première concerne la situation des immigrants dans leurs pays d'origine, la deuxième relative aux redressions de la situation économique et sécuritaires en Algérie, et la dernière liée aux nouvelles mesures européennes vis-à-vis de l'immigration clandestine.

Dans une étude menée par le chercheur Nacer-Eddine Hammouda, en faveur du centre (CARIM), il avait démontré que les réelles raisons derrière l'immigration africaine vers l'Algérie sont plus économiques et sociales que politiques et sécuritaires (comme on le croyait). Alors, l'échantillon qu'il avait choisi pour cette étude, prouve qu'une 73% parmi eux ont admis que la raison de cette immigration est économique, concernant essentiellement le manque quasi-total des rentes monétaires dans leurs pays d'origine, qui ne suffit plus pour soutenir leurs familles. En suite, le chômage et la fermeture de quelconque horizon économique 43,1% des cas étudiés. Tandis que, les raisons sécuritaires et politiques sont venues marginales, alors, la terrible situation dans la région sahélo-saharienne était une motivation juste pour 2% à immigrer vers l'Algérie <sup>(1)</sup>. Selon l'étude toujours. (Voir le tableau 2)

---

(1) Nacer-Eddine Hammouda. Op. cit.



Raisons de l'immigration	Le pourcentage
Rentes insuffisantes	73.8%
Chômage	42.1%
Manque d'un horizon socio-économique	30%
Problèmes sécuritaires	04.1%
Problèmes liée à l'ordre public	3.1%
Pressions politiques	2.2%
Problèmes ethniques	0.7%
Problèmes religieuses	04%

Source: Nacer-Eddine Hamouda. Op.cit.

Il y a d'autres raisons relatives à l'Algérie, il s'agit, de l'amélioration de la situation sécuritaires et économiques, qui crée une opportunité pour les immigrants africains à travailler dans le marché algérien. En vertu de la réticence des algériens à travailler dans des domaines comme les travaux publics, la structure, et l'agriculture. Malgré le chômage qui est diffusé aux rangs des jeunes. Le troisième facteur qui motivait les immigrants africain à choisir l'Algérie comme pays de stabilisation, et c'est le facteur décisif (comme nous croyons), est la totale fermeture des frontières européenne face à la migration clandestine africaine. Et la criminaliser notamment avec la crise économique, qui engendrait à son tour une crise de travail en Europe.

### **L'immigration africaine vers l'Europe (l'Algérie comme pays de transit): la sous-traitance sécuritaire**

Les statistiques indiquent que presque la moitié (42%) des immigrants irréguliers de la bande sahélo-saharienne considèrent l'Algérie en tant qu'un pays de transit vers la rive nord de la méditerranée. Afin de réaliser leur rêves, à savoir, l'arrivée en l'Europe (eldorado), le voyage, de ces immigrants serait pleine de risque, ou, ils passent par plusieurs étapes; ils résident au début dans les villes locales, cela, à pour but de travailler et d'obtenir un montant d'argent qui soit

suffisante à terminer le voyage. Les régions les plus préférées pour ces immigrants à se reposer sont; Cameroun, Mauritanie, Lybie, et l'Algérie. Après avoir atteint à la ville « Agadez » au Niger, ils prennent deux voies: les uns préfèrent la voie des oasis dans le nord-est de la Lybie, tandis que, la destination des autres c'est la vaste ville de Tamanrasset. Surtout la zone de « tenzawatin ». Et ainsi, ils se dirigent vers les zones côtières locales de l'Algérie. Toutefois, il y a qui continuent leur voie en direction du Maroc puis vers l'Espagne. Les autres (et grâce à la bonne surveillance dans l'ouest algérien) ils deviennent concentrés de plus en plus sur les côtes du nord et de l'est pour l'immigration à Sicile l'italienne.<sup>(1)</sup>

En effet, cela a coïncidé avec une nouvelle orientation européenne à construire une politique commune pour l'immigration. Afin de maîtriser ce phénomène et le lutter. Cette politique avait cristallisé après l'échec des politiques précédentes, à cause de trois facteurs ; 1) les politiques de fermeture des frontières menées par l'union européenne depuis 1974, a été échoué, alors le flux migratoire ne cessait plus. 2) les pays européens étaient conscients de leur déficit de rencontrer ce phénomène chacun séparément. 3) la demande d'asile politique a fortement augmenté.<sup>(2)</sup>

Quoiqu'il en soit, la nouvelle politique européenne de l'immigration (était plus rigoureuse), au travers le traité d'Amsterdam, qui a connu un élargissement à travers l'accord de Tampere en octobre 1999. Cette politique, est basée sur deux piliers fondamentaux. Premièrement ; crée d'un espace unifié, sécuritaire et magistral entre les pays de l'union européenne. Cet accord a mis en vigueur par le conseil européen. Deuxièmement; l'autre pilier à cette politique c'est le partenariat avec les pays d'origines, à savoir ; les pays maghrébins et sahélo-sahariens, en tant que pays exportateurs d'immigration irrégulière et d'une zone de transit.

En effet, on peut révéler la perception européenne au problème de l'immigration au travers les documents

---

(1) Drif Chaker. La dimension sécuritaire algérienne dans la région du sahel et Sahara. Thèse de magistère, en sciences politiques et relations internationales, université de Batna, 2010.

(2) Bechara Kheder. L'Europe pour la méditerranée: de la conférence de Barcelone au sommet de paris (1995-2008). Traduit par: Sulaiman erayachi. (Centre d'études de l'unité arabe, Bierut, 2010) p 103. (En arabe)

nts fondamentaux. Commençant au document de la stratégie européenne à la sécurité « une Europe sûre dans un monde meilleur ».<sup>(1)</sup> Qu'a évoqué à la nécessité de la collaboration avec les voisins afin de rencontrer les défis communs y compris l'immigration irrégulière. Outre, l'accord d'Amsterdam adopté au mois de mai de l'année 1999, par ailleurs, il y a le document final au conseil européen, tenu à tempéré de la même année. Ce sont les documents qui ont mis en place le premier noyau à une politique commune dans un domaine qui est communément parmi les domaines nationaux. Qui confirme que le traitement de l'immigration irrégulière doit mener dans le cadre de la coordination avec le pays d'origine. Malgré que ces documents ont confirmé à un traitement socio-économique à la question de l'immigration, à assurer les droits des immigrants et leur dignité, toutefois, l'Europe avait changé sa stratégie plus tard. Ou elle est devenue plus penché à régler le phénomène avec les instruments sécuritaires <sup>(2)</sup>, après avoir la sécurisé et cela, en la reliant à un éventail de menaces (terrorisme, crime organisé..)

L'Europe, et afin de minimiser les flux migratoire africaine elle a été obligé de faire un partenariat avec l'Algérie (en tant qu'un pays de transit). Certains, appellent ce partenariat euro-algérien en matière d'immigration « la sous-traitance sécuritaire ». Ce politique évidemment ne concerne pas uniquement l'Algérie, mais aussi tous les pays maghrébins. Ou, l'union européenne avait fait sur les territoires des pays maghrébins ce qu'on appel « centres de rétention » pour pas mal nombres d'immigrants irréguliers venants le la bonde sahel-saharienne. Avant ca, L'union européenne avait été signée des accords avec les pays de voisinage maghrébin y compris l'Algérie s'appelé « accords d'acceptation de retour ».<sup>(3)</sup> En vertu de ces accords, chaque pays membre de l'union européenne peut d'expulser quelconque n'importe quel étranger se trouve de façon illégale sur leurs sols vers son pays d'origine, ou bien vers le dernier pays que l'avait traversé. L'Europe a adopté une autre politique qui s'appel FRONTEX, à savoir, protéger les frontières du continent européenne et fonder des centres spéciale pour retourner les immigrants vers leurs pays d'origines.<sup>(4)</sup>

---

(1) Stratégie européenne de sécurité. « Une Europe sûre dans un monde meilleure ». Bruxelles, 12 Décembre, 2003.

(2) Ahmed Idris. « L'immigration dans les relations euro-maghrébines », centre d'études méditerranéennes et et internationales, groupe des experts maghrébins, N° 3,

(3) Ibidem.

(4) Mhand berkouk. « Les nouvelles problématiques sécuritaires dans la méditerranée. »

En revanche, l'Algérie à son tour a adopté des nouvelles lois qui criminalisent l'immigration comme elle avait serré les sanctions sur les « auteurs ». Malgré que les autorités algériennes confirment toujours que ces lois et mesures au profit de l'Algérie. Tandis qu'il y a qui a opposé ces procédures, puisqu'il la voit comme un service gratuit au profit de la sécurité européenne. Et ce rend de l'Algérie un gendarme européen dans la méditerranée occidental. La sous-traitance mené par l'Algérie en matière de la lutte contre l'immigration irrégulière, ne reflète plus un intérêt croisé entre l'Algérie et l'Europe, parce que l'opération essentiellement est en service de l'union européenne. Tout cela, approuve que l'Algérie importe le model européen dans la matière, d'une manière qui rendre l'arsenal juridique algérienne identique à son homologue européenne.<sup>(1)</sup>

Ainsi, l'Algérie, tombait dans un double dilemme ; d'un coté elle exerce ce qu'il a critiqué pour l'Europe précédemment. Alors, les discours formels algériens considèrent habituellement que l'Europe assume la grande partie de la responsabilité de l'immigration, sous le prétexte qu'elle ne contribue suffisamment pas à développer ses voisins. L'Algérie accuse l'Europe aussi, qu'elle traite un problème socio-économique avec des outils sécuritaires.. Toutefois, elle marche aujourd'hui sur les mêmes traces. Ou elle adopte la même approche sécuritaire d'avoir promulgué des législations serrés, et d'avoir consolidé et reformer les dispositifs de sécurité (gendarmerie, police, gardes côtières..). D'un autre coté, l'Algérie et dans cette position, mettre en place ses voisins africains en jeu; alors, comment est ce que elle peut construire des relations collaboratrices et sérieuses avec les pays africains, tandis qu'elle vise les immigrants africains et les criminaliser. Ainsi, on registre que l'Algérie avait préféré la dimension européenne au dépend de sa profondeur africaine.<sup>(2)</sup>

Mais, la question qui se pose avec insistance là, c'est pourquoi l'Algérie accepte-elle de jouer ce rôle ? On peut comprendre la collaboration et la coordination algero-européen en matière d'immigration, dans le contexte de tentation du système algérien à éviter les pressions européennes à propos de la démocratisation et l'ouverture politique. Malheureusement, elle à

---

<http://www.politics-ar.com/larindex.php?permalink13044.html>

(1) Abdennour benantar. « Les politiques maghrébines à lutter l'immigration clandestine: criminalisation et sécurisation ». Centre d'études méditerranéennes et internationales. Groupe des experts maghrébins. N° 03.

(2) Ibidem.

réussie en quelque sort. Par exemple, les questions du droit de l'homme et la transition démocratique ont éliminés de l'agenda de tous les sommets de groupe 5+5. Autrement-dit, la lutte contre l'immigration (première obsession sécuritaire de l'Europe) contre le silence concernant les droits de l'homme et la démocratie. Et les européens sont conscients à ce problème, surtout après le 11 septembre, ou ils ont obligés de collaborer avec les régimes arabes en matière de la lutte contre le terrorisme et l'immigration clandestine, cela, ce que va affaiblir de leurs pressions exerçant sur les régimes arabes (1)..

### **L'immigration africaine irrégulière: l'Algérie autant qu'un pays de stabilisation et le discours de sécurisation.**

L'autre problématique que soulevé par l'immigration irrégulière africaine vers l'Algérie, c'est la sécurisation de ce sujet. Et le transformer comme une menace pour l'Algérie, durant ces dernières années. Au travers le discours politique médiatique et même académique parfois. Ou les responsables politiques et militaires algériens communément mettre en garde de cette « menace ». L'ex ministre de l'intérieure Youreddine yazid zerhouni, a déclaré: « il est convient pour nous de criminaliser l'immigration clandestine, puisqu'elle une porte ouverte à tous risques inattendu surtout, le terrorisme, le trafic de drogue et le crime organisé transnationale.. Donc, l'adaptation de notre arsenal juridique avec les nouvelles donné sécuritaires est incontournable. ».(2)

La logique de sécuriser l'immigration irrégulière africaine vers l'Algérie, basé sur deux fondements essentiels. Le premier; étant que la grande croissance de ce phénomène peut perturber la composition socio-culturelle algérienne. Et pour nous n'exagérons pas, il doit confirmer que la ville de Tamanrasset qui souffre exclusivement de ce problème. Le deuxième fondement; déclenche d'une réalité que plusieurs de ces immigrants s'impliquent dans des réseaux du crime organisé qui est actif en Algérie. Et qui touche gravement sa sécurité nationale.

---

(1) Abdennour benantar. La dimension méditerranéenne à la sécurité algérienne. L'imprimerie moderne, Alger, 2005. Pp 159-161.

(2) Hocine Abdellaoui, « les dimensions Socio-politiques de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière. » European university Institute, (CARIM) consortium Euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008, p 08.

Comme on a vu, la ville de Tamanrasset seul accueil la moitié de ces immigrants, La considérable croissance des nombres de ces derniers, commençait de s'inquiéter la population de cette ville. Ces inquiétudes remonte à deux considérations ; 1) la rivalité de ces immigrants aux autochtones, dans le domaine de travailles. Sachant que l'immigrant africain satisfait d'un modeste salaire, comparaison à ce que le travailleur algérien demande, Comme il accepte également de travailler sans assurance. Cette rivalité manifeste clairement dans plusieurs domaines dont, les travaux, la construction et les artisanat.. 2) l'autre source de l'inquiétude sociale ; c'est les revendications de ces immigrants à obtenir la nationalité algérienne, (les touarègues des pays voisins en particulier.) Ceux qui stabilisaient en Algérie depuis longtemps. En vertu, da la difficulté de distinguer entre eux et les touarègues algérien.

Le nouveau discours de la sécurisation concernant la menace de l'immigration africaine irrégulière vers l'Algérie, est issu de l'orientation de certain de ces immigrants vers le crime organisé –susmentionné-, à tout genre ; drogue, prostitution, et les catastrophes qu'ils se découlent sur la sécurité sanitaire. A cause de l'éclosion des maladies comme le SIDA, qui connait une diffusion dans la ville de Tamanrasset, au fil de ces dernières années (1).

## **La politique algérienne à lutter contre l'immigration irrégulière**

### ***Le discours formel***

Au niveau du discours formel et comme l'universitaire algérien Hocine Abdellaoui observe, il y a une duplication du discours, alors qu'il distingue entre les immigrants algériens à l'étranger, qui s'utilise avec eux des termes différentes comme « la communauté nationale à l'étranger », ou, « la communauté algérienne à l'étranger » ou bien « les algériens non-résident ». Il s'utilise en même temps le terme d'immigration clandestine pour identifier les immigrants africains en Algérie.

Le discours formel algérien quant à ce sujet semble également assez dur ; puisqu'il appel à la nécessiter de faire face à ce défi. Qui, constitue une menace à la sécurité algérienne. Comme elle confirme qu'avait adopté une approche globale, et elle refuse de recourir exclusivement aux solutions sécuritaires. Tandis qu'elle donne la priorité aux aides au développement pour les pays

---

(1) E-chourouk Quotidien. 23/07/2012.

expéditeurs. D'un autre coté l'Algérie, confirme que ce développement ne viendra jamais sans la collaboration avec les différent parties internationaux, que ce soit régionaux ou mondiaux. Et ca c'est pourquoi l'Algérie n'a participé pas lors de la réunion du rabat sur 'l'immigration et le développement », sous le prétexte que cette réunion n'élargisse pas la réunion tenu à Alger à inclure l'union africaine. Qui avait donné une carte de route sur la question entre l'Afrique et l'union européenne (1). On peut lire la position algérienne aussi d'un autre angle, alors, l'Algérie tente toujours à casser l'initiative marocaine dans l'espace africaine. Cela, dans le cadre du jeu d'isolation mené à la fois par Alger et Rabat.

### **Les mécanismes juridiques: criminalisation de l'immigration**

L'immigration clandestine y compris l'immigration irrégulière est devenue un crime conformément au droit pénal modéré le 31 aout 2008. Qui rendre l'immigrant clandestin vulnérable à l'emprisonnement pour six mois entiers. Ou, il rencontre un jugement. Toutefois, la sanction serait plus serrée quant à ceux qui impliquaient au trafic illicite aux êtres humains, ou, ceux qui aident les réseaux d'immigration, alors, dans ce cas là la sanction atteint à dix ans (2).

La criminalisation de l'immigration clandestine considère comme l'un des changements de la position algérien concernant cette affaire. Alors, l'Algérie a suivie les traces de l'Europe qui a adoptée cette procédure depuis longtemps. Les décideurs algériens ont justifiés cette orientation étant au profit le l'Algérie. Cela, après ce que l'immigration devenue constitue d'une menace sur la sécurité algérienne. Cette procédure (criminalisation de l'immigration) rencontrait plusieurs critiques. Alors, au lieu de résoudre le problème de les racines, à savoir, diagnostiquer les raisons, on la trouve qu'elle traite les conséquences. Autrement-dit, cette loi considère l'immigrant un criminel qui mérite la sanction, plus qu'une victime.

### **Les mesures sécuritaires.**

A coté de ces procédures juridiques, l'Algérie, a adopté des mesures sécuritaires, ou, elle avait consolidé ses efforts afin de serrée le contrôle sur les frontières, et de surveiller les activités

---

(1) Hocine Abdellaoui. Op.cit

(2) Lakhdhar Omar el-dehimi. Etude sur l'immigration clandestine en Algérie. Forum sur: les expériences arabes en luttant l'immigration clandestine, université arabe de Naïf pour les sciences sécuritaires. Le royaume arabe saoudite, 08 février 2010. P 17.

transfrontalières. Dans ce cadre, l'Algérie, a dédié un énorme montant atteint à 3 milliards de dollar, afin de moderniser son dispositif de contrôle et sa sécurité électronique. Cependant, elle a demandée des hélicoptères pour la surveillance maritime dans le nord et les zone de sud, afin de contrôler les vagues de l'immigration irrégulière à travers les frontières. Et pour mieux utilisation de ces modernes instruments pour contrôler les frontières, l'Algérie, a fait des efforts considérables pour former et élaborer les responsables. Alors, elle a formé des troupes de sécurité, son tache principale est de contrôler l'immigration irrégulière. Et dans ce cadre, l'Algérie a crée également un office pour la lutte et gérer cette immigration. Cet office de son tour, a crée 11 brigades régionales dans chaque wilaya qui connait ce phénomène, Tlemcen, Tamanrasset, Ourgla<sup>(1)</sup>..

En plus de tout cela, l'Algérie a introduit des nouveaux dispositifs sécuritaires.

#### *Groupe de garde-frontières*

C'est un groupe Affilié aux unités de l'armé national algérien, il s'occupe le long de la frontière, il inclure la garde permanente grâce à l'existence des unités pieds et autres mobiles. Chargé à éradiquer et à échouer toutes les tentatives ou l'entrer des terroristes et des immigrants clandestins. Groupe de garde-frontières, avait pu déjà d'arrêter des centaines des personne de déférente nationalité accusant de l'immigration clandestine.

#### *Garde côtières*

C'est un service affilié au ministère de la défense nationale, chargé essentiellement à garder les cotes algériennes et la sécuriser de tous genre de contrebande maritime. Ou, il fait des interventions afin d'échouer toutes tentatives de contrebande à travers la mer, et s'assure la garde des navires étranger. Et grâce à la vigilance et l'effcience pendant l'intervention, la pénétration des cotes algériennes est devient très difficile.

#### *Services de la police de frontière*

---

(<sup>1</sup>) Lakhdhar Omar el-dehimi. Ibid.

La police de frontière a un rôle très important dans la surveillance des frontières terrestres maritimes et aériennes. Représenté dans les procédures administratives et juridiques organisant à l'entrer et la sortir des personnes et les propriétés à travers les frontières.<sup>(1)</sup>

## Conclusion

De ce qui précède, on conclut que le voisinage africain de l'Algérie, est devenu traduisant à des grave phénomènes sécuritaire, le plus important c'est l'immigration irrégulière. Cela, à cause de la pauvreté au premier plan, qui alimente tous ces phénomènes. Outre, le manque de certain horizon économique et sociale, et la faible rente. Et cela, Contrairement à ce qu'il croyait autrefois que les raisons politico-sécuritaires sont les motifs à l'immigration africaine. La preuve c'est que les plus grand vagues d'immigration irrégulière de la bonde sahélo-saharienne vers l'Algérie, était entre 1993-1994, et sont les années que dans lesquelles l'Algérie a vécu des périodes d'instabilité de d'insécurité. Il semble clairement que le pour vivre plus important que la sécurité.

La sous-traitance que l'Algérie s'exerce avec l'Europe, indique à plusieurs choses. 1) l'approche européenne (et occidentale en générale) vis-à-vis de la démocratie et les droits de l'homme est une approche nettement pragmatique, n'a rien avoir avec le discours normative que l'Europe s'en vante. 2) l'Europe remplaçait ses inquiétudes démocratiques qui deviennent marginales au profit les priorités sécuritaires. Surtout après le 11 septembre. Et ca, ce que le régime algérien l'investir, par la pression sur l'Europe dans d'autres questions lié essentiellement à l'ouverture politique et la libéralisation économique.

Les mesures juridiques (criminalisation de l'immigration), et le serrage des procédures sécuritaires (les centres de détention) confirment que l'Algérie a tournée le dos face à son voisinage africain, ainsi, elle préférerait la dimension méditerranéenne, pour traiter ce phénomène, cela, est incompatible avec à ce qu'exige à la fois les considérations du voisinage et les intérêts réciproques.

---

<sup>(1)</sup> Ibidem.







مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018